

Distr.: General  
11 February 2022  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

البند 165 من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة  
من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

تقرير الأمين العام

## المحتويات

## الصفحة

5	أولا - مقدمة .....
6	ثانيا - أداء الولاية .....
6	ألف - لمحة عامة .....
6	باء - تنفيذ الميزانية .....
24	جيم - مبادرات دعم البعثة .....
24	دال - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة .....
25	هـاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري .....
27	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج .....



الرجاء إعادة استعمال الورق



71	ثالثا - أداء الموارد .....
71	ألف - الموارد المالية .....
72	باء - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات .....
73	جيم - نمط الإنفاق الشهري .....
73	دال - الإيرادات والتسويات الأخرى .....
74	هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي .....
74	واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية .....
75	رابعا - تحليل الفروق .....
79	خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها .....
	سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبتة في قرارها 251/75 جيم، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية .....
80	ألف - الجمعية العامة .....
80	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .....

## موجز

رُبط مجموع نفقات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 بهدف العملية من خلال عددٍ من أطر الميزنة القائمة على النتائج، مصنفةً حسب العنصر: دعم عملية السلام؛ وحماية المدنيين؛ ودعم الوساطة في النزاعات القبلية؛ والدعم.

وتكبدت العملية المختلطة نفقات قدرها 477,3 مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد يبلغ 98,5 في المائة، مقارنة بنفقات بلغت 509,3 ملايين دولار ومعدل استخدام للموارد بلغ 99,0 في المائة للفترة 2020/2019.

ويعزى الرصيد الحر البالغ 7,3 ملايين دولار أساساً إلى: (أ) انخفاض الاحتياجات بمبلغ 4,9 ملايين دولار في إطار بند التكاليف التشغيلية، وهو ما يرجع أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من الخدمات واللوازم والمعدات الأخرى مقارنة بما كان مدرجاً في الميزانية وذلك نتيجة لانخفاض عدد الأصول المنقولة من العملية المختلطة، وإلغاء أنشطة برنامجية وانخفاض الطلب على المتعاقدين الأفراد، وانخفاض الطلب على الخدمات في إطار بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبند المرافق والبنى التحتية بسبب إغلاق مواقع أفرقة العملية المختلطة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات في إطار بند الأفراد المدنيين بمبلغ 2,3 مليون دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى أن المدفوعات المستحقة للموظفين الدوليين عند تاريخ انتهاء خدمتهم كانت أقل مما كان مدرجاً في الميزانية نظراً لانتهاء خدمتهم قبل التواريخ الواردة في تقديرات الميزانية المعتمدة.

## أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	198 786,8	198 682,4	104,4	0,1
الأفراد المدنيين	197 791,1	195 456,6	2 334,5	1,2
التكاليف التشغيلية	88 109,2	83 203,8	4 905,4	5,6
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>484 687,1</b>	<b>477 342,8</b>	<b>7 344,3</b>	<b>1,5</b>
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	22 025,5	19 078,4	2 947,1	13,4
<b>صافي الاحتياجات</b>	<b>462 661,6</b>	<b>458 264,4</b>	<b>4 397,2</b>	<b>1,0</b>
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—
<b>مجموع الاحتياجات</b>	<b>484 687,1</b>	<b>477 342,8</b>	<b>7 344,3</b>	<b>1,5</b>

## أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	الوظائف المقررة <sup>(أ)</sup>	الوظائف المقررة <sup>(ب)</sup>	العدد الفعلي <sup>(ج)</sup>	معدل الشواغر (النسبة المئوية) <sup>(د)</sup>
المراقبون العسكريون	49	32	20	37,5
الوحدات العسكرية	4 001	3 434	3 107	9,5
شرطة الأمم المتحدة	760	476	339	28,8
وحدات الشرطة المشكّلة	1 740	1 336	1 243	7,0
الموظفون الدوليون	527	443	402	9,3
الموظفون الوطنيون				
الموظفون الفنيون الوطنيون	124	96	91	5,2
فئة الخدمات العامة	748	679	663	2,4
متطوعو الأمم المتحدة				
الدوليون	68	60	57	5,0
الوطنيون	—	—	—	—
الوظائف المؤقتة <sup>(د)</sup>				
الموظفون الدوليون	16	14	14	—
الموظفون الوطنيون	81	73	69	5,4
الأفراد المقدمون من الحكومات	6	4	4	—

(أ) يمثل أقصى قدر من النشر المقرر.

(ب) يمثل متوسط النشر المقرر استناداً إلى مخطط الخفض التدريجي المطبق وفقاً لسلطة الدخول في التزامات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 251/75 بآء المؤرخ 18 أيار/مايو 2021.

(ج) استناداً إلى متوسط الشغل الشهري الفعلي ومتوسط النشر الشهري المقرر.

(د) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من هذا التقرير.

## أولا - مقدمة

1 - وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في تقرير الأمين العام المؤرخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (A/75/597)، وبلغ إجماليها 474 041 600 دولار (صافيها 458 822 800 دولار). وغطت هذه الميزانية تكاليف نشر عدد أقصاه 49 من المراقبين العسكريين و 4 001 من أفراد الوحدات العسكرية و 760 من أفراد شرطة الأمم المتحدة و 1 740 من أفراد الشرطة المشكلة و 527 من الموظفين الدوليين و 872 من الموظفين الوطنيين و 97 من الموظفين في وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة و 68 من متطوعي الأمم المتحدة و 6 أفراد مقدّمين من حكومات.

2 - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام، مع مراعاة مبلغ 240 182 900 دولار المأذون به سابقا للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 بموجب أحكام قرار الجمعية العامة 261/74 جيم، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 198 779 900 دولار لفترة الأشهر الستة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021 من أجل الإنفاق على العملية، وهو ما يعكس تخفيضا نسبته 15 في المائة (أو بمقدار 35 078 800 دولار) لمبلغ 233 858 700 دولار لفترة الأشهر الستة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (A/75/633، الفقرة 36).

3 - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها 251/75 ألف المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بالدخول في التزامات لأجل العملية بمبلغ لا يتجاوز 198 779 900 دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021، مع مراعاة مبلغ 240 182 900 دولار الذي أذنت به الجمعية العامة سابقا للعملية للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 بموجب أحكام قرارها 261/74 جيم.

4 - واستجابة لاتخاذ قرار مجلس الأمن 2559 (2020) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي قرر المجلس فيه إنهاء ولاية العملية المختلطة اعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، طلب الأمين العام في مذكرته المؤرخة 5 آذار/مارس 2021 بشأن تمويل العملية المختلطة (A/75/800) إلى الجمعية العامة أن تمنحه سلطة الدخول في التزامات بمبلغ يقسم أنصبة مقررة على الدول الأعضاء إجماليه 46 724 300 دولار (صافيه 39 917 600 دولار) من أجل تنفيذ الخفض التدريجي للعملية المختلطة على نحو مسؤول في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

5 - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2021، بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام، مع مراعاة مبلغ 240 182 900 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ومبلغ 198 779 900 دولار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021 المأذون بهما في السابق بموجب أحكام قراري الجمعية 261/74 جيم و 251/75، على التوالي، بالدخول في التزامات، تقسم أنصبة مقررة على الدول الأعضاء، بمبلغ لا يتجاوز 45 724 300 دولار لفترة الأشهر الستة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021 من أجل الإنفاق على العملية، وهو ما يعكس تخفيضا قدره 1 000 000 دولار (أو بنسبة 2,1 في المائة) لمبلغ 46 724 300 دولار الإضافي المحدد للفترة (A/75/839، الفقرة 20).

6 - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها 251/75 بقاء المؤرخ 18 أيار/مايو 2021، بالدخول في التزامات لأجل العملية بمبلغ لا يتجاوز 45 724 300 دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021، مع مراعاة مبلغ 240 182 900 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ومبلغ 198 779 900 دولار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021، اللذين أذنت بهما الجمعية العامة سابقاً للعملية بموجب أحكام قراراتها 261/74 جيم و 251/75 ألف، على التوالي.

## ثانياً - أداء الولاية

### ألف - لمحة عامة

7 - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة بموجب قراره 1769 (2007) المؤرخ 31 تموز/يوليه 2007، ومدها في قراراته اللاحقة حتى الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقد حدد المجلس على ولاية فترة الأداء في قراراته 2495 (2019)، و 2517 (2020)، و 2523 (2020)، وقراره 2525 (2020) المؤرخ 3 حزيران/يونيه 2020 الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية العملية المختلطة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، والقرار 2559 (2020) الذي قرر فيه المجلس إنهاء ولاية العملية المختلطة اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام الشروع في خفض التدريجي لعدد أفراد العملية المختلطة في 1 كانون الثاني/يناير 2021 وإتمام سحب جميع عناصرها النظامية والمدنية بحلول 30 حزيران/يونيه 2021، باستثناء العناصر اللازمة لتصفية البعثة. وقرر المجلس كذلك استبقاء وحدة حراسة من ضمن القوام الحالي للعملية المختلطة بهدف حماية أفراد العملية ومرافقها وأصولها، طوال الفترة التي سيستغرقها خفض التدريجي للعملية وتصفيتها.

8 - وبالنسبة للفترة الممتدة إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كُلفت العملية المختلطة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام المتمثل في إيجاد حل سياسي دائم وتحقيق أمن مستدام في دارفور.

9 - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت العملية المختلطة في تحقيق عدد من الإنجازات عبر تنفيذ نواتج رئيسية ذات صلة بمهمتها، حسبما توضحه الأطر الواردة أدناه، وهي مجمعة حسب العناصر التالية: دعم عملية السلام؛ وحماية المدنيين؛ ودعم الوساطة في النزاعات القبلية؛ والدعم.

10 - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بما هو مقرر من أطر الميزنة القائمة على النتائج المبينة في ميزانية الفترة 2021/2020. ويقارن تقرير الأداء، بوجه خاص، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية قياساً إلى الإنجازات المتوقعة، بمؤشرات الإنجاز المقررة، ويقارن النواتج الفعلية المنجزة بالنواتج المقررة.

### باء - تنفيذ الميزانية

11 - خلال النصف الأول من فترة الأداء، من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، استرشدت العملية في تنفيذ ولايتها بقرار مجلس الأمن 2525 (2020)، الذي مدد المجلس بموجبه هذه الولاية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وكرر فيه طلبه مواصلة التخطيط والإدارة بهدف انتقال مسؤوليات العملية في نهاية المطاف إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية

في السودان (البعثة المتكاملة). وقرر المجلس في القرار نفسه أن تكون حماية المدنيين هي الأولوية الاستراتيجية للعملية على النحو المبين في الفقرة 3 '3' من قراره 2495 (2019)، وأن تتخذ بسبل منها دعم قدرة حكومة السودان على حماية المدنيين والإبقاء على القدرة اللازمة، لا سيما في جبل مرة. ونصت الفقرة 3 '3' من قرار المجلس 2495 (2019) على أن تركز العملية المختلطة على حماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وضمان سلامة الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وأمنهم، والمساهمة في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة التي تتيح العودة الطوعية للأجئين والمشردين داخليا بناءً على قرارهم المستنير وبصورة آمنة ومستدامة تحفظ كرامتهم، أو إدماجهم محليا أو نقلهم إلى مكان ثالث حسبما يكون مناسباً. وفي القرار 2525 (2020)، كرر المجلس من جديد طلبه بأن تعمل العملية المختلطة والبعثة المتكاملة على إنشاء آلية تنسيق لتحديد الطرائق والأطر الزمنية لانتقال المسؤوليات حيثما يكون للبعثتين أهداف استراتيجية مشتركة.

12 - وخلال النصف الثاني من فترة الأداء، استرشدت العملية المختلطة في أنشطتها بأحكام قرار مجلس الأمن 2559 (2020) الذي قرر المجلس بموجبه إنهاء ولاية العملية المختلطة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وطلب فيه إلى الأمين العام الشروع في خفض التدريجي لعدد أفراد العملية المختلطة في 1 كانون الثاني/يناير 2021 وإتمام سحب جميع عناصرها النظامية والمدنية بحلول 30 حزيران/يونيه 2021، باستثناء العناصر اللازمة لتصفية البعثة. وقرر المجلس أيضاً أن يأذن، طوال الفترة التي سيستغرقها خفض التدريجي للعملية وتصفياتها، باستبقاء وحدة حراسة من ضمن القوام الحالي للعملية لحماية أفرادها ومرافقها وأصولها.

13 - وفيما يتعلق بتنسيق العملية المختلطة مع البعثة المتكاملة، كرر المجلس طلبه في القرار نفسه مواصلة التخطيط للفترة الانتقالية وإدارتها والتعجيل بهما من أجل ضمان الانتقال من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة على مراحل وبصورة متسلسلة وفعالة، وكرر كذلك طلبه في هذا الصدد أن تواصل العملية المختلطة والبعثة المتكاملة التعاون الوثيق عن طريق آلية التنسيق المنشأة لتحديد الطرائق والأطر الزمنية لانتقال المسؤوليات حيثما يكون للبعثتين أهداف وأولويات استراتيجية مشتركة في دارفور، وكفالة التنسيق والتعاون عن كثب وتبادل المعلومات والتحليلات وتحقيق أقصى قدر من التآزر، وتسخير الموارد، وتلافي ازدواجية الجهود.

14 - وفيما يتعلق بإتمام وانتقال الأنشطة البرنامجية للعملية المختلطة، دعا المجلس في القرار نفسه أيضاً العملية المختلطة إلى أن تضع مع فريق الأمم المتحدة القطري، كجزء من العملية الانتقالية والخفض التدريجي للعملية المختلطة، ترتيبات مناسبة تمكن الفريق القطري من الإشراف على ما تبقى من أنشطة التعاون البرنامجي التي بدأتها العملية المختلطة في عام 2020، ولكن تنفيذها لم يكتمل بعدُ بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وذلك لكفالة الانتقال السلس لدعم بناء السلام ودعم تنمية قدرات حكومة السودان في دارفور.

**أنشطة العملية المختلطة خلال فترة الولاية من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020**

15 - خلال النصف الأول من فترة الأداء، استرشدت العملية المختلطة بالنهج الشامل للمنظومة الذي ركز على مفهوم حفظ السلام في منطقة جبل مرة الكبرى وعلى تنفيذ مبادرات بناء السلام من خلال مهام

الاتصال في الولايات في مناطق أخرى من دارفور، بالتزامن مع التحضير للخفض التدريجي والإغلاق وكذلك انتقال المسؤوليات إلى البعثة المتكاملة، وحكومة السودان، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة الدولية. وتركزت الأولوية الاستراتيجية للعملية على حماية المدنيين وضمان استعدادها لنقل الأنشطة إلى البعثة المتكاملة وحكومة السودان. وفي مجال بناء السلام، تناولت آلية مهام الاتصال في الولايات، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات السودانية، الدوافع الحاسمة لنشوب النزاعات ومنع نشوب النزاعات.

16 - وواصل الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور دعم عملية السلام التي جرت في جوبا. وعقد الممثل الخاص المشترك مشاورات مع أطراف النزاع في دارفور، بما في ذلك حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية (بقيادة الهادي إدريس)، بما في ذلك فصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة، وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وكذلك جهات أخرى رئيسية من الجهات صاحبة المصلحة في الخرطوم.

17 - وتوجت عملية الوساطة بتوقيع اتفاق جوبا للسلام في السودان في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي وقعه الممثل الخاص المشترك كشاهد باسم الأمم المتحدة. وبعد ذلك، عقد الممثل الخاص المشترك اجتماعات مع الحركات المسلحة في دارفور بشأن تنفيذ الاتفاق ومناقشة المجالات التي يمكن للعملية المختلطة أن تقدم فيها الدعم، لا سيما في ضوء عودة ظهور العنف القبلي.

18 - وقبل توقيع اتفاق جوبا للسلام، قدمت العملية المختلطة الدعم والخبرة لعملية الوساطة في جوبا. وكلفت العملية المختلطة موظفي الشؤون السياسية بتقديم المشورة اللوجستية والتقنية والدعم من خلال بذل المساعي الحميدة لمبادرات جوبا للسلام وأمانة عملية الوساطة وأطراف النزاع. وساعدت العملية المختلطة أيضا على تيسير مشاركة المرأة في عملية السلام من خلال دعم نساء من دارفور ومناطق أخرى لحضور المحادثات في جوبا وتقديم ورقة موقف لإثراء المفاوضات.

19 - وأفضت المحادثات، التي جرت في معظمها بالوسائل الافتراضية بسبب القيود المفروضة على إثر تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى التوقيع في 28 و 29 آب/أغسطس 2020 على ثمانية بروتوكولات ركزت على تقاسم الثروة والسلطة، والمشردين داخليا واللاجئين، وملكية الأراضي والأراضي التي يستخدمها تقليديا مجتمع قبلي أو الحواكير، والتعويض وإعادة التأهيل، والمساءلة والمصالحة، والقطاع الرعوي، والترتيبات الأمنية. وشمل الاتفاق بروتوكولات بشأن قضايا إقليمية متصلة بالمسارات الخمسة (دارفور والمنطقتان، وهما ولاية النيل الأزرق وولاية جنوب كردفان، ووسط السودان، وشرق السودان، وشمال السودان) وبروتوكولا منفصلا بشأن القضايا القومية. وتتناول البروتوكولات المتصلة بمسار دارفور الحوكمة وتقاسم السلطة؛ وعودة المشردين داخليا واللاجئين؛ والمساءلة؛ والعدالة الانتقالية والمصالحة؛ والتعويضات وجبر الضرر؛ وتقاسم الثروة والتنمية الاقتصادية؛ وحيازة الأراضي والحواكير؛ والرحل والرعاة؛ والترتيبات الأمنية.

20 - ورفضت الاتفاق حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. وأعقب التوقيع الرسمي على اتفاق جوبا للسلام إقراره في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020 في اجتماع مشترك لمجلس السيادة ومجلس الوزراء برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن البرهان.



21 - وحرصت العملية المختلطة على كفالة الامتثال لمبدأ المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وفقا لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وكفلت إدماج منظور جنساني في جميع عناصرها. ودعمت مشاركة المرأة مشاركة فعالة في عملية السلام وفي مواقع صنع القرار. وفي الفترة من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نظمت العملية المختلطة بالتعاون مع مفوضية السلام منتدى استشاريا للمرأة للسلام مدته ثلاثة أيام شاركت فيه 120 امرأة من ولايات دارفور الخمس.

22 - وفي الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، واصلت العملية المختلطة تعزيز الأخذ بنهج متكامل لحماية المدنيين من خلال المستويات الثلاثة وهي: الحوارات السياسية، والبيئة الحماة، والحماية المادية وتقديم المساعدة الإنسانية. وخلال فترة الأشهر الستة هذه، ركزت العملية المختلطة أيضا على التحضير للانتقال وتسليم مهام الحماية، بما في ذلك مهمة الحماية المادية، إلى حكومة السودان.

23 - وفي إطار تنفيذ العملية المختلطة لولايتها في مجال حماية المدنيين، قدمت العملية الدعم للخطوة الوطنية لحماية المدنيين التي قدمتها حكومة السودان رسميا إلى مجلس الأمن في 21 أيار/مايو 2020 (انظر S/2020/429)، وشملت هذه الخطوة ثمانية مجالات مواضيعية تتضمن مجموعة من الالتزامات الرامية إلى معالجة مسائل حماية المدنيين منذ بداية النزاع في دارفور. وعلى وجه الخصوص، دعمت العملية المختلطة هذه الخطوة من خلال تنظيم حلقة عمل مشتركة، في الخرطوم يومي 13 و 14 آب/أغسطس 2020، مع حكومة السودان، لغرض دراسة الاحتياجات وبحث الثغرات في تنفيذ الخطوة، وحددت نقاط انطلاق لتنفيذ أحكامها.

24 - وخلال فترة الولاية، واصلت العملية المختلطة العمل على تعزيز مؤسسات سيادة القانون في السودان، مع التركيز في الوقت ذاته بدرجة كبيرة على التحضير للانتقال ونقل مهام سيادة القانون من خلال العمل مع الجهات الشريكة السودانية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات ومع فريق الأمم المتحدة القطري. وواصلت العملية التنفيذ الجاري لتحسينات البنى التحتية، بما في ذلك بناء مكاتب ومرافق سيادة القانون، وبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون.

25 - ودعمت العملية آليات تسوية النزاعات مثل المحاكم الريفية بهدف تيسير تحقيق الاستقرار في مناطق العودة في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك المناطق الساخنة. ودعمت العملية المختلطة توسيع نطاق مؤسسات العدالة من أجل إتاحة تكافؤ فرص الوصول إلى العدالة، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمشردين داخليا. وعززت العملية التنسيق بين الجهات الفاعلة في قطاع العدالة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مكاتب المدّعين العامين والمستشارين القانونيين، بغرض مواجهة التحديات المتصلة بحماية المدنيين، في محاولة لدعم الخطوة الوطنية لحماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت العملية المختلطة الدعم التقني واللوجستي لمكتب المدعي العام المختص بالجرائم المرتكبة في دارفور وإدارة التحقيقات في مكتب المدعي العام، بشأن تعزيز التحقيقات والملاحقة القضائية في الجرائم، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنساني الجسيم التي ترتكبها الجهات الحكومية والجماعات المسلحة في منطقة جبل مرة وفي مناطق بناء السلام.

26 - وتمشيا مع النهج المتكامل إزاء حماية المدنيين، واصلت العملية المختلطة تقديم الدعم المتكامل لتنمية القدرات في مجال حقوق الإنسان وتقديم المساعدة التقنية لمختلف كيانات الدولة، بما في ذلك المفوضية القومية لحقوق الإنسان. واضطلعت العملية المختلطة بأنشطة رئيسية لتعميم مراعاة حقوق الإنسان

في إطار مبادرة "السودان في مرحلة انتقالية" بالتشاور مع الجهات الشريكة المحلية. وشمل ذلك إعطاء الأولوية لتوفير الدعم في المجالات التي حددتها حكومة السودان والجهات الشريكة، بما في ذلك تقديم الدعم عن طريق توفير التدريب وتنمية القدرات لقوات الدعم السريع؛ وتنظيم حلقات عمل لنقابة المحامين في السودان بشأن الإصلاح التشريعي والقانوني، وحلقات عمل للخبراء، ومؤتمر وطني بشأن حقوق المرأة؛ وتنظيم حلقات عمل بشأن القيادة والمسؤولية عن حقوق الإنسان لفائدة كبار المسؤولين في حكومة السودان؛ وأنشطة تنمية القدرات لفائدة المفوضية القومية لحقوق الإنسان؛ وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

27 - وواصلت العملية المختلطة دعم تعزيز مؤسسات الدولة من خلال تقديم المشورة المتخصصة وبناء القدرات بهدف دعم تلك المؤسسات في التصدي للجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان بطريقة تتسق مع القواعد والمعايير الدولية. وعُقدت اجتماعات أيضاً مع الجهات الفاعلة ذات الصلة المعنية بحقوق الإنسان لتقديم المشورة المتخصصة بشأن معايير ومبادئ حقوق الإنسان، ومع مسؤولين من وزارة الصحة الاتحادية ووزارة العمل الاتحادية بشأن الاستراتيجيات والتدخلات اللازمة لإدارة الرعاية المقدمة للناجيات من العنف الجنسي.

28 - وواصلت العملية المختلطة تقديم الدعم للآليات الحكومية القائمة لتسوية النزاعات بهدف معالجة النزاعات القبلية والشواغل المتعلقة بالحماية. وقُدّم الدعم إلى مؤسسات الحكم المحلي والإدارات القبلية في التصدي للنزاعات القبلية من خلال تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات في مجال بناء السلام والحوكمة الرشيدة، بمشاركة كاملة من النساء والشباب في منطقة جبل مرة الكبرى. واستعداداً لتصفية العملية، أُطلع نظراء فريق الأمم المتحدة القطري على معلومات بشأن آليات الحماية المجتمعية. ونظمت العملية منتديات للحوار بين المزارعين والرعاة سعياً إلى التخفيف من حدة النزاع وتعزيز التعايش السلمي وتقاسم سبل الحصول على الموارد الطبيعية في عدة مناطق ساخنة في منطقة جبل مرة، وهي سرف عمرة وطويلة وشنقل طوباية وكنكابية في شمال دارفور، وكذلك نيرتتي وقولو في وسط دارفور.

29 - وخلال فترة الولاية، واصل عنصر شرطة العملية المختلطة دعم تعزيز البيئة الحامية من خلال عقد دورات تدريبية على المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والتنفيذية بهدف تمكين قوة الشرطة السودانية من تحمل مسؤوليات حماية المدنيين استعداداً لإغلاق العملية وتصفياتها. وأعدت العملية تسعة إجراءات من إجراءات التشغيل الموحدة بهدف تعزيز أداء قوة الشرطة السودانية بما يتماشى مع المعايير الدولية لضبط الأمن. وأنشأ عنصر الشرطة التابع للعملية أيضاً 40 مكتباً للشؤون الجنسانية في مراكز قوة الشرطة السودانية في جميع أنحاء دارفور وجهازها بهدف تيسير التحقيق في حالات العنف الجنسي والجنساني. ولزيادة حضور الشرطة في جميع أنحاء دارفور، أكملت العملية مراكز تدريب الشرطة في غرب وشمال دارفور وسلمتها من خلال آلية مهام الاتصال في الولايات. وأنشأت العملية أيضاً، من خلال مشاريع تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، مراكز للشرطة في المناطق التي يقيم فيها العائدون.

30 - ودعماً للحماية المادية للمدنيين، استمر العنصر العسكري التابع للعملية في الاضطلاع بأنشطة تسيير الدوريات، إذ ركز على إحكام السيطرة على المناطق أو إظهار الوجود، في حين عمل على الحد من التواصل بالحضور الشخصي مع المجتمعات المحلية امتثالاً للتدابير الوقائية الرامية إلى التصدي لكوفيد-19. ووفر العنصر العسكري أيضاً مرافقين ويسّر وصول القوافل الإنسانية دعماً للمساعدة الإنسانية. وعقب انتهاء الولاية، وفر العنصر العسكري التابع للعملية المختلطة الحماية لمعسكرات العملية وأفراد الأمم المتحدة.

31 - وتمت مواصلة أنشطة الدعم العملي التي تقدمها العملية المختلطة مع أحكام قرار مجلس الأمن 2525 (2020) الذي قرر المجلس بموجبه أن تبقى العملية المختلطة على الحد الأقصى الحالي من القوات والشرطة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وبالإضافة إلى ذلك، طلب مجلس الأمن، في الفقرة 11 من القرار نفسه، إلى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يقدموا إلى المجلس تقريراً خاصاً يتضمن مسائل منها توصيات بشأن مسار العمل المناسب فيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة، مع مراعاة تأثير جائحة كوفيد-19.

32 - وفي انتظار ما سيقضي به مجلس الأمن بشأن خفض التدريجي للعملية المختلطة في قراره المتعلق بولايتها، كانت العملية قد بذلت جهوداً ملحوظة بحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر 2020 للتخطيط للخفض التدريجي، من خلال آليات فريق التخطيط للبعثات المتكاملة ومسارات العمل القائمة بشأن مجموعة من أنشطة خفض التدريجي مثل إدارة الأصول والنقل، وأعمال التنظيف البيئي، والإغلاق الإداري. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت العملية المختلطة تنظيم هيكلها التشغيلي وأعادت تنظيم مهامها بهدف تقديم الدعم بكفاءة لأنشطة خفض التدريجي والتصفية.

#### الأنشطة الفنية والعملياتية المتبقية خلال فترة خفض التدريجي للعملية المختلطة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021

33 - عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن 2559 (2020)، شرعت العملية في إتمام أنشطتها الصادر بها تكليف ونقل مسؤولياتها الفنية إلى البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. ومنذ كانون الثاني/يناير 2021 فصاعداً، ركزت العملية المختلطة على دعم النجاح في إكمال وإغلاق الأنشطة البرنامجية التي بدأت قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مثل تعزيز قدرة مؤسسات سيادة القانون واستعادة سلطات الولايات، سواء في مناطق حفظ السلام أو في مناطق مهام الاتصال في الولايات.

34 - وبعد انتهاء فترة الولاية، ركزت العملية المختلطة أنشطتها في مجال حقوق الإنسان على ما يلي: دعم النجاح في إكمال الأنشطة البرنامجية المنفذة في إطار مفهوم مهام الاتصال في الولايات؛ وتقديم الدعم في مجال إدخال البيانات وتحليلها فيما يتصل بشبكة الناجيات من العنف الجنسي؛ ومساعدة البعثة المتكاملة في إنشاء وحدة حقوق الإنسان وحماية الطفل ضمن قوات الدعم السريع، والتي بدأت عملها رسمياً في 10 آذار/مارس 2021؛ والاضطلاع بالمهام الصادر بها تكليف من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومن خلال مهام الاتصال في الولايات أيضاً، قدم الدعم للجان الحماية المحلية وآليات الحماية المحلية الأخرى وتولت المسؤوليات الموكلة إليها مسؤوليتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) ووكالات أخرى مثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وخلال فترة خفض التدريجي، ركزت العملية على دعم إغلاق ركيزة الأنشطة المتعلقة بالحلول الدائمة، مع اضطلاع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري بالقيادة البرنامجية.

35 - وفي انتظار صدور توجيهات من مجلس الأمن بشأن ولاية العملية المختلطة لما بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، نفذت العملية أنشطة تحضيرية متعددة تتصل بالخفض التدريجي للعمليات في العملية المختلطة وإغلاقها. وقبل صدور قرار مجلس الأمن، كان الجدول الزمني للخفض التدريجي يستند إلى سيناريوهين، وهما الخروج دون ترتيبات انتقالية والخروج المدروس، حسبما أفضت إليه مداوات واقتراحات فريق التخطيط للبعثات المتكاملة، وحسبما أقرته قيادة العملية. وعقب اتخاذ قرار مجلس الأمن

2559 (2020) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، عدّلت العملية المختلطة خططها للخفض التدريجي وتسلسل إغلاق مواقع الأفرقة، مع إعطاء الأولوية لإغلاق مواقع الأفرقة والخروج من المناطق الشديدة الخطورة والحساسية. وجرى تعجيل وتيرة إغلاق مواقع نبالا الثانية، وطويلة، وزانجي، وككبابة، وشنقل طوباية، وعدّلت وفقا لذلك الجداول الزمنية للإعادة إلى الوطن بالنسبة للأفراد المدنيين والأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2021، شرعت العملية المختلطة في تنفيذ خفض التدريجي المدروس للموظفين من جميع العناصر، باستثناء الموظفين الذين ينبغي الاحتفاظ بهم لتكملة فريق التصفية.

36 - وبالموازاة مع ذلك، عُقد في 18 كانون الثاني/يناير 2021 منتدى مشترك بين الحكومة المضيفة والعملية المختلطة بشأن خفض التدريجي بغرض مناقشة تسلسل إغلاق مواقع الأفرقة والعناصر الرئيسية للاتفاق الإطار، بما في ذلك التنسيق وتسوية المسائل التي تنشأ أثناء عملية خفض التدريجي، وإطلاع حكومة السودان على إطار الأمم المتحدة التنظيمي الذي يحكم عمليتي خفض التدريجي والتصفية. وسارت أنشطة خفض التدريجي وإغلاق المواقع بشكل تعاوني على أساس مبادئ وآليات رصد متفق عليها، وفي 4 آذار/مارس 2021، وُقعت بين العملية المختلطة وحكومة السودان الصيغة النهائية من الاتفاق الإطار المتعلق بتسليم مواقع الأفرقة والأصول التابعة للعملية المختلطة لاستخدامها حصراً في الأغراض المدنية.

37 - وفي 15 شباط/فبراير 2021، أغلقت العملية المختلطة وسلمت أول ثلاثة مواقع للأفرقة إلى حكومة السودان وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه. ووضعت جدول زمني مضغوط لإغلاق جميع مواقع الأفرقة وتسليمها قبل نهاية أيار/مايو 2021 ولإعادة جميع الأفراد النظاميين إلى أوطانهم قبل منتصف حزيران/يونيه 2021، باستثناء الأفراد اللازمين لتكملة وحدة حراسة الأمم المتحدة.

38 - وحدث تغيير طفيف في التنفيذ الفعلي للخفض التدريجي يعزى إلى طلب من حكومة السودان بتأجيل إغلاق موقعي فريقي كالما وسرتوني لمدة 7 أيام و 11 يوماً على التوالي بغرض مواصلة التشاور مع السكان المحليين قبل الإغلاق، ثم تعجيل وتيرة إغلاق موقعي فريقي طويلة وزانجي بالنظر إلى عطلة العيد. ولم تؤثر هذه التغييرات على التنفيذ العام للخفض التدريجي، فقد اكتملت عمليات الإغلاق والتسليم قبل نهاية أيار/مايو 2021 بإغلاق موقع فريق شنقل طوباية. ونتيجة لذلك، مع بداية حزيران/يونيه 2021، أصبح وجود العملية المختلطة في منطقة دارفور يقتصر على قاعدة اللوجستيات التابعة لها في الفاشر، والتي كان من المقرر إغلاقها خلال فترة تصفية العملية.

39 - وأجري تقييم بيئي أولي لغرض الإغلاق لكل موقع من المواقع بهدف تحديد جميع أنشطة التنظيف البيئي الضرورية. وقد وجه تقرير التقييم الأعمال التي اضطلع بها فريق التنظيف؛ وشملت هذه الأعمال معالجة تلوث التربة، وحفر مناطق تشغيلية لمحطات الترميد ومعالجة هذه المناطق والتربة عن طريق الإصلاح البيولوجي؛ وحرقت النفايات الصلبة بما في ذلك النفايات الطبية الحيوية التي لا تعد خطرة؛ وجمع النفايات الخطرة في موقع مركزي والتخلص الآمن منها؛ والتخلص من النفايات الإلكترونية بالاستعانة بخدمات متعاقد، وذلك لتحقيق هدف أساسي هو إعادة التدوير؛ ومعالجة مياه الصرف الصحي؛ ودفن النفايات العضوية. وأعقب ذلك تفتيش مشترك اضطلع به ممثلو العملية المختلطة ومسؤولو البلد المضيف أو مالكو الأراضي قبل تسليم المنشآت/المواقع، حيث تم التحقق من أعمال التنظيف البيئي وتسجيلها في ملحق الإغلاق البيئي للمواقع، الذي أرفق فيما بعد بالتقييم البيئي لأنشطة الإغلاق. واختتمت هذه العملية بالحصول على شهادة الالتزام البيئي من حكومة السودان عند تسليم المنشآت.

40 - ووفرت وحدات الشرطة المشكلة والوحدات العسكرية التابعة للعملية المختلطة خدمات الأمن في مواقع العملية أثناء الخفض التدريجي والإغلاق. ومع اقتراب العملية من فترة الخفض التدريجي، وبسبب تزايد التهديدات الأمنية، أشركت العملية حكومة السودان، عن طريق قوة الشرطة السودانية، في الجهود المبذولة لتعزيز ترتيبات الدعم الأمني القائمة. ومع اقتراب مواعيد الإغلاق، زادت الحكومة المضيفة قوام قوات الأمن المشتركة المنتشرة لتوفير الأمن الخارجي في محيط مواقع الأفرقة التابعة للعملية، وعملت على التحضير لتولي مهام الترتيبات الأمنية للمعسكرات بعد التسليم. وبعد حوادث النهب التي وقعت في نيسان/أبريل 2019 في المعسكر الضخم في الضعين وفي كانون الأول/ديسمبر 2019 بعد تسليم المعسكر الضخم في نيالا، وُضعت خطة للطوارئ الأمنية بغرض توجيه جميع جوانب الإدارة الأمنية المتكاملة خلال فترة الخفض التدريجي. وأجريت تقييمات أمنية لكل موقع من مواقع الأفرقة المتبقية وُضعت خطط خاصة بمواقع بعينها. ومن أجل تحقيق الفعالية في تنفيذ الترتيبات الأمنية، ظلت الوحدات العسكرية أو وحدات الشرطة المشكلة المسؤولة متمركزة في مواقع الأفرقة التي كُلفت بها ولم تغادرها إلا في تاريخ تسليمها.

41 - وعند انتهاء ولاية العملية المختلطة اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ظلت في منطقة البعثة 11 وحدة عسكرية و 11 وحدة شرطة مشكلة. ومع مراعاة الحاجة إلى ضمان الأمن الكافي أثناء التصفية لمواقع الأفرقة المتبقية ولقاعدة اللوجستيات في الفاشر، ركزت العملية عند التخطيط الفوري لإعادة الأفراد النظاميين إلى أوطانهم على 11 وحدة عسكرية و 9 وحدات شرطة مشكلة، مع نية الاحتفاظ بوحدين من وحدات الشرطة المشكلة لتكملة وحدة الحراسة وفقاً لما أذن به مجلس الأمن. بيد أنه بعد أن أُمعنت العملية ومقر الأمم المتحدة النظر في المسألة، تقرر الإبقاء على ثلاث وحدات من وحدات الشرطة المشكلة تضم كل وحدة منها عدداً أقل من أفراد الشرطة المشكلة، بحيث يكون مجموع أفرادها 360 فرداً سيشكلون وحدة للحراسة خلال فترة تصفية العملية.

42 - ونظراً لتحديد قاعدة اللوجستيات في الفاشر كنقطة مغادرة لجميع الأفراد النظاميين، تعيّن على العملية وضع ترتيبات لنقل الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من مواقع الأفرقة إلى نقطة عبور داخل الفاشر قبل مغادرتهم النهائية إلى بلدانهم الأصلية. ونسقت العملية المختلطة بشكل وثيق مع مقر الأمم المتحدة بشأن كل من حركة الركاب بالنسبة للأفراد النظاميين وحركة الشحنات بالنسبة للمعدات المملوكة للوحدات.

43 - وكانت إعادة المعدات المملوكة للوحدات إلى أوطانها مهمة شديدة التعقيد وتطلبت التعاون بين جهات فاعلة عديدة. وشملت تلك الجهات الفاعلة موظفي العملية، وممثلي البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ومقر الأمم المتحدة، وممثلين من مختلف السلطات السودانية، وكذلك متعاقدين في مجال اللوجستيات. وفيما يتعلق بالعملية التي انطلقت من الفاشر لإعادة المعدات المملوكة للوحدات إلى الوطن، التمسّت العملية المختلطة مساعدة الحكومة المضيفة لكفالة تمرکز ممثلها في قاعدة اللوجستيات، وذلك ما ييسّر عملية التفيتش والحصول على التصاريح. وفي وقت لاحق، نُقلت المعدات المملوكة للوحدات برّاً من الفاشر إلى بورتسودان، واستُلمت بعد ذلك لشحنها إلى البلدان المعنية المساهمة بقوات و/أو أفراد شرطة.

44 - وفيما يتعلق بتشكيل فريق تصفية العملية المختلطة، باشرت العملية في آذار/مارس 2020 بالعمل بشأن إطار عمل فريق التصفية وهيكله ومعايير أهلية موظفيه. وكان هذا العمل شرطاً مسبقاً وأساساً استندت إليه العملية في صياغة خططها للخفض التدريجي مع افتراض أنه سيُحتفظ بفريق صغير الحجم من الموظفين المدنيين للاضطلاع بأنشطة التصفية. وعقب اتخاذ مجلس الأمن قراره (2559 (2020)، شرعت العملية المختلطة في إجراء استعراضات وتخطيط ملاك الموظفين بهدف تحديد الأنشطة المطلوبة في مجال الخفض

التدريجي والتصفية، وكذلك تحديد الجداول الزمنية لإنهاء خدمة الموظفين. واستند تخطيط ملاك الموظفين المدنيين اللازمين أثناء الخفض التدريجي والتصفية إلى الحاجة إلى الإبقاء على هيكل يغطي المهام الإدارية والتشغيلية واللوجستية بكامل نطاقها، وكذلك مهام أمن وسلامة موظفي العملية المختلطة وأصولها. وُضع مخطط للتقليص التدريجي لعدد الموظفين المدنيين من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2021، وقدم الأمين العام في مذكرته المؤرخة 5 آذار/مارس 2021 (A/75/800) تفاصيل عن تشكيل ملاك موظفي العملية المختلطة خلال فترة الخفض التدريجي.

45 - وفي انتظار ما سيقضي به مجلس الأمن قراره بشأن ولاية العملية المختلطة، ومن أجل أن تتيح هذه العملية فرص عمل لموظفيها المدنيين عند انتهاء خدمتهم، طلبت العملية إلى موظفيها الدوليين والوطنيين تقديم نسخ من بيانات التاريخ الشخصي ومعلومات إدراجهم في قائمة المرشحين المقبولين، لثُحْمَل هذه البيانات والمعلومات بعد في منصة Horizon بغرض تعيين الموظفين المشمولين بالتقليص في الوظائف الشاغرة في جميع أنحاء الأمانة العامة للأمم المتحدة وفي كيانات فريق الأمم المتحدة القطري. وعقب اتخاذ القرار 2559 (2020)، عدلت العملية المختلطة أيضاً حالة جميع الوظائف الدولية المعنية في نظام أوموجا على أنها "مشمولة بالتقليص"، وهي وسيلة تمكن من تسليط الضوء في نظام إنسبيرا على الطلبات المقدمة من موظفي العملية المختلطة المشمولين بالتقليص بغرض النظر فيها على سبيل الأولوية وفقاً لسياسات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يتصل باستبقاء الموظفين المعيّنين بموجب تعيينات دائمة ومستمرة. وأطلعت العملية المختلطة كذلك الوكالات والصناديق والبرامج في فريق الأمم المتحدة القطري العاملة في السودان على قائمة جميع الموظفين الوطنيين، وبعثت رسائل عامة بالبريد الإلكتروني للموظفين الوطنيين عممت فيها الوظائف الشاغرة التي أعلنت عنها هذه الكيانات. وبحلول نهاية فترة الخفض التدريجي، كان ما مجموعه 10 موظفين وطنيين قد عُيِنوا في البعثة المتكاملة وفي كيانات الفريق القطري، وعُيِن 90 موظفاً دولياً في جميع أنحاء الأمانة العامة للأمم المتحدة عن طريق التنسيب الأفقي.

46 - ومن أجل تحضير الموظفين الوطنيين للانتقال الذي سيلي إنهاء خدمتهم لدى العملية المختلطة، ولمساعدتهم في إيجاد فرص عمل، نظمت العملية في السابق معارض لفرص العمل لعرض فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص في الاقتصاد السوداني. غير أن نجاح تلك المعارض كان محدوداً بسبب ندرة فرص العمل في ذلك الاقتصاد. ودفع ذلك بالعملية إلى اعتماد نهج بناء القدرات في مجال العمل الحر؛ ومن هنا انبثقت فكرة تنفيذ معارض تنمية المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة التي نُظمت في عام 2019 وأوائل عام 2020.

47 - وكان يُتوخى من معارض تنمية المشاريع أن تكمل معارض فرص العمل من حيث توفير فرص التطوير الوظيفي المستدام للموظفين الوطنيين من خلال تقديم حلول بديلة لكسب العيش. ودعت العملية المختلطة مختلف الجهات الشريكة، مثل المصارف المحلية ووزارة الزراعة ووزارة التجارة، بغية تغطية مواضيع مختلفة في عدد من مجالات الاستثمار، لا سيما في مجالي الزراعة والاستيراد/التصدير، ولكن أيضاً في مجالات أخرى تزدهر فيها المشاريع التجارية الصغيرة جداً والصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحَت المعارض فرصةً لمناقشة تمويل المشاريع. ومع بداية نقشي جائحة كوفيد-19، عُلق تنظيم معارض تنمية المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة في سياق تدابير احتواء الجائحة.

48 - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2021، نفذت العملية المختلطة برنامجاً للتدريب والتوجيه من أجل التحول، بغرض توفير الاستدامة لمختلف الوظائف وسبل العيش البديلة التي حددها الموظفون الوطنيون

أنفسهم. وتم تزويد الموظفين الوطنيين بما يؤهلهم سواء للشرع في العمل الحر أو التقدم للوظائف وإجراء مقابلات في سياق عملية التوظيف.

49 - وفيما يتعلق بجميع فئات الموظفين المدنيين، قدمت العملية المختلطة دورات تدريبية بالحضور الشخصي وكذلك على الإنترنت في مجالات مختلفة، بما في ذلك في مجال المهارات الشخصية في إعداد بيان التاريخ الشخصي وكتابة الخطابات التعريفية؛ ووضع مقترحات المشاريع وتقييمات المشاريع؛ وإجراء دراسات جدوى المشاريع؛ وإدارة المشاريع؛ وتنظيم الوقت؛ وإجراء المقابلات على أساس الكفاءة. وقد نُظمت هذه الدورات التدريبية في معظم الفترة 2021/2020.

50 - وفي بداية الخفض التدريجي، أجرت العملية أنشطة ترفيه جماعية، شملت في البداية دروس الاسترخاء واليوغا وتمديد العضلات، وكذلك مناسبات اجتماعية ورياضية. وبالإضافة إلى ذلك، تم عند الطلب توفير لوازم للترفيه مثل الدراجات الهوائية وألعاب الطاولة والكتب وأقراص الفيديو الرقمية والمعدات الرياضية. ونظمت العملية المختلطة أيضا أنشطة لتقديم المشورة والتدريب للموظفين، بما في ذلك جلسات الدعم النفسي الاجتماعي الجماعية والفردية بغرض تعزيز قدرة الموظفين على الصمود وتعزيز آليات التكيف لديهم في التعامل مع إنهاء خدمتهم لدى العملية. وبالإضافة إلى ذلك، حصل الموظفون على التوجيه والتدريب على نحو فردي إلى جانب المشاركة في دورات جماعية لبناء قدراتهم في إدارة تحولهم الوظيفي. ولم تكتمل الصيغة النهائية لأنشطة التدريب التي قدمتها العملية المختلطة إلا في نيسان/أبريل 2021، حيث كان معظم الموظفين قد عادوا آنذاك إلى أوطانهم أو باسروا فعلا بإجراءات المغادرة، وذلك ما حد من عدد الأشخاص الذين سيحتاجون إلى تدريب ودعم إضافيين.

51 - وخلال فترة الأداء، اعتُبرت أنشطة التصرف في أصول العملية المختلطة أولوية وكانت بالغة الأهمية لإتمام الخفض التدريجي للعملية على نحو فعال وكفؤ. وفي انتظار ما سيقرره مجلس الأمن بشأن ولاية العملية المختلطة، كانت العملية قد شرعت في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2020 في بذل جهود ملحوظة في التخطيط للخفض التدريجي وكذلك فيما يتصل بمسارات العمل القائمة بشأن إدارة الأصول والتصرف فيها. ووفقا للسياسات والمبادئ التوجيهية القائمة التي يضعها مقر الأمم المتحدة، أجرت العملية المختلطة التحقق المادي من الأصول والبنى التحتية في كل موقع. واستنادا إلى نتائج عمليات التحقق المادي، أجرى كل قسم تقني تقييما مفصلا للمواد والأصول والمعدات الخاضعة لمسؤوليته وأعد موجز قرار، استرشد فيه بتحليل للتكلفة والعائد.

52 - وخلال فترة الخفض التدريجي من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021، تصرفت العملية في أصول ومعدات ومخزون بلغت تكلفت شرائها الإجمالية 198,6 مليون دولار (صافي القيمة الدفترية 74,3 مليون دولار). واعتمدت العملية نهجا عمليا في نقل المعدات المملوكة للأمم المتحدة من مواقع الأفرقة. وعند تحديد الأصول التي يتعين شحنها من مواقع الأفرقة، نظرت العملية المختلطة في عوامل مختلفة مثل الأصول التي تُعتبر ذات قيمة عالية، والأصول والمعدات التي تقرر نقلها إلى عمليات ميدانية أخرى أو إلى فريق الأمم المتحدة القطري، والأصناف التي تعد نفايات إلكترونية أو مواد خطرة، والأصول المصحوبة بقبود على رخصة المستعمل النهائي. ومن كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2021، نُقل ما يقرب من 200 طن متري من أصناف الأصول المملوكة للأمم المتحدة إلى الفاشر من مواقع الأفرقة المختلفة، وشُحن نحو 600 طن متري من المعدات المملوكة للأمم المتحدة من منطقة مسؤولية العملية المختلطة إلى عمليات ميدانية أخرى واحتياطي الأمم المتحدة.

53 - وبغية ترك إرث إيجابي، وتمشيا مع أحكام القاعدة المالية 105-23 (هـ) من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أهدت العملية، خلال فترة خفضها التدريجي، إلى الحكومة المضيفة أصول البنية التحتية مثل الآبار، والفائض من محطات ترميد النفايات الطبية، والمعدات الثقيلة المتخصصة مثل معدات مكافحة الحرائق، ومعدات الحفر، ومعدات المياه والصرف الصحي. وأهدت العملية المختلطة أيضاً أصولاً مختلفة مثل سيارات الإسعاف والمولدات والحاويات المبردة، ومعدات اختبار تفاعل البوليميراز التسلسلي دعماً للأنشطة التي اتخذها السودان في التصدي لكوفيد-19. ودعمت العملية المختلطة أيضاً الأنشطة المحلية الرامية إلى التخفيف من أثر غزو الجراد الصحراوي من خلال إهداء مركبات ذات دفع رباعي وحافلات صغيرة ومعدات أخرى.

54 - وتجدر الإشارة إلى أن العملية المختلطة تلقت دعماً محدوداً على صعيد جهودها بشأن البيع التجاري للأصول. وكانت الأصول المحددة للبيع التجاري هي أساساً مركبات برية ومولدات، وكان يتعين أن تحصل عمليات البيع المعنية على تصريح من الحكومة المضيفة قبل أن تلتزم العملية عطاءات بشأنها لغرض البيع التجاري. وبالإضافة إلى ذلك، لم تسمح حكومة السودان بالمشاركة إلا لحفنة من مقدمي العروض المختارين مسبقاً، وذلك ما أفضى إلى مناقصة مقيدة بدلاً من أن تكون المناقصة المفتوحة. ونتيجة لذلك لم ترق نتائج تلك العطاءات إلى التوقعات.

55 - وظلت الأعمال التحضيرية لنقل سجلات العملية ذات القيمة الأرشيفية الطويلة الأجل والدائمة إلى مقر الأمم المتحدة من أهم أولويات العملية. وتشمل الأنشطة التي اضطلعت بها وحدة إدارة السجلات والمحفوظات خلال مرحلة خفض التدريجي وضع وتنفيذ عملية شاملة لجرد وتقييم وتحديد قيمة السجلات المطبوعة والإلكترونية/الرقمية ذات القيمة الأرشيفية الطويلة الأجل والدائمة بغرض تحويلها/نقلها إلى عهدة مقر الأمم المتحدة، وتدمير السجلات الورقية غير المستخدمة التي انقضت مدة الاحتفاظ بها. وكانت الأعمال التحضيرية لنقل/تحويل السجلات ذات القيمة الأرشيفية الطويلة الأجل إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات في مقر الأمم المتحدة جارية خلال فترة خفض التدريجي، وكان من المقرر أن تكتمل كجزء من أنشطة تصفية العملية المختلطة.

### جائحة مرض فيروس كورونا

56 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تأثر أنشطة العملية بجائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من قيود فرضتها حكومة السودان. وتم تقليص مناسبات التوعية المجتمعية والتدريب وبناء القدرات والاجتماعات والتفاعلات وجها لوجه مع أفراد المجتمع المحلي. وحدت التدابير التقييدية المتصلة بكوفيد-19 أيضاً من التفاعل المباشر مع المجتمعات المحلية، وقُلصت القدرة على تلقّي الإنذارات المبكرة والتخطيط للتدخلات المبكرة لحماية المدنيين ومن القدرة على الاضطلاع بالمهام الأخرى الصادر بها تكليف. غير أن العملية المختلطة اعتمدت، حيثما أمكن، أساليب بديلة لجمع المعلومات والتفاعلات، ومن ذلك مثلاً الاتصالات الرقمية والافتراضية، وما هو قائم من الآليات والشبكات والجهات الشريكة في الميدان. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر على وجه التحديد في تيسير الأنشطة على الإنترنت مثال إعداد وتنسيق حلقة العمل المنظمة للتوقيع على اتفاق جوبا للسلام.

57 - ومن خلال البرنامج الوطني السوداني للتطعيم ضد كوفيد-19، نفذت العملية حملة تطعيم في أيار/مايو 2021 تلقى خلالها ما مجموعه 157 من أفرادها الجرعة الأولى من لقاح أسترازينيكا المضاد



لكوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، يسر أفراد الوحدات العسكرية المتمركزة في الفاشر تطعيم ما مجموعه 1 191 من الأفراد النظاميين و 91 من الأفراد المدنيين التابعين للعملية. وقدمت العملية كذلك 295 جرة لقاح للموظفين في حزيران/يونيه 2021 من خلال برنامج التطعيم ضد كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأثرت آثار جائحة كوفيد-19 على وجود الموظفين المدنيين داخل البلد. وتجلّى ذلك بشكل كبير عندما بدأ إنهاء خدمة الموظفين على نطاق العملية المختلطة بعد إنهاء ولايتها. فقد تعذر على عدد كبير من الموظفين العودة إلى مراكز عملهم، وطلبوا الاستقادة من ترتيبات العمل البديلة من بلدانهم الأصلية. وكانت هناك أيضاً حالات لم يتمكن فيها الموظفون الذين انتهت خدمتهم من المغادرة كما كان مقرراً، بسبب الإغلاق التقييدي للحدود وعدم وجود رحلات جوية إلى بلدانهم الأصلية.

58 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت العملية المختلطة من اقتناء معدات لاختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي، وأجرت هذه الاختبارات بالتنسيق مع حكومة السودان حسب الطلب ولأغراض السفر. وأسفر ذلك عن تقليص وقت السفر الذي يقضيه الموظفون أثناء مغادرتهم إلى خارج السودان. ونفذت العملية المختلطة أيضاً تدابير لمكافحة انتشار العدوى بفيروس كوفيد-19، حيث بعثت بانتظام رسائل عامة بالبريد الإلكتروني لتذكير أفرادها بضرورة ارتداء الكمامات، وغسل اليدين وتطهيرهما بانتظام، والحفاظ على التباعد البدني، والتزام الحجر الصحي لدى العودة من السفر، والاستقادة من التطعيم، إلى جانب تذكيرهم بالقيود المفروضة على التجمعات الاجتماعية ومرافق الرفاه.

#### الأنشطة الفنية والأنشطة البرنامجية الأخرى، بما في ذلك الأنشطة المنفذة من خلال مهام الاتصال في الولايات

59 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهما قائدين برنامجيين، على إغلاق آلية مهام الاتصال في الولايات على مراحل. وحققت الآلية، خلال دورة حياتها البرنامجية، الأهداف المتوخاة منها والمتمثلة في تعزيز وجود فريق الأمم المتحدة القطري في دارفور ودعم قدرة حكومة السودان في المجالات الثلاثة التالية: (أ) إعطاء الأولوية للتخفيف من المخاطر والتهديدات المتعلقة بالحماية في إطار استراتيجية العملية للانتقال الأمني؛ (ب) معالجة النزاعات القبلية والنزاعات على الأراضي، لا سيما في المناطق التي تشهد توتراً حاداً؛ (ج) معالجة المسائل المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان.

60 - ونفذت أنشطة برنامجية لدعم بناء السلام في شمال وجنوب وشرق وغرب دارفور واتسع نطاقها لتشمل منطقة جبل مرة الكبرى. وتمشياً مع ركيزتي التحليل والتخطيط اللتين يقوم عليهما مفهوم مهام الاتصال في الولايات، نُفذت أنشطة الانتقال في المجالات الأربعة التالية ذات الأولوية من مجالات نقل المسؤوليات: (أ) سيادة القانون، بما في ذلك الشرطة والعدالة والإصلاحات؛ (ب) القدرة على الصمود وتوفير سبل العيش/الحلول الدائمة للسكان المشردين والمجتمعات المضيفة؛ (ج) تقديم الخدمات الفورية للمشردين داخلياً؛ (د) حقوق الإنسان. وفي مرحلة الخفض التدريجي بعد انتهاء الولاية، أكملت العملية المشاريع الجارية في إطار مهام الاتصال في الولايات التي تعذر إكمالها في عام 2020 بسبب التأخيرات المتصلة بجائحة كوفيد-19. وفي نهاية المطاف، قامت البعثة المتكاملة والعملية المختلطة بمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري، يومي 14 و 15 حزيران/يونيه 2021، بتنظيم حلقة عمل ناجحة للدروس المستفادة

فيما يتعلق بآلية مهام الاتصال في الولايات ركزت على استخدام مهام الاتصال في الولايات بوصفها آلية انتقالية وأداة للبناء المتكامل للسلام.

#### سيادة القانون (الشرطة والعدالة والإصلاحات)

61 - تركزت الأنشطة البرنامجية المتصلة بركيزة سيادة القانون، التي نُفذت بالتعاون مع الوكالات والصناديق والبرامج، على تهيئة بيئة حامية تفضي إلى التعايش السلمي وعودة المشردين داخليا وإعادة توطينهم. وكملت تلك الأنشطة الجهود الجارية لبناء السلام والمصالحة، وساعدت على التصدي للعنف الجنساني من خلال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأعطت التدخلات المتعلقة بركيزة سيادة القانون أيضاً الأولوية لحماية الطفل فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، وذلك من خلال جهود الوقاية والاستجابة. وفيما يتعلق بدعم الإدارة الذاتية للمجتمعات المحلية، سعت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى تعزيز آليات التنسيق لحماية النساء والأطفال، عن طريق التعاون مع آليات الإحالة إلى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والطبي والقانوني وغيرها من آليات الدعم فيما يتصل بالعنف الجنسي والجنساني.

62 - وقُدِّم الدعم إلى الآليات المحلية لتسوية النزاعات، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة المحاكم الريفية على الفصل في المنازعات القبلية والمنازعات المتصلة بالأراضي وتسويتها. ونُفذت عدة تدخلات من خلال تحسينات البنية التحتية وتعزيز القدرات بهدف تمكين المحاكم الريفية من تسوية المنازعات المدنية والمنازعات المتصلة بالأراضي. ونُظمت حلقتا عمل بشأن الانتقال ونقل مهام سيادة القانون حضرها مشاركون بما في ذلك من البعثة المتكاملة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمؤسسات التابعة للولايات والمؤسسات المحلية، ومجموعات المجتمع المدني في نياالا والفاشر والمناطق الساخنة. ونُظمت العملية المختلطة والبعثة المتكاملة خمس حلقات عمل على مستوى الولايات لبناء القدرات والتنسيق شارك فيها أعضاء نقابات المحامين في ولايات دارفور، بشأن تنفيذ مهام سيادة القانون وآليات المساءلة في إطار الخطة الوطنية لحماية المدنيين واتفق جوبا للسلام.

63 - ونُظمت أربع حلقات عمل لتعزيز قدرات المشاركين على التصدي للمخاطر والتهديدات المتعلقة بالحماية في المناطق الساخنة في منطقة جبل مرة الكبرى وغرب دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، تم تجديد 10 مراكز ادعاء ومكاتب للمستشارين القانونيين في غرب دارفور ومنطقة جبل مرة الكبرى. وقُدِّمت المشورة من خلال 260 اجتماعاً مع مسؤولي القضاء على مستوى الولايات وسلطات السجون في جميع أنحاء دارفور بشأن الوصول إلى العدالة والمحاكمات العادلة وتنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة المعتمدة البالغ عددها 25 إجراء (بما في ذلك 12 من الإجراءات التي وضعت حديثاً) لاستخدامها في مؤسسات السجون. ونُظمت دورات تدريبية لما مجموعه 1 746 مشاركاً، بمن فيهم 248 من ضابطات السجون، بشأن نهج مراعاة حقوق الإنسان في إدارة السجون وتطبيق إجراءات التشغيل الموحدة للسجون، لفائدة الضباط المعيّنين حديثاً.

64 - ونُظّم منتدى للدعوة مع السلطة القضائية في الخرطوم بشأن التدابير الرامية إلى زيادة توظيف النساء ومشاركتهم في نظام العدالة الرسمي. وفي إطار الموضوع نفسه، نُظمت أربع حلقات عمل في شكل مائدة مستديرة لقضاة المحاكم الريفية والمحاكم المحلية وسلطات إدارة الأراضي بهدف تعزيز الروابط بين سبل الانتصاف التقليدية (الجودية) وسبل الانتصاف الإدارية وسبل الانتصاف القضائية فيما يتعلق بقضايا الأراضي. ونُظمت حلقة عمل حضرها 40 قاضياً من قضاة المحاكم المحلية في موضوع الفصل في

المنازعات المتعلقة بالأراضي. ونُظمت خمس حلقات عمل لتدريب المدربين حضرها 150 قاضياً من قضاة المحاكم المحلية بغرض إنشاء مجموعة من المدربين يتكفون بتدريب قضاة المحاكم الريفية الآخرين. ونُظمت حلقتا عمل تدريبيتان حضرهما 80 قاضياً من قضاة المحاكم الريفية بشأن الوساطة في النزاعات القبلية والمنازعات المتصلة بإدارة الأراضي.

65 - وبالإضافة إلى ذلك، نظمت خمس حلقات عمل للتوعية بأحكام مراعاة المنظور الجنساني في خدمات العدالة وفقاً لقراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 2429 (2018). ونُفذت حلقتا عمل بشأن العدالة الجنائية فيما يتعلق بتعزيز آليات التنسيق التي يعتمد عليها هؤلاء القضاة في عملياتهم وتعزيز إقامة العدل. ونُظمت حلقتا عمل لبناء القدرات بشأن توفير خدمات العدالة للمشردين داخلياً، بمن فيهم النساء والأطفال.

66 - ونُظمت عشر حلقات عمل لبناء القدرات بشأن مبادرات الخفارة المجتمعية، ونُظمت تسع حلقات عمل إضافية لفائدة 45 من كبار قادة قوة الشرطة السودانية بشأن إدارة التغيير، والقيادة والتحكم، وتحليل الجرائم ورسم المشهد العام للجرائم. ونُظمت سبع حلقات عمل بشأن سلوك الشرطة وانضباطها؛ وحماية ضحايا العنف الجنسي والجنساني في مكان العمل؛ والإنذار المبكر والاستجابة السريعة؛ وتنفيذ مبادرات الخفارة المجتمعية. وفي إطار هذه الركيزة، نُظمت 31 حلقة عمل لتدريب المدربين بشأن تسيير الدوريات؛ والعمل الشرطي القائم على المعلومات الاستخباراتية؛ والتحقيقات في الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والإنذار المبكر؛ والاستجابة السريعة؛ والعنف الجنسي والجنساني؛ وحماية المدنيين؛ وإدارة النظام العام؛ والتحقيق في الاتجار بالبشر وتهريبهم. وعُقدت سبعة اجتماعات للحوار المجتمعي بشأن بناء الثقة داخل المجتمعات المحلية والتوعية بقوانين العنف الجنسي والجنساني.

67 - ونُظمت ثمانية منتديات للدعوة بهدف التعجيل بتوظيف المرشحات المؤهلات وضمان قبولهن في نظام تكوين الشرطة ودوائر الشرطة. وفي إطار ركيزة سيادة القانون، تم تجديد وتجهيز وتأثيث ما يلي: 12 من مراكز الشرطة ومراكز الخفارة المجتمعية في غرب وشرق وجنوب ووسط دارفور؛ و 11 من مكاتب الشؤون الجنسانية التابعة لقوة الشرطة السودانية في شمال ووسط دارفور؛ ومؤسستان للشرطة؛ و 11 من مراكز الشرطة في شمال ووسط دارفور؛ ومرفقان للشرطة، أحدهما في زالنجي، وسط دارفور، والآخر في نيريتي، جنوب دارفور. وشُيدت مرافق للتدريب تابعة لقوة الشرطة السودانية في وسط دارفور وغرب دارفور. وفي إطار هذه الركيزة، نُظمت 10 حملات للدعوة مع حكومة السودان وقيادة قوة الشرطة السودانية، وتم العمل على كفالة تمثيل المرأة بنسبة 15 في المائة في المناصب الرئيسية في قوة الشرطة السودانية في جميع ولايات دارفور.

#### *القدرة على الصمود وتوفير سبل العيش/الحلول الدائمة*

68 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصب الاهتمام في ركيزة الحلول الدائمة والقدرة على الصمود وتوفير سبل العيش، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، على تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق الاستقرار المجتمعي، والتصدي للعوامل المسببة لنشوب النزاعات، ولا سيما بين الرعاة والعائدين والمجتمعات المضيفة، وتخفيف ما تتعرض له النساء من تهديدات متعلقة بالحماية. وتلقى أكثر من 20 000 من الأفراد الضعفاء، نصفهم من النساء، أشكالاً مختلفة من الدعم، بما في ذلك التدريب المهني، والتدريب على إقامة المشاريع الريفية والتدريب التقني والتدريب على إدارة الأعمال التجارية. واستفادت 115 امرأة عائدة في قرية كوين في شمال دارفور من تدخلات مختلفة، بما في ذلك التدريب على

الكفاءات المهنية والتدريب على المهارات القيادية لتعزيز قدراتهن ودعم النمو الاقتصادي المجتمعي. وتلقى 30 من هؤلاء النساء آلات لصنع الشعيرية وحصلت 30 امرأة على التدريب في مجال مهارات ريادة الأعمال التجارية وحصلن على عربات التوك توك لتمكينهن من نقل المنتجات المصنوعة محليا إلى السوق لأغراض التجارة، وكوسيلة أكثر أمانا وسرعة للمساعدة في نقل الأشخاص الذين تتم إحالتهم إلى المتخصصين في المجال الطبي، ولا سيما الحوامل. وتلقت 25 امرأة خمس مضخات مياه صغيرة لدعم الزراعة المروية، واستفادت 50 امرأة من توزيع البذور المحسنة لتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي.

69 - وتلقت الدعم عدة مجتمعات محلية في غرب دارفور، وهي ولاية شهدت تصاعدا في النزاع القبلي خلال فترة الأداء. وفي قرية قوكار، حصلت 27 من الراعيات على عربات يجرها حمار بهدف دعم احتياجاتهن في مجال النقل. وفي قرية أزري، تلقت مجموعة من الشباب تدريباً على مهارات ريادة الأعمال التجارية، وزودوا بآلات لنزع قشور الفول السوداني وآلات لعصر الزيت، وزودت 50 امرأة بمضخات مياه تعمل بالديزل وحصلن على بذور محسنة. وحصل 40 من أفراد المجتمعات المحلية سواء من المزارعين أو الرعاة على التدريب بهدف تعزيز مهاراتهم القيادية ودورهم في إقامة حوارات مجتمعية وبناء التماسك الاجتماعي لدعم الأنشطة المشتركة لكسب العيش بين المزارعين والرعاة. وفي قرية نيور وغرب دارفور، أتيحت لما مجموعه 3 702 من أفراد المجتمع المحلي إمكانية الحصول على مياه آمنة ونظيفة من خلال إصلاح حوض مياه صغير وتركيب نظام للطاقة الشمسية. وتم تعزيز قدرة لجنة إدارة المياه، المؤلفة من الرعاة والمزارعين، من خلال التدريب على إدارة المرافق الأساسية.

70 - ولدعم التمكين الاقتصادي للفئات الأشد ضعفا وقدرتها على الصمود، أتيحت فرص كسب العيش لأكثر من 600 امرأة في شمال وجنوب دارفور من خلال إنشاء مشاريع تجارية صغيرة، والحصول على الانتماء البالغ الصغر والتدريب على مهارات إدارة الأموال. وانصب التركيز أساسا على النساء والفئات الضعيفة حيث كان الهدف في نهاية المطاف هو معالجة مسائل إمكانية الحصول على الأراضي، والتمويل الشامل، وإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز بناء المهارات من أجل إقامة الأعمال التجارية وإدارتها. وتم تزويدهم بالتدريب على المهارات، وبمجموعات الأدوات والبذور والماشية في مجال تجهيز الأغذية، والخياطة، والحرف اليدوية، وإنتاج المواقف المقتصدة في استهلاك الوقود، وتربية الماعز، والبستنة المنزلية في كتم، وفتابرنو، وشنقل طوباية، وسرف عمرة، ودار السلام في شمال دارفور، وكذلك في كتيلا ورهيد البردي ومخيم كالما للمشردين داخليا (وهو موقع يشهد نزاعات متعددة) في جنوب دارفور.

71 - وتم تحويل الهياكل المجتمعية لتصبح شبكة للحماية المجتمعية تدعمها مفوضية شؤون اللاجئين. وكانت العملية المختلطة قد أنشأت هذه الهياكل ودعمتها بالاشتراك مع الحكومات المحلية بغرض دعم منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها وتسويتها في المناطق المعرضة للنزاعات القبلية، بما في ذلك في روكرو، ونيريتي، وطويلة، وكتم، وجميزة أربعاء، ومنواشي، والضعين، وياسين، ومستري، ومورني. وجرى تدريب أعضاء شبكة الحماية المجتمعية بشأن أدوارهم ووظائفهم الجديدة وكذلك اختصاصاتهم المعدلة. وتم تدريب أكثر من 120 من أعضاء الشبكة في ولايات دارفور الخمس، وزودوا بالهواتف المتنقلة ورصيد المكالمات لتمكينهم من الاتصال بمفوضية شؤون اللاجئين لأغراض الإبلاغ. ووجهت شبكة الحماية المجتمعية إنذارات مبكرة بشأن النزاعات المحلية، بحيث أحييت هذه الإنذارات إلى مفوضية العون الإنساني لنقلها مرة أخرى إلى الولاية أو حكام الولايات بغرض الحيلولة دون تصعيد المنازعات إلى عنف ونزاع.

72 - وُظمت حوارات ومناقشات بين العائدين والمجتمعات المضيفة في أبو عجورة، وجميزة أربعاء، وحرارة في جنوب دارفور، وإنجيمي في غرب دارفور بغرض تأمين أراض خالية من النزاعات من أجل العودة وإعادة التوطين على نحو مستدام. ولمنع نشوب النزاعات القبلية المتصلة بالأراضي وتعزيز قدرة الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأراضي على التخفيف من حدة هذه النزاعات وتسويتها، أجريت مشاورات قبلية بالتعاون مع مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين في دار السلام، شمال دارفور، والسلام، جنوب دارفور، وسالاليا، شرق دارفور، وأزوم، وسط دارفور، حضرها 121 مشاركا، من بينهم 36 امرأة.

73 - وفيما يتعلق بركيزة الحلول الدائمة، تم تعزيز التعايش السلمي بين المزارعين والرعاة والمجتمعات المضيفة من خلال اختيار وتدريب 306 من سفراء السلام الشباب، 36 في المائة منهم من النساء، في مجال تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي. ثم نُشر سفراء السلام في 15 محلية في شمال وجنوب وشرق وغرب دارفور. وحضر ما مجموعه 11 600 من المشاركين، 45 في المائة منهم من النساء، 14 منتدى للحوار بشأن بناء الثقة وترسيخ الاطمئنان في المجتمع المحلي في شمال وجنوب وشرق وغرب دارفور، جمعت بين مختلف القبائل والمجتمعات المحلية التي تحاور أفرادها بشأن قضايا بناء السلام. وأنشئت 29 لجنة مصالحة مجتمعية تضم 280 عضوا، 20 في المائة منهم من النساء، وجرى تدريبهم في مجال الوساطة وتسوية النزاعات المتصلة بالموارد الطبيعية وغيرها من النزاعات القبلية في شمال وجنوب وشرق وغرب دارفور. ووُلد تنوع الأعضاء المختارين ثقة من جانب المجتمعات المحلية في قدرة لجان المصالحة المجتمعية على تسوية النزاعات بنزاهة واطمئنانا منها لذلك.

#### تقديم الخدمات الفورية

74 - ظل الهدف من الأنشطة المضطلع بها في إطار ركيزة تقديم الخدمات الفورية يتمثل في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الاستقرار المجتمعي من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصحة والتعليم، في المناطق والمحليات التي توجد بها أعداد كبيرة من المشردين داخليا في دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبفضل الأنشطة المتصلة بهذه الركيزة، تحسنت فرص حصول المشردين داخليا والعائدين والمجتمعات المضيفة على خدمات صحية متكاملة جيدة النوعية على نحو منصف. وشمل ذلك بناء أو إصلاح خدمات المرافق الصحية الأساسية؛ وتوفير التدريب للعاملين في مجال الرعاية الصحية؛ ودعم وزارات الصحة في الولايات في مجال تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة (بما في ذلك صحة الأم، وعلاج الأمراض الشائعة، والدعم النفسي الاجتماعي فيما يتعلق بالعنف الجنساني، ومنع العنف الجنساني والتصدي له)؛ وتوزيع المواد المعمرة المستخدمة لتوفير المأوى ومواد الإغاثة الأساسية على الأفراد الذين يعيشون في ضعف شديد من بين المشردين داخليا والعائدين والمجتمعات المضيفة.

75 - ومن خلال المبادرات المضطلع بها في إطار ركيزة تقديم الخدمات الفورية، وُزعت مواد الإغاثة غير الغذائية والمواد المعمرة المستخدمة لتوفير المأوى على 900 من الأسر المعيشية من فئات المشردين داخليا الأشد ضعفا التي استند تحديدها إلى عمليات تقييم أجرتها قطاعات الحماية على مستوى الولايات وترأسها المفوضة السامية لشؤون اللاجئين. وحصل ما مجموعه 143 من أفراد المجتمعات المحلية من المحليات في شمال ووسط وشرق دارفور على التدريب من أجل تشكيل أفرقة الاستجابة السريعة المجتمعية. وقد أنشئت قواعد بيانات لأفرقة الاستجابة السريعة المجتمعية، بما في ذلك بيانات الاتصال بها، وربطت

بالمرافق الصحية المحلية لدعم النظام المحلي الذي يتصدى لمختلف الأمراض المعدية وغير المعدية. وتم شراء أكثر من 750 مجموعة من لوازم الإسعافات الأولية وتوزيعها على ولايات دارفور الخمس لتستخدمها أفرقة الاستجابة السريعة المجتمعية لدعم حالات الطوارئ الصحية في المجتمعات المحلية.

76 - وبالإضافة إلى ذلك، تم تزويد مستشفيات ريفيين وتسعة مراكز/وحدات لصحة الأسرة بالمعدات الطبية والأثاث والتأهيل الأساسي في منطقة جبل مرة الشرقية وفي محليتي شطاية وكاس في جنوب دارفور؛ ومحلية كبكابية في شمال دارفور؛ ومحليات الشعيرية وعديلة وباسين في شرق دارفور؛ ومحلية هبيلا في غرب دارفور. وأخيرا، وُزعت المعدات الطبية والأثاث على مرافق صحية مستهدفة متعددة بالتشاور مع وزارات الصحة على مستوى الولايات.

#### حقوق الإنسان

77 - فيما يتعلق بركيزة حقوق الإنسان، استمر العمل على إقامة بيئة حمائية تركز على توفير حلول مستدامة للعوامل الحاسمة المسببة للنزاع. وركز الدعم المشترك المقدم من العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في مجال حقوق الإنسان على كفالة وجود وبرمجة ملائمين في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك بناء القدرات، وحماية المكاسب التي تحققت على صعيد بناء السلام في دارفور. وشملت الأولويات المتصلة بالركيزة آلية فعالة للإبلاغ والرصد والتحقيق في حوادث حقوق الإنسان من خلال الفريق المتنقل لرصد حقوق الإنسان ومقره في الفاشر. وتشمل الأولويات الأخرى ما يلي: بناء قدرات المسؤولين في قطاع العدالة ووكالات إنفاذ القانون لتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان؛ والعمل مع المؤسسات الوطنية والوزارات التنفيذية والمجتمع المدني لتوسيع نطاق التعاون في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومساعدة حكومة السودان في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

78 - وشملت أنشطة حقوق الإنسان في مجال حقوق الطفل ما يلي: إنشاء النوادي المعنية بحقوق الطفل؛ وبناء علاقات مع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بهدف دعم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لإنهاء تجنيد الأطفال؛ وطباعة نسخ ملزمة للطفل من اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته؛ ودعم التدخلات المبكرة لمكافحة العنف ضد الأطفال، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال واستغلالهم؛ ودعم إقامة زنانات احتجاج احتياطي مراعية للاعتبارات الجنسانية بالنسبة للأطفال؛ وتمكين الأطفال من خلال مبادرة صناعة الأفلام.

79 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الاضطلاع بالعديد من أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك توفير الدعم التقني وإنجاز مشاريع الهياكل الأساسية. وتم بناء وتأثيث المكتب الإقليمي التابع للمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في الفاشر، شمال دارفور. وتم بناء وتأثيث أربع مراكز للموارد في مجال حقوق الإنسان في أربع جامعات في الولايات. وبنيت خمسة مراكز للعدالة والثقة في أربع ولايات في دارفور لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى المشردين داخليا والمقيمين، تم من خلالها التواصل مع أكثر من 1 300 من المساعدين القانونيين من خلال تزويدهم بالتدريب في مجال النوعية بحقوق الإنسان والتراسل بشأن مسار الإحالة.

80 - وحصل 194 قاضيا من قضاة المحاكم الريفية على التدريب والتوجيه في مهامهم؛ وبالإضافة إلى ذلك، حصل 82 قاضيا على التدريب في مجال مبادئ إقامة العدل. وحصل 117 من ضباط قوة الشرطة السودانية على التدريب في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والعنف الجنسي والجنساني. وحصل 280 من ضباط قوة الشرطة السودانية على التدريب في مجال الامتثال للمعايير الدولية لاستخدام القوة

واحتجاز ومعاملة الأشخاص المحتجزين، وتم تدريب 102 من ضباط قوة الشرطة السودانية واعتمادهم كمدرّبين للمدرّبين في مجال إدارة النظام العام والتحقيقات الجنائية وإدارة مسرح الجريمة وحماية المدنيين.

81 - ونُظمت في جبل مرة دورات لتدريب المدرّبين في مجال حقوق الإنسان استفاد منها 30 من القادة المجتمعيين، منهم 15 امرأة. وفيما يتعلق بهذه الركيزة، حصل محامون من محلية زالنجي على التدريب في مجال معايير حقوق الإنسان بهدف تحسين الوصول إلى العدالة في منطقة جبل مرة الكبرى. وحصل 25 من القضاة الذكور في المحاكم المحلية على التدريب في مجال تقديم الدورات التدريبية لقضاة المحاكم الريفية. وتلقى أفراد المجتمع المدني دورة تدريبية في مجال التوعية بالعدالة الانتقالية. ونُظمت دورة تدريبية في جبل مرة في مجال رصد حقوق الإنسان لفائدة 25 من أفراد المجتمع المدني، منهم 12 امرأة.

82 - وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بركيزة حقوق الإنسان، قُدم الدعم للأنشطة التي تركز على قضايا حقوق المرأة وجهود الدعوة في سياق التصدي للعنف ضد المرأة. ونُظمت أنشطة بناء القدرات لفائدة النساء المهمشات من خلفيات متعددة، وقُدمت خدمات للناجيات من العنف ضد النساء. وتم توثيق حالات العنف ضد المرأة والاعتداء، وقُدمت للناجيات خدمات المشورة النفسية الاجتماعية والخدمات القانونية. وتم التشديد على أن العنف العائلي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من القضايا البالغة الأهمية في دارفور والتي تتطلب دراسة متخصصة لفهم حجم القضية وتحديد منطلقات اتخاذ الإجراءات.

83 - وفي إطار مشروع مع قوة الشرطة السودانية، أوصي ببذل جهود الدعوة إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعهد شبكة لمنع العنف ضد المرأة في دارفور، وإنشاء رابطة لحقوق المرأة في السودان يمكنها تقديم خدمات المساعدة القانونية والمشورة على مستوى المجتمع المحلي. وقُدم الدعم لإجراء مناقشات في محليات مختلفة خارجة من النزاعات، في موضوع العدالة وحقوق الإنسان، تم في إطارها تناول قضايا حقوق المرأة. ونُظمت حلقات عمل أفضت إلى إقامة روابط واتصالات من أجل التبادل الثنائي ودعم الأقران وإقامة المزيد من الشبكات. وفي حلقات العمل، سُلط الضوء على الأهمية باعتبارها أكبر عائق يحول دون تمتع المرأة بالعدل بين الجنسين وحقوق الإنسان، وباعتبارها السبب في الفقر والتنمية غير المتكافئة.

84 - وأجريت مناقشات مع قضاة المحاكم الريفية بشأن دورهم في إقامة العدل بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة. وعلى وجه الخصوص، تم التشديد على المسائل التالية: التدخلات الموضوعية والمتسقة فيما يتعلق بالعدل بين الجنسين على نحو يفضي إلى تعميم المعارف بشأن تطبيق الدستور وسيادة القانون على نحو متسق، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان الواجبة للمرأة؛ وبناء شراكات مع المؤسسات المسؤولة عن رصد وحماية حقوق الإنسان الواجبة للمرأة؛ وزيادة الطلب على التدريب في المؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة؛ وتأكيد أهمية دعم شبكات حقوق المرأة والمساعدات القانونيين في المجتمعات المحلية. وتم بناء قدرات 400 امرأة من المشردين داخليا بشأن كيفية التصدي للعنف الجنساني، وتلقين التدريب على مهارات إقامة الأعمال التجارية والتسويق من خلال إنشاء مراكز نسائية. واستُخدمت البرامج الإذاعية لبث رسائل بشأن العنف الجنساني، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وحقوق الطفل والحقوق الدستورية، مع تغطية 90 في المائة تقريبا من المناطق المستهدفة. وتم تدريب مساعدين قانونيين في مجال دعم الناجيات من حالات العنف الجنساني في مختلف مخيمات المشردين داخليا. وتم تعزيز آليات الحماية المجتمعية كجزء من آلية الإحالة فيما يتعلق بالعنف الجنساني.

ودعمت ثلاث ركائز سرّية معنية بالتصدي للعنف الجنساني إدارة قضايا الاغتصاب وإحالتها على نحو يتسم بحسن التوقيت والسرية والشمول.

## جيم - مبادرات دعم البعثة

85 - قامت العملية بوضع استراتيجية للإغلاق البيئي للمواقع وكفالة الالتزام البيئي خاصة بالبعثة تستند إلى المبادئ التوجيهية بشأن الالتزام البيئي وتسليم مواقع البعثات/الكيانات الميدانية التي وضعتها إدارة الدعم العملياتي، فضلا عن تحسين الأساليب والعمليات والمبادرات المستمدة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من بعثات حفظ السلام المنتهية الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأدى اتباع هذا النهج إلى انخفاض عبء العمل خلال فترة الخفض التدريجي للعملية، حينما كانت قدراتها محدودة.

86 - ونظرا للجدول الزمنية القصيرة المتوقعة للخفض التدريجي للعملية، قُسمت أعمال التنظيف البيئي للمواقع إلى مرحلتين هما: مرحلة تنظيف رئيسية نُفذت في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2020، ومرحلة تنظيف بيئي نهائية اضطلع بها في الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 26 أيار/مايو 2021 قبل إغلاق كل موقع. وشكلت العملية المختلطة أفرقة تفتيش مشتركة قامت بالتحقق المادي من الأصول والبنى التحتية لكل موقع. وكانت تقارير التفتيش مفيدة لإدارة المهام التي يتعين الاضطلاع بها في كل معسكر من المعسكرات. ولتخفيف عبء العمل، ومع مراعاة العدد الهائل لحالات انتهاء خدمة الموظفين، استعانت العملية المختلطة بموظفين من المكاتب والعمليات الميدانية الأخرى، تم نشرهم على أساس الانتداب لأداء مهام مؤقتة، خصوصا من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، للمساعدة في ترقية البيانات المتعلقة بالأصول وفي عمليات الشطب في نظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد.

87 - وعملا بقرار مجلس الأمن 2559 (2020)، اضطرت العملية المختلطة إلى إنهاء خدمة جميع الموظفين، باستثناء الموظفين المطلوبين لفريق التصفية، بحلول 30 حزيران/يونيه 2021. وتحقيقا لهذه الغاية، أرسلت العملية إخطارات بإنهاء العقود إلى الموظفين، لكفالة تقديم إخطار في الوقت المناسب بما يتماشى مع السياسات القائمة. وأنشأت العملية المختلطة مراكز مغادرة تتسم بالطابع المركزي لتيسير عملية إنهاء خدمة الموظفين. وقامت العملية المختلطة أيضا بالعمل عن كثب مع مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي، أوغندا، لضمان تجهيز وثائق السفر والاستحقاقات الأخرى في الوقت المناسب ورصدها عن كثب.

## دال - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

88 - خلال الفترة 2021/2020، ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن 2559 (2020)، قامت العملية المختلطة بالعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي لتتسيق أنشطة الخفض التدريجي للعملية والأعمال التحضيرية لإغلاقها والانتقال إلى البعثة المتكاملة. وفي 28 شباط/فبراير 2021، عقد وكيل الأمين العام للدعم العملياتي، خلال زيارته للسودان، اجتماعا مع مسؤولي الاتحاد الأفريقي في السودان، استعرضت خلاله استراتيجيات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الانتقالية للمرحلة التي تلي انتهاء ولاية العملية المختلطة.

89 - وقام وفد يضم 23 من كبار الشخصيات على مستوى السفراء من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بزيارة للسودان في الفترة من 30 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2021، لتقييم عمليات الخفض التدريجي للعملية. والتقى مندوبو مجلس السلم والأمن، خلال زيارتهم الميدانية إلى الفاشر في 31 آذار/مارس 2021، بوالي ولاية شمال دارفور، وأجروا مناقشات بعد ذلك في أبو شوك مع المشردين داخليا



حول خروج العملية والتأهب للانتقال. وعلاوة على ذلك، أجرى الوفد مناقشات في الفاشر مع باقي أعضاء القيادة العليا للعملية المختلطة. وعُقدت مداوالات ختامية في الخرطوم مع ممثلي وزارة الخارجية، حيث شجع مجلس السلم والأمن الحكومة على مواصلة جهودها التعاونية دعماً للخفض التدريجي للعملية.

90 - وأبرمت العملية المختلطة اتفاقات لمستوى الخدمات مع مركز الخدمات الإقليمي في عننتيبي، أوغندا، ودخلت الصيغة الأخيرة من هذه الاتفاقات حيز النفاذ في شباط/فبراير 2020 قبل إغلاق العملية. ويتضمن اتفاق مستوى الخدمات موجزا لمختلف المسؤوليات المتعلقة بكل من الموارد البشرية والتمويل بين المركز والعملية المختلطة. وخلال خفض التدريب، قامت العملية بالعمل عن كثب مع المركز لضمان إمكانية معالجة الزيادة المتوقعة في المهام بفعالية. وفي هذا الصدد، كان المركز يُطَلَع بصورة روتينية على قائمة بالموظفين المنتهية خدمتهم أسبوعيا وشهريا. وعقدت العملية المختلطة اجتماعات أسبوعية ومخصصة لضمان تنفيذ خدمات العملاء المطلوبة في الوقت المناسب وتزويد الموظفين المنتهية خدمتهم بالمعلومات والتوجيهات حسب الحاجة.

91 - وفي إطار التخطيط للمستقبل، أبرمت العملية المختلطة والمركز اتفاقا جديدا لمستوى الخدمات يركز على المهام والمسؤوليات المتبقية التي ستسلمها العملية المختلطة أثناء تصفيتها إلى المركز ليشرف عليها بعد إغلاق العملية. ووُقع هذا الاتفاق الجديد في تموز/يوليه 2021، وبدلاً من التركيز على الموارد البشرية والميزانية والشؤون المالية، فإنه يتضمن مجموعة كاملة من المهام الإدارية التي تشمل المحفوظات والمشترقات. وبحلول نهاية حزيران/يونيه 2021، كانت العملية المختلطة قد جهّزت عددا كبيرا من الوثائق لأغراض الحفظ، وعبأتها للشحن إلى المركز. وتمثلت الخطة المتفق عليها مع المركز في تخزين وإدارة المحفوظات، بما في ذلك مسح الوثائق لأغراض الأرشفة الإلكترونية.

92 - ومنذ بداية أنشطة خفض التدريب، أُبلغت قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، بضرورة الاستعداد لتلقي أي أصول فائضة يتعذر نقلها إلى عمليات ميدانية أخرى أو التصرف فيها بطرق أخرى. ومعظم الأصول عالية القيمة ويمكن الاحتفاظ بها في المخزون لتجديدها وإصدار شهادات لها ونقلها إلى العمليات الميدانية في المستقبل. وأنشئ فريق تقني مشترك من قاعدة اللوجستيات والعملية المختلطة لفحص جميع الأصول عالية القيمة التي تقرر أنها سوف تُضم إلى الاحتياطي التابع للأمم المتحدة لاستكمال التقييم التقني المطلوب للأصول وتأكيد حالتها. وبالتوازي مع ذلك، على نحو ما نسّقته قاعدة اللوجستيات، تم شحن الأصول الفائضة المطلوبة للاستخدام الفوري في العمليات مباشرة إلى العمليات الميدانية التي طلبتها.

## هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري

93 - دعا مجلس الأمن في قراره 2525 (2020) إلى الانتقال من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة على مراحل وبصورة متسلسلة وفعالة، وإلى قيام البعثتين بإنشاء آلية تنسيق لتحديد الطرائق والأطر الزمنية لانتقال المسؤوليات حيثما يكون للبعثتين أهداف استراتيجية مشتركة.

94 - وخلال فترة الأداء، واصلت العملية المختلطة تخطيطها وتنسيقها المشتركين، على الصعيدين الاستراتيجي والعملياتي، مع البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. فعلى الصعيد الاستراتيجي، واصلت العملية المختلطة والبعثة المتكاملة التنسيق الوثيق، بسبل منها عقد اجتماعات تنسيق أسبوعية للممثل الخاص المشترك والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالسودان، الذي كان مسؤولاً آنذاك عن

الإشراف على بدء تشغيل البعثة المتكاملة، لكفالة أن يتزامن الخفض التدريجي للعملية، قدر الإمكان، مع تنمية قدرات البعثة المتكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات تنسيق منتظمة بين رئيسي أركان العملية المختلطة والبعثة المتكاملة، ورئيسي دعم البعثة للعمليات الميدانيتين، والأفرقة التقنية في مختلف المجالات الفنية والعملياتية. وعُقدت اجتماعات تنسيقية على مستوى كبار المسؤولين بشأن مسألة حماية المدنيين بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المتكاملة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، واشترك ممثل العملية المختلطة ومفوضية شؤون اللاجئين في رئاسة فريق عامل على المستوى التقني معني بهذه المسألة، لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. ويسرت العملية المختلطة أيضاً تبادل المعلومات وتحليلها مع البعثة المتكاملة، ولا سيما ما يتعلق بخبرات العملية المختلطة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من دعم تنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمشاريع الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، والوساطة في النزاعات القبلية، وما إلى ذلك.

95 - وبعد نشر موظفي البعثة المتكاملة، قامت العملية بإشراك البعثة المتكاملة في تسليم مهامها في مجال حماية المدنيين، تمهيداً لإنهاء ولاية العملية. وقامت العملية المختلطة والبعثة المتكاملة بالعمل جنباً إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري لتطبيق نهج متكامل إزاء الولاية المتصلة بحماية المدنيين من خلال الجمع بين العناصر المنبثقة عن اتفاق جوبا للسلام المتعلقة بالحوار السياسي وتوفير بيئة حامية، مع تقليص الاعتماد على الحماية المادية تدريجياً في الوقت الذي تستعد فيه العملية المختلطة لإنهاء التدريجي لدورها في مجال الحماية المادية.

96 - ومنذ تموز/يوليه 2020 فصاعداً، شاركت البعثة المتكاملة في اجتماعات التنسيق بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، التي ترأسها نائب الممثل الخاص المشترك والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان، وحضرها رؤساء وكالات الأمم المتحدة في السودان وممثلو عنصر الشرطة والعنصر العسكري للعملية المختلطة. وعُقدت تلك الاجتماعات بانتظام لتعزيز التنسيق والتعاون وتوفير محفل لصنع القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالفترة الانتقالية والأنشطة البرنامجية ذات الصلة. وعملاً بالتوصيات الصادرة عن اجتماع التنسيق في كانون الأول/ديسمبر 2020، أجرت الخلية المشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري المعنية بالفترة الانتقالية استعراضاً للأنشطة ذات الأولوية المقرر استكمالها من جانب العملية المختلطة وتسليمها إلى فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المتكاملة خلال الخفض التدريجي للعملية.

97 - واستجابةً لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بأهمية العملية المختلطة وفعاليتها وكفاءتها في دعم الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، وضعت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المتكاملة خطة العمل الرامية إلى تنفيذ التوصيات، لمعالجة الشواغل التي أثارها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بالحاجة إلى زيادة التعاون بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن الانتقال.

## واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

### العنصر 1: دعم عملية السلام

98 - قامت العملية المختلطة، وفقا لقرارات مجلس الأمن 2495 (2019) و 2517 (2020) و 2523 (2020) و 2525 (2020) التي تتضمن دعوة إلى دعم عملية السلام، بتقديم الدعم اللوجستي والتقني والاستشاري للوساطة بين الحكومة الانتقالية في السودان والحركات المسلحة.

99 - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية المختلطة تقديم الدعم لجهود الوساطة المبذولة من جانب جنوب السودان في محادثات السلام بين الحكومة الانتقالية للسودان والحركات المسلحة. وتمركز موظفو العملية المختلطة في جوبا لتقديم الدعم اللوجستي والتقني والاستشاري لمحادثات السلام. وتدعم الفريق مجموعة تتخذ من دارفور مقرا لها وتوفر قدرات تحليلية وبحثية لحكومة السودان.

100 - وتُحقّق معلّم هام من معالم الانتقال السياسي في البلد مع المباشرة بثمانية بروتوكولات للسلام، في 28 و 29 آب/أغسطس 2020، تركز على تقاسم الثروة، وتقاسم السلطة، والنازحين واللاجئين، وملكية الأراضي والحواكير (وهي أراضي يستخدمها تقليديا مجتمع قبلي)، والتعويض وإعادة التأهيل، والمساءلة والمصالحة، والقطاع الرعوي، والترتيبات الأمنية. وفي 31 آب/أغسطس 2020، وُقِع اتفاق السلام بالأحرف الأولى.

101 - وظلت استراتيجية العملية المختلطة للاتصالات توجّه العمل الذي تقوم به العملية لإبلاغ الجمهور والمجتمعات المحلية الرئيسية بخروج العملية من دارفور. وقامت العملية بتوعية المجتمعات المحلية في دارفور بشأن إغلاق مواقع الأفرقة التابعة للعملية في منطقة مسؤوليتها. وداخل العملية، استمرت الاتصالات بشكل رئيسي عن طريق التراسل الرقمي الداخلي، واللقاءات المفتوحة الافتراضية، ومن خلال عمليات بثّ الرسائل المعمّمة لنشر المعلومات، بينما أنتجت العملية، خارجيا، رسائل اتصال دقيقة وآنية المناسب تتمحور حول التوعية الاستباقية من خلال القنوات الرقمية والمطبوعة والسمعية البصرية والقنوات الخاصة بالمناسبات، للتواصل مع الشريحة الأساسية لجمهورها وأصحاب المصلحة فيها.

**الإنجاز المتوقع 1-1:** أن يفرض دعم عملية السلام، بما في ذلك الوساطة بين حكومة السودان الانتقالية وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد المسلحة غير الموقّعة على الاتفاق، إلى اتفاق سلام شامل

#### مؤشرات الإنجاز الفعلية

#### مؤشرات الإنجاز المقررة

1-1-1 استمرار التواصل مع حكومة السودان الانتقالية والحركات المسلحة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل وتنفيذه

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم الممثل الخاص المشترك لعملية السلام من خلال تقديم المساعدة لعملية الوساطة في جوبا. وعقد الممثل الخاص المشترك مشاورات مع حكومة السودان والجهة الثورية السودانية (بقيادة الهادي إدريس، وتضم فصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة) وحركة جيش تحرير السودان-جناح مني مناوي وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في الخرطوم، وكلها موجهة نحو دعم عملية الوساطة في جوبا. وتوجت عملية الوساطة بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق جوبا للسلام في السودان في 31 آب/أغسطس 2020. ورفضت حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد هذا الاتفاق، في

حين أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال بقيادة فصيل عبد العزيز الحلو لم تشارك في المحادثات

ووقع الممثل الخاص المشترك اتفاق السلام النهائي في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 كشاهد عن الأمم المتحدة. وعقد بعد ذلك اجتماعات مع الحركات المسلحة في دارفور بشأن تنفيذ الاتفاق ولمناقشة المجالات التي يمكن فيها للعملية المختلطة أن تقدم الدعم

1-1-2 مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم المشردون داخلياً والنساء والمجتمع المدني والإدارة الأهلية، بفعالية في العملية السياسية

يسرت العملية المختلطة مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية السلام. ووفرت العملية التدريب للجنة الثلاثية المشتركة لرصد وقف الأعمال العدائية؛ وقدمت المساعدة الإنسانية دعماً لعملية السلام؛ ويسرت مشاركة المجتمع المدني في دارفور، بما في ذلك إشراك المرأة، في تلك العمليات. وفي هذا الصدد، نظمت الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية التابعة للعملية، في الفترة من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بالتعاون مع لجنة السلام، منتدىً نسائياً استشارياً بشأن السلام مدته ثلاثة أيام، جمع 120 امرأة من ولايات دارفور الخمس. وأتاح المنتدى منبرا لإدماج آراء نساء دارفور ووجهات نظرهن وأولوياتهن للنظر فيها أثناء مفاوضات السلام على جميع المستويات

## الناتج المقررة

الناتج المنجزه  
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

تنظيم 4 اجتماعات مع قيادة حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد لكفالة مشاركتها النشطة في العملية السياسية وعملية السلام	لا	واصلت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد رفض المشاركة في عملية السلام وما يتعلق بها. وأكد زعيمها عبد الواحد نيته إطلاق عملياته الخاصة، وهو ما لم يحدث حتى الآن
تنظيم مشاورات فصلية مع حكومة السودان والحركات المسلحة، والاتحاد الأفريقي، والشركاء الإقليميين والدوليين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام	نعم	عقد الممثل الخاص المشترك مشاورات، في الخرطوم، مع أطراف النزاع في دارفور، بما فيها حكومة السودان والجهة الثورية السودانية (بقيادة الهادي إدريس، وبما يشمل فصيل إبراهيم جبريل التابع لحركة العدل والمساواة) وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، فضلا عن أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بمن فيهم الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في الخرطوم، وكلها موجهة نحو دعم عملية الوساطة في جوبا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تنظيم منتدى تشاوري فصلي مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية وبعثات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين الآخرين في المنطقة لتقييم التطورات السياسية ودعم عملية السلام وتنفيذ اتفاق سلام	نعم	شاركت العملية بانتظام مع الاتحاد الأفريقي في دعم عملية السلام. وقام الممثل الخاص المشترك بإبلاغ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي دوريا عن التقدم المحرز في عملية السلام وتنفيذها
إصدار 4 مرفقات لتقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن البعثة المتكاملة	3	صدرت 3 مرفقات لتقارير للأمين العام عن العمليات التي اضطلعت بها العملية المختلطة ونقل مسؤولياتها إلى البعثة المتكاملة عملا بالفقرة 10 من قرار مجلس الأمن 2525 (2020) وهي: مرفق الوثيقة S/2020/912 الذي يغطي الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس 2020؛ ومرفق الوثيقة S/2020/1155 الذي يغطي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛ ومرفق الوثيقة S/2021/199 الذي يغطي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2021. ومع انتهاء ولاية العملية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ومع انتهاء خدمة أغلبية موظفيها الفنيين، لم تُصنَّ سوى ثلاثة مرفقات
تيسير عقد 5 حلقات عمل لأعضاء التحالف الإقليمي في دارفور من أجل نشر اتفاق السلام في جميع ولايات دارفور الخمس	لا	عقد الممثل الخاص المشترك اجتماعات مع الحركات المسلحة في دارفور بشأن تنفيذ الاتفاق ولمناقشة المجالات التي يمكن فيها للعملية المختلطة أن تقدم الدعم، لا سيما في ضوء عودة العنف القبلي إلى الظهور. ولم تعقد أي حلقات عمل بسبب جائحة كوفيد-19 وكذلك الإنهاء المبكر للولاية
تنفيذ حملات للتوعية الإعلامية لتسليط الضوء على العملية الانتقالية للعملية المختلطة وخروجها في نهاية المطاف، وذلك من خلال نشر مواد مواضيعية للإعلام والتثقيف والاتصال، تحمل رسائل رئيسية تدعو إلى دعم تنفيذ ولاية العملية المختلطة، على النحو التالي:	8	حلقات عمل للتوعية المجتمعية عُقدت قبل الإغلاق لقادة المجتمعات المحلية والشباب والنساء والمشردين داخليا في مواقع الأفرقة التابعة للعملية المختلطة في كتم وسرف عمرة وزالنجي وقولو وكلمة ومنواشي، فضلا عن مخيمي حميدية والحصاحيصا للمشردين داخليا. وكان عدد حلقات العمل المنفذة أكبر مما كان مقررا، نظرا لضرورة إبلاغ المجتمعات المحلية بالإغلاق الوشيك لمواقع الأفرقة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
مناقشة واحدة بشأن مواضيع السلام من حيث صلتها بالأمن والتنمية؛	2	من المناقشات عُقدت في زلنجي، بوسط دارفور، وفي الفاشر، بشمال دارفور، في تشرين الأول/أكتوبر 2020 لتقييم أثر العمليات التي اضطلعت بها العملية المختلطة في دارفور في السنوات العشر السابقة. وعُقد مزيد من المناقشات لكفالة تمثيل أعلى يتيح إجراء تقييم أفضل
و 4 مناسبات ثقافية ومسرحية/درامية؛	4	مناسبات مسرحية عُقدت خلال حملة توعية تتعلق بكوفيد-19، ونشاط للتوعية قبل إغلاق للعملية المختلطة، وأقيم عرض مسرحي عن موضوع حقوق الإنسان وحقوق ذوي الإعاقة
و 4 مناسبات رياضية؛	3	أنشطة رياضية عُقدت منها بطولة "معا من أجل السلام" لكرة القدم في مخيم الحصاصي للمشردين داخليا؛ و "سباق الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل السلام" في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 في الفاشر، بشمال دارفور؛ و بطولة "معا من أجل السلام" لكرة القدم في مخيم حميدية للمشردين داخليا. ولم تُنظم مناسبة رياضية واحدة بسبب جائحة كوفيد-19
و 4 حفلات موسيقية؛	لا	لم يتسَّن إقامة حفلات موسيقية بسبب جائحة كوفيد-19
و 3 أيام مفتوحة بالتعاون مع الأقسام الفنية الأخرى؛	لا	لم تنظم الأيام المفتوحة خلال فترة الولاية بسبب جائحة كوفيد-19
و 6 احتفالات بأيام دولية تعترف بها الأمم المتحدة؛	8	احتفالات بالأيام التي تعترف بها الأمم المتحدة نُظمت في اليوم الدولي لنيلسون مانديلا، واليوم الدولي للشباب، واليوم الدولي للسلام، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وذكرى إطلاق حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، واليوم العالمي لمكافحة الإيدز، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، واليوم الدولي لحقوق الإنسان. ونُظمت احتفالات أخرى لدعم المجتمعات المحلية نظرا للخفض التدريجي للعملية وإغلاقها المرتقب
و 9 زيارات إلى مدارس ابتدائية وثانوية للتوعية بالمرحلة الانتقالية للعملية المختلطة	لا	لم يتسَّن الاضطلاع بأنشطة التوعية للمدارس بسبب جائحة كوفيد-19
إجراء تحديثات للموقع الشبكي للعملية المختلطة، بما يشمل نشر 18 مقالة إخبارية وتقارير تتناول اهتمامات إنسانية باللغتين الإنكليزية والعربية؛	19	من التحديثات التي أُجريت للموقع الشبكي للعملية المختلطة، بما يشمل نشر 19 مقالة إخبارية وتقارير تتناول اهتمامات إنسانية باللغتين الإنكليزية والعربية، بما في ذلك بشأن خفض التدريجي للعملية وإغلاقها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
وإنتاج "صورة اليوم" وتعميمها يوميا على قوائم التوزيع الخاصة بالعملية؛	نعم	جرى إنتاج "صورة اليوم" وتوزيعها يوميا على قوائم التوزيع الخاصة بالعملية المختلطة
وإصدار مجلة سنوية واحدة تبين عمل العنصر العسكري وعنصر الشرطة وهما ينقلان المهام إلى أصحاب المصلحة الوطنيين	نعم	نُشرت مجلة سنوية تبين عمل العنصر العسكري التابع للعملية
تنفيذ حملات إعلامية سمعية عامة لتسليط الضوء على ما تقوم به العملية المختلطة من أعمال، وذلك على النحو التالي:		
4 برامج بث إذاعي مباشر لمناسبات الأمم المتحدة على محطة دارفور إف أم والمحطات الإذاعية الخاصة بولايات دارفور؛	7	برامج إذاعية مباشرة بُثت في الأيام التالية التي تعترف بها الأمم المتحدة: اليوم الدولي لنيلسون مانديلا، واليوم الدولي للشباب، واليوم الدولي للسلام، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وذكرى إطلاق حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، واليوم الدولي لحقوق الإنسان. وُظمت برامج إذاعية إضافية لإطلاع المستمعين على الأنشطة التي تضطلع بها العملية فيما يتعلق بخفضها التدريجي وإغلاقها
وبث 30 حلقة من برنامج "يونايمد هذا الأسبوع" الإذاعي الذي يمتد 30 دقيقة ويبث مرتين أسبوعياً؛	30	حلقة بُثت من برنامج "يونايمد هذا الأسبوع" الإذاعي الذي يمتد 30 دقيقة ويبث مرتين أسبوعياً
و 4 إعلانات إذاعية من إعلانات الخدمات العامة بشأن مسائل موضوعية متصلة بالعملية المختلطة	8	من إعلانات الخدمة العامة بُثت للتوعية بشأن كوفيد-19. وبُثت برامج إذاعية مباشرة في الأيام التالية التي تعترف بها الأمم المتحدة: اليوم الدولي لنيلسون مانديلا، واليوم الدولي للشباب، واليوم الدولي للسلام، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وذكرى إطلاق حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، واليوم الدولي لحقوق الإنسان. وبُثت إعلانات خدمة عامة إضافية بشأن الاحتفالات بالأيام الدولية التي تعترف بها الأمم المتحدة
إجراء تحديثات للموقع الخارجي للعملية المختلطة، بما يشمل نشر تحديثات إخبارية يومية، ومزيج من المذكرات الإعلامية والنشرات الصحفية بشأن التطورات التي تشهدها العملية المختلطة، حسب الاقتضاء؛	نعم	أُجريت تحديثات للموقع الخارجي، بما يشمل نشر تحديثات إخبارية يومية، ونشرات صحفية ومذكرات إعلامية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
إعداد ثلاثة تقارير إخبارية مصورة تتراوح مدتها بين دقيقتين و 3 دقائق عن أنشطة العملية المختلطة على وسائل التواصل الاجتماعي	3	من التقارير الإخبارية المصورة التي تتراوح مدتها بين دقيقتين و 3 دقائق نُشرت عن أنشطة العملية المختلطة على وسائل التواصل الاجتماعي
عقد 4 إحاطات صحفية يقدمها رئيس البعثة والمتحدث الرسمي؛	لا	لم تُعقد إحاطات صحفية بسبب جائحة كوفيد-19
توزيع الأخبار على وسائل الإعلام وتوزيع الأخبار الواردة منها يوميا؛ ونشر تحديثات إعلامية على المنصات الإلكترونية في إطار الدعم المستمر لولاية العملية المختلطة	نعم	جرى إصدار تقارير رصد وسائل الإعلام يوميا خلال أسبوع العمل، وتقرير واحد كل يوم سبت
إعداد فيديو وثائقي تتراوح مدته بين 15 و 20 دقيقة عن إرث العملية المختلطة	نعم	أنتجت العملية المختلطة فيديو وثائقي عن إرث البعثة

## العنصر 2: حماية المدنيين

102 - تماشيا مع قرارات مجلس الأمن 2495 (2019) و 2517 (2020) و 2523 (2020) و 2525 (2020) و 2559 (2020)، ركزت العملية المختلطة، خلال فترة ولايتها، على حماية المدنيين ونقل مسؤولياتها في مجال الحماية إلى حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المتكاملة. وشجعت العملية على اتباع نهج متكامل لحماية المدنيين على نطاق المستويات الثلاثة: (أ) الحوار والمشاركة مع المجتمعات المحلية لتوسيع فرص الوصول إلى أولئك المحتاجين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية؛ (ب) توفير الحماية المادية للمدنيين المهددين، من خلال توفير وجود عسكري ذي طابع استباقي ووقائي لإنقاذ الأرواح؛ (ج) تهيئة بيئة حمائية مواتية للوصول الطوعي ودعم الحلول الدائمة للعائدين. وتوقفت غالبية أنشطة حماية المدنيين بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 حين انتهت ولاية العملية.

103 - وخلال فترة الولاية، تصاعد العنف القبلي والأعمال الإجرامية، واستمر القتال فيما بين فصائل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وبين حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وقوات حكومة السودان. وتفاقمت هذه الحالة بفعل الاضطرابات المدنية التي وقعت على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية والقدرة المحدودة للسلطات المحلية على حماية المدنيين من الهجمات، ولا سيما المشردين داخليا والمزارعين والأطفال.

104 - واندلع الاقتتال في صفوف حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في الفترة بين 26 تموز/يوليه و 3 آب/أغسطس 2020 في بوه وتورونق تونقا، بجنوب دارفور، مما أسفر عن مقتل 48 شخصا ونزوح عدد كبير من الناس. وهاجمت عناصر من حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد قاعدة القوات المسلحة السودانية في بولي جنوب سرتوني، ومركز المراقبة التابع للقوات المسلحة السودانية المُقام على تلّ عرفات جنوب قولو، وقاعدة بولدونق بالقرب من نيرتتي. وأسفر الهجوم على بولدونق في 27 أيلول/سبتمبر 2020، حسب ما أُبلغ عنه، عن مقتل ثلاثة عناصر من حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وإصابة جندي من القوات المسلحة السودانية بجروح بليغة. واستمرت الاشتباكات داخل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد،



حيث وقعت اشتباكات جديدة بين فصيل مبارك ولدوك وفصيل صالح بورسا من الحركة في الفترة من 1 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2020 في قرى حسين وفلو وكومي وقرى أخرى قريبة من قولو، مما أسفر عن مقتل مدني واحد وحالات تشرد جديدة. وأدت الاشتباكات الداخلية، التي نشبت في 30 أيلول/سبتمبر و 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بين هذين الفصيلين في ديو والقرى المحيطة بها شرق جبل مرة بجنوب دارفور حول السيطرة على مناجم التنقيب التقليدي عن الذهب بالقرب من كيدينغير وتحصيل ضرائب غير مشروعة في شرقي جبل مرة، إلى مقتل ما لا يقل عن سبعة مدنيين وتشريد 525 أسرة، معظمهم من النساء والأطفال. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قَدَمَ مبارك ولدوك و 14 قائداً آخر من قادة حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد بياناً موقعاً إلى العملية المختلطة أعلنوا فيه انشقاقهم عن الجماعة، وذكروا مجموعة من المظالم تشمل التمييز والابتزاز وتعذيب المحتجزين وقتل المعارضين.

105 - وفيما يتعلق بالعنف القبلي، وقعت اشتباكات في أواخر تموز/يوليه في غرب دارفور بين قبيلتي المساليت والرزيقات الشمالية في منطقة مستري والجنينة، مما أسفر عن مقتل نحو 75 مدنياً ونزوح ما يقرب من 7 000 شخص في مستري وأكثر من 13 000 شخص في الجنينة، وتضرر أكثر من 30 قرية وحرق 1 500 منزل. وفي شمال دارفور، تعرض المشردون داخليا في مخيم فتابرنو لهجوم في 13 تموز/يوليه 2020 من قبل ميليشيات البدو، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص. وفي جنوب دارفور، أدى النزاع الدائر بين قبيلتي المساليت والفلاتة في الفترة من 23 إلى 26 تموز/يوليه 2020 إلى مقتل 18 شخصاً. ووردت أنباء أيضاً عن هجمات شنتها قبيلة المسيرية المشتبه فيها على بورونغنا، جنوب دارفور، في 26 و 31 تموز/يوليه 2020، أسفرت عن مقتل شخص واحد وإحراق نحو 28 منزلاً ونزوح ما لا يقل عن 20 500 شخص. وأدت هذه الهجمات إلى احتجاجات في كاس، حيث أحرق مركز لقوات الشرطة السودانية ونُهب مستودع الأسلحة. وردا على الحوادث التي وقعت في فتابرنو، زادت العملية المختلطة من وجودها للحيلولة دون وقوع المزيد من أعمال العنف ودعم الحكومة. وبالمثل، في مخيم حميدية للمشردين داخليا في وسط دارفور، عززت العملية المختلطة دورياتها العسكرية والشرطية لردع أعمال العنف بعد أن أسفر الصراع على السلطة من أجل قيادة المخيم عن أعمال عنف، حيث فرت العديد من الأسر من المخيم.

106 - واضطرت العملية المختلطة إلى إعادة تحديد استراتيجيتها لحماية المدنيين، ولا سيما تفعيل استجابتها للأزمات، حين استؤنفت أعمال العنف المجتمعي في المناطق التي سلمت فيها العملية بالفعل مواقع الأفرقة التابعة لها إلى الحكومة المضيفة. ولتكلمة القدرات المحدودة للحكومة، ولكفالة الاستجابة السريعة للتهديدات الجسدية للمدنيين خارج المناطق التي فيها وجود لحفظ السلام، وضعت العملية المختلطة إجراءات تشغيل موحدة في أيلول/سبتمبر 2020 لمعالجة الأوضاع في الحالات القصوى. ونُفذ نظام الإنذار المبكر الخاص بالعملية المختلطة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لحماية المدنيين على مستوى مواقع الأفرقة. وتم تسيير دوريات وحدثت تفاعلات مع المجتمعات المحلية، حيث تم تحديد التهديدات وإبلاغ مقر العملية بها. وتأثرت آليات العملية المختلطة للإنذار المبكر بجائحة كوفيد-19 نظراً لاعتماد جمع وتبادل المصفوفات الفصلية المتعلقة بالمناطق الساخنة في الوقت المناسب وحماية المدنيين من التهديدات على قدرة العملية على تقييم المجتمعات المحلية من حيث أنشطة كسب العيش. وأنجزت العملية المختلطة عملية شاملة لرسم خريطة تدخلات الأمم المتحدة في دارفور وحددت المناطق التي يمكن فيها تقديم الدعم لحكومة السودان لتضطلع بمسؤوليتها الرئيسية عن الحماية وفقاً للخطة الوطنية لحماية المدنيين.

107 - وتمشيا مع الأولوية الاستراتيجية التي توليها العملية لحماية المدنيين والمسؤولية المسندة إليها بشأن نقل مسؤوليات العملية في مجال الحماية قبل خروجها، قدمت العملية المختلطة الدعم إلى حكومة السودان في تنفيذ خططها الوطنية لحماية المدنيين. وفي 16 و 28 تموز/يوليه 2020، عقدت العملية المختلطة وحكومة السودان اجتماعات لمناقشة الدعم الذي تقدمه العملية المختلطة واتفقتا على إنشاء آلية تنسيق رفيعة المستوى. واشتركت العملية المختلطة وحكومة السودان في تنظيم حلقة عمل رفيعة المستوى في الخرطوم يومي 13 و 14 آب/أغسطس 2020، مع اتفاق الطرفين على إنشاء آلية للتنسيق وفرقة عمل لتعزيز التعاون. وشاركت العملية أيضا مع ولاية ولايات دارفور الثلاث الخاضعة لمنطقة عمليات العملية المختلطة، وهي وسط وشمال وجنوب دارفور، في نقل المسؤوليات المتعلقة بحماية المدنيين إلى السلطات السودانية. وأنشأت كل ولاية لجنة أمنية لإجراء مناقشات مع العملية بشأن طريقة النقل، بما في ذلك الدروس المستفادة وتبسيط عملية نقل المسؤوليات. وعقدت آلية التنسيق الثلاثية الأطراف التي تتضمن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان عدة اجتماعات لمناقشة المسائل المتعلقة بحماية المدنيين، ومسار العمل في المستقبل، والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، في مجال الحماية المادية وكذلك تهيئة بيئة حمائية. ووفقا للجدول الزمني لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، كان ينبغي نشر القوات المدمجة في 1 كانون الثاني/يناير 2021.

108 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعانت العملية المختلطة بفريق الأمم المتحدة القطري لتبسيط العملية الانتقالية فيما يتعلق بالمستوى الثالث، وهو تهيئة بيئة حمائية. وعقدت العملية المختلطة اجتماعات مع فريق الأمم المتحدة القطري لإطلاعهم على قائمة المناطق الساخنة ومناقشة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيمات المشردين داخليا بعد انتهاء العملية المختلطة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، أوفدت العملية المختلطة بعثات مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تعمل بوصفها رائدة في قطاع الحماية، إلى 13 منطقة ساخنة تشمل كلمة وكاس ونرتي وقولو وثلاثة مخيمات للمشردين داخليا في زالنجي وسورتوني وككبابة، تغطي ولايات جنوب ووسط وشمال دارفور. وخلال هذه البعثات، تواصلت العملية المختلطة ومفوضية شؤون اللاجئين مع أصحاب المصلحة المحليين بشأن الشواغل المتعلقة بالحماية في ضوء خروج العملية. وجمعت نتائج هذه البعثات وقامت البعثة المتكاملة ومفوضية شؤون اللاجئين بإطلاع الحكومة المضيفة في الخرطوم عليها. وأجرت عناصر العملية المختلطة أيضا تخطيطا على أساس السيناريوهات بشأن الشواغل المحتملة في مجالات الأمن وحقوق الإنسان وحماية المدنيين في مرحلة ما بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وواصلت تبادل المعلومات ذات الصلة بحماية المدنيين مع البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري خلال فترة الخفض التدريجي.

109 - وواصلت العملية أيضا رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، والتحقق منها والإبلاغ عنها، وعملت مع حكومة السودان على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقامت العملية المختلطة برصد حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء دارفور وتوثيقها والتحقيق فيها، ولا سيما في منطقة جبل مرة الكبرى، وإن كان ذلك على أساس محدود بسبب جائحة كوفيد-19 التي حدثت من التفاعل مع المجتمعات المحلية. وأجريت زيارات متابعة لضمان توثيق الانتهاكات والتحقق منها وفقا لمنهجية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومعاييرها. وأجريت زيارات ميدانية لتقصي الحقائق إلى مواقع الانتهاكات المزعومة خلال فترة الولاية، وإن كان ذلك قد جرى بشكل في ظل جائحة كوفيد-19. وواصلت العملية المختلطة استخدام سياسة بذل العناية

الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان كأداة لتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز مساءلة والتزامات الجهات المستفيدة من دعم الأمم المتحدة. وفي سياق الخفض التدريجي للعمليات وتصفياتها، ظلت سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان توجه عمليات التصرف في الأصول والتبرعات وإغلاق مواقع ومباني الأفرقة التابعة للعمليات المختلطة.

110 - وواصلت العملية توفير الحماية المادية للمدنيين في منطقة عمليات حفظ السلام من خلال استخدام الدوريات العسكرية ودوريات الشرطة التي تسير لأغراض الردع. واستُكملت جهود الحماية بأنشطة الشرطة أثناء فترة الولاية حيث تم تسير دوريات مشتركة مع قوات الشرطة السودانية، وعقد حلقات عمل لتدريب المدربين، والقيام بأعمال الخفارة المجتمعية، وأنشطة الدعوة، ومشاريع البنية التحتية من خلال آلية مهام الاتصال في الولايات. وجرى الاضطلاع بأنشطة الحماية المادية بانتظام في مخيمات المشردين داخليا، ومواقع تجمعات العائدين، والمناطق المجاورة لمواقع الأفرقة، وكذلك على طول طرق الهجرة بالتعاون مع قوات الأمن التابعة للحكومة. وتم إجمالا الاحتفاظ بوجود قوي للقوات داخل منطقة جبل مرة الكبرى باستخدام الدوريات والتصدي بسرعة للحالات التي تتطوي على تهديدات وذلك لضمان حماية المدنيين من التعرض للعنف البدني، لا سيما في المناطق الشديدة الخطورة. وتوقفت عمليات التواصل مع المجتمعات المحلية وتسيير الدوريات خارج معسكرات العملية المختلطة مع انتهاء ولاية العملية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

111 - وعمل العنصر العسكري التابع للعملية المختلطة أيضا على تعزيز تهيئة بيئة حمائية وضمان الحماية المادية في دارفور عن طريق تيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني في منطقة جبل مرة الكبرى. وعمل العنصر العسكري على الحفاظ على قدرات الاستجابة السريعة وضمان منع تعرض المدنيين للعنف البدني من خلال نشر القوات وتسيير الدوريات المنتظمة، ولا سيما في المناطق الساخنة. ووفر العنصر الحماية المادية لقواعد الأمم المتحدة، وعمليات المرافقة، وتيسير إمكانية وصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى الطرق، مما أتاح مواصلة إيصال المساعدات الإنسانية.

## الإنجاز المتوقع 2-1: تهيئة بيئة مستقرة وأمنة في دارفور

### مؤشرات الإنجاز الفعلية

### مؤشرات الإنجاز المقررة

1-1-2 انخفاض عدد النزاعات القبلية العنيفة (بين الجماعات الإثنية أو بين القبائل) بسبب تحسّن قدرات الإنذار المبكر وتبادل المعلومات (2018/2019: 21؛ و 2020/2019: 33؛ و 2021/2020: 30) واصلت العملية المختلطة جمع المعلومات عن حوادث العنف القبلي، لا سيما في منطقة وجودها في دارفور، طوال فترة ولايتها. وتأثر جمع المعلومات بجائحة كوفيد-19 وبعدم قدرة العملية على التفاعل بحرية مع المجتمعات المحلية. وبالتالي، اعتمدت العملية المختلطة على تبادل المعلومات عن طريق الهاتف أو الوسائل الإلكترونية. ولوحظت زيادة في التوترات القبلية في المناطق التي انسحبت منها العملية المختلطة، وخصوصا في غرب وجنوب دارفور، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. كما ساهمت حالة عدم اليقين السياسي التي يشهدها البلد في تصاعد التوترات والعنف القبلي، الخارجين عن سيطرة العملية المختلطة

ومنذ كانون الثاني/يناير 2021 فصاعداً، ومع انتهاء الولاية الموضوعية للعملية، توقف جمع المعلومات المتعلقة بالنزاعات القبلية (بين الجماعات الإثنية أو بين القبائل) وأصبحت مسؤولية جمعها تقع على عاتق البعثة المتكاملة التي نُقلت إليها جميع قواعد البيانات القائمة

في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، سجلت العملية المختلطة 146 حالة وفاة في صفوف المدنيين (111 حالة في تموز/يوليه 2020 وحده) نتيجة 31 اشتباكاً ومنازعة، أي ما يرقى إلى زيادة تبلغ أكثر من أربعة أمثال في عدد الضحايا مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، التي شهدت 31 حالة وفاة نتيجة 23 حادثة، وزيادة تبلغ أكثر من ثمانية أمثال مقارنة بعام 2018، الذي سجلت فيه 17 حالة وفاة بسبب 15 حادثة. وظلت النزاعات المتعلقة بالأراضي، التي تتطوي في الغالب على تدمير المحاصيل من قبل الرعاة، ثابتة تقريباً، حيث بلغ عدد الوفيات 32 حالة وفاة نتيجة 134 حادثة بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر مقارنة بـ 49 حالة وفاة نتيجة 171 حادثة خلال الفترة نفسها من عام 2019 و 20 حالة وفاة نتيجة 126 حادثة خلال الفترة نفسها من عام 2018. وفي حين أن التوترات بين المجتمعات المحلية للرحل والمزارعين تزداد عادةً خلال موسم الزراعة، أي في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، يبدو أن تصاعد العنف بين القبائل مرتبط بالعملية الانتقالية الوطنية الجارية وتعذر جمع المعلومات المتعلقة بعدد وفيات المدنيين الناجمة عن النزاعات القبلية (بين الجماعات الإثنية أو بين القبائل) بعد كانون الثاني/يناير 2021 بسبب انتهاء ولاية العملية والقيود التشغيلية وضيق الوقت في إطار التحضير لإغلاقها

2-1-2 انخفاض عدد وفيات المدنيين الناجمة عن النزاعات القبلية (بين الجماعات الإثنية أو بين القبائل) بسبب تحسُّن قدرات الإنذار المبكر وتبادل المعلومات (2018/2019: 57؛ و 2019/2020: 185؛ و 2020/2021: 150)

2-1-3 انخفاض عدد وفيات المدنيين الناجمة عن النزاع المسلح بين أطراف النزاع (2018/2019: 48؛ و 2019/2020: 15؛ و 2020/2021: 14)

على الرغم من تراجع مستوى القتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، بما فيها حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، بعد البدء في محادثات السلام في جوبا، استمر النزاع في دارفور وتصاعدت في عام 2020 حدة الاقتتال الداخلي والاقتتال بين الفصائل. وأسفرت الاشتباكات التي نشبت بصورة متقطعة بين القوات الحكومية وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد عن سقوط بعض القتلى في صفوف المقاتلين وحالات نزوح جديدة للمدنيين بعيدا عن مناطق النزاع. واشتد أيضا الاقتتال بين الفصائل داخل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد بسبب مشاركتها في عملية السلام. وفي الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، سجلت العملية المختلطة 162 حالة وفاة نتيجة 82 حادثة انطوت على مواجهات مسلحة، أي ما يرقى إلى زيادة تبلغ أكثر من أربعة أمثال مقارنة بـ 39 حالة وفاة نتيجة 53 حادثة سجلت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2020، وزيادة تبلغ أكثر من ستة أمثال مقارنة بـ 25 حالة وفاة نتيجة 35 حادثة سجلت في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2019

2-1-4 عدد قطع الذخائر المتفجرة التي تم التخلص منها في جميع أنحاء دارفور، مع التركيز على مناطق العودة ومنطقة جبل مرة (2018/2019: 280؛ و 2019/2020: 239؛ و 2020/2021: 6 000)

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التخلص مما مجموعه 600 8 قطعة متفجرة من مخلفات الحرب. وكان 114 من هذه القطع موجودا في منطقة جبل مرة. وبالإضافة إلى ذلك، سلمت الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للعملية المختلطة العائدة إلى الوطن 41 389 قطعة ذخيرة منتهية الصلاحية و 1 998 478 من قطع ذخائر الأسلحة الصغيرة إلى العملية، وتم تدميرها بشكل آمن

2-1-5 عدد الاستجابات للحوادث المرتبطة بالذخائر المتفجرة، عن طريق أنشطة المسح في جميع أنحاء دارفور، مع التركيز على مناطق العودة ومنطقة جبل مرة (2018/2019: 168؛ و 2019/2020: 260؛ و 2020/2021: 260)

جرى تقييم المناطق التي يشتبه في أنها ملوثة في جميع أنحاء دارفور في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، وتطهير 155 منطقة مؤكدة الخطورة، منها 37 في منطقة جبل مرة

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

2-1-6 انخفاض عدد الحوادث الإجرامية/المخلة بالنظام العام في مخيمات المشردين داخلياً ومناطق العودة (2018/2019: 384؛ و 2019/2020: 342؛ و 2020/2021: 308)

ظل مستوى الإجرام الذي يشمل السطو المسلح، والسرقة وأعمال العنف الأخرى دون تغيير نسبياً في عام 2020، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، سجلت العملية المختلطة 97 حالة وفاة نتيجة 882 حادثة إجرامية، مقارنة بـ 78 حالة وفاة نتيجة 812 حادثة خلال الفترة نفسها من عام 2019. ووقعت 166 حادثة عنف ومضايقة ضد المشردين داخلياً في فترة الأشهر الخمسة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، مقارنة بـ 247 حالة خلال فترة الأشهر الخمسة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2020. وزادت حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي أبلغت بها العملية المختلطة في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس 2020 بنسبة 10,5 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019

وتعذر جمع المعلومات المتعلقة بعدد الحوادث الإجرامية/المخلة بالنظام العام بعد كانون الثاني/يناير 2021 بسبب انتهاء ولاية العملية والقيود التشغيلية وضيق الوقت في إطار التحضير لإغلاقها

## الناتج المقررة

## الناتج المنجز

## (العدد أو نعم/لا) الملاحظات

إتاحة ما مجموعه 255 500 يوم من أيام عمل الجنود توفرها كتيبة واحدة احتياطية للقوة (بحجم 4 سرايا) تكون جاهزة للتدخل في جميع أنحاء منطقة العمليات (175 جندياً لكل سرية لفائدة 4 سرايا لمدة 365 يوماً)	128 800	يوم من أيام عمل الجنود وفرتها قوات احتياطية بحجم أربع سرايا على كامل نطاق منطقة العمليات. ويعزى انخفاض الناتج إلى انتهاء ولاية العملية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وإعادة أفراد العملية العسكريين إلى أوطانهم
إتاحة ما مجموعه 262 800 يوم من أيام عمل الجنود توفرها سرية المقر لكفالة توفير خدمات أمنية ثابتة وكتبة ومشغلي أجهزة الاتصال اللاسلكي لمقر قيادة القوة (75 جندياً يومياً لـ 7 مواقع للأفرقة وقاعدة عمليات مؤقتة لمدة 365 يوماً) ولعمليات الحراسة اللوجستية والإدارية (15 جندياً يومياً لـ 7 مواقع للأفرقة وقاعدة عمليات مؤقتة لمدة 365 يوماً)	180 720	يوماً من أيام عمل الجنود وفرتها سرية إدارية واحدة في مقر القوة. وشملت السرية مكاتب إدارية ولوجستية في شكل خدمات أمنية ثابتة وكتبة ومشغلي أجهزة اتصال لاسلكي. ويعزى انخفاض الناتج إلى انتهاء ولاية العملية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وإعادة أفراد العملية العسكريين إلى أوطانهم
إتاحة ما مجموعه 394 200 يوم من أيام عمل الجنود توفرها 17 سرية جاهزة للتدخل لـ 7 من مواقع للأفرقة وقاعدة عمليات مؤقتة (45 جندياً لكل دورية من دوريات ثلاث تسير يومياً لـ 7 من مواقع الأفرقة وقاعدة عمليات مؤقتة لمدة 365 يوماً)	198 720	يوماً من أيام عمل الجنود وفرتها قوات بحجم 17 سرية جاهزة للتدخل لـ 7 من مواقع الأفرقة وقاعدة عمليات مؤقتة واحدة. ويعزى انخفاض الناتج إلى انتهاء ولاية العملية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وإعادة أفراد العملية العسكريين إلى أوطانهم

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
إتاحة ما مجموعه 2 920 يوماً من أيام عمل موظفي الاتصال لتولي مهمة الاتصال الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية والأطراف الأخرى وزعماء القبائل والمجتمعات المحلية لتسوية المسائل المتصلة بالنزاع (8 موظفين لمدة 365 يوماً)	1 288	يوماً من أيام عمل موظفي الاتصال جرت إتاحتها. ويعزى انخفاض الناتج إلى انتهاء ولاية العملية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وإعادة أفراد العملية العسكريين إلى أوطانهم
توفير خدمات أمنية، بما في ذلك توفير الدعم اللوجستي والدعم لعمليات الإجلاء الطبي، في جميع أنحاء منطقة العمليات لفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الإنسانية غير الحكومية الدولية والوطنية، وللمنظمات المعنية بعمليتي إعادة الإعمار والتنمية في منطقة جبل مرة الكبرى	7 410	يوماً من أيام عمل الجنود جرت إتاحتها لفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الإنسانية غير الحكومية الدولية والوطنية
إتاحة ما مجموعه 91 980 يوماً من أيام عمل أفراد الشرطة لتسيير الدوريات الأمنية لحماية المشردين داخليا، أفرادا ومجتمعات، بما في ذلك تنفيذ أنشطة الخفارة المجتمعية في جميع أنحاء منطقة جبل مرة الكبرى (6 أفراد من أفراد الشرطة لكل دورية، لـ 42 دورية يومياً لمدة 365 يوماً)	25 210	أيام من أيام عمل أفراد الشرطة جرت إتاحتها لتسيير الدوريات الأمنية في جميع أنحاء دارفور حتى انتهاء ولاية العملية المختلطة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويعزى انخفاض الناتج إلى انتهاء ولاية العملية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وإعادة أفراد الشرطة للعملية إلى أوطانهم، باستثناء هؤلاء المطلوبين لوحدة حراسة الأمم المتحدة
إتاحة ما مجموعه 304 410 يوماً من أيام عمل أفراد الشرطة المشكّلة لتسيير الدوريات الأمنية لحماية المشردين داخليا، أفرادا ومجتمعات، بما في ذلك تنفيذ أنشطة الخفارة المجتمعية في جميع أنحاء منطقة جبل مرة الكبرى (90 فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة من 5 وحدات لمدة 365 يوماً، و 64 فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة من 6 وحدات لمدة 365 يوماً)	226 308	أيام من أيام عمل وحدات الشرطة المشكّلة لتسيير دوريات أمنية لحماية المشردين داخليا. ويعزى وجود عدد أقل من أيام العمل إلى انتهاء ولاية العملية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. بيد أن العملية المختلطة تقوم، استعداداً لتسليم المسؤوليات الأمنية إلى الحكومة، بتسيير دوريات مشتركة مع قوات الشرطة السودانية وأنشطة إرشاد معززة، لا سيما في مجال التوعية المجتمعية في مخيمات المشردين داخليا وتضطلع بأنشطة لزيادة المساءلة أمام المجتمعات المحلية. وساعد ذلك في سد الفجوة بين المجتمعات المحلية، ولا سيما مجتمعات المشردين داخليا، والقوات الحكومية فيما يتعلق بالمصادقية
إتاحة ما مجموعه 152 205 أيام من أيام عمل أفراد الشرطة المشكّلة لتوفير الدعم الاحتياطي والحماية لأفراد شرطة الأمم المتحدة وتأمين منشآت العملية المختلطة وحراسة القوافل الإنسانية وقوة الرد السريع في جميع أنحاء منطقة جبل مرة الكبرى (45 فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة من	130 212	يوماً من أيام عمل أفراد وحدات الشرطة المشكّلة جرت إتاحتها لتوفير الدعم والحماية لأفراد شرطة الأمم المتحدة وكفالة الأمن لمنشآت العملية المختلطة والقوافل الإنسانية وقوة الرد السريع في جميع أنحاء دارفور. ويعزى انخفاض الناتج إلى انتهاء ولاية العملية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مما أدى إلى وقف تسيير دوريات الشرطة. وخلال عملية خفض التدرجي، لم تتح

5 وحدات لمدة 365 يوماً، و 32 فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة من 6 وحدات لمدة 365 يوماً)		أيام عمل أفراد الشرطة المشكلة إلا لكفالة أمن أفراد وأصول العملية المختلطة لحين تسليم مواقع الأفرقة المعنية
تنظيم 156 اجتماعاً لتنسيق شؤون السلامة مع قوات الشرطة السودانية والمجتمعات المحلية ووكالات المساعدة الإنسانية في منطقة جبل مرة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وجميع أصحاب المصلحة، من أجل بناء الثقة بين قوة الشرطة والمجتمعات المحلية	105	نُظِم 105 اجتماعات لتنسيق شؤون السلامة مع قوات الشرطة السودانية والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية ووكالات المساعدة الإنسانية، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. ويعزى انخفاض الناتج إلى إنهاء ولاية العملية
تنظيم 676 نشاطاً من أنشطة التوعية مع قيادة قوات الشرطة السودانية في منطقة جبل مرة بشأن قضايا العنف الجنسي والجنساني من أجل تيسير تجنيد متطوعات للعمل في الخفارة المجتمعية (نشاط واحد في الأسبوع على مدى 52 أسبوعاً في 12 موقعاً للأفرقة وقاعدة عمليات مؤقتة واحدة)	676	نُظِم 676 نشاطاً من أنشطة التوعية مع قيادة قوات الشرطة السودانية في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك 5 حلقات عمل مشتركة لتقييم الأثر مع كبار ضباط قوات الشرطة السودانية؛ و 43 حلقة عمل لفائدة 853 ضابطاً في قوات الشرطة السودانية (666 من الذكور و 187 من الإناث)؛ و 231 اجتماعاً مع 893 مشاركاً من قوات الشرطة السودانية؛ و 96 حلقة عمل لفائدة 2 995 مشاركاً و 366 ضابطاً من قوات الشرطة السودانية؛ و 200 دورة توعية لضباط قوات الشرطة السودانية؛ و 101 زيارة لمراكز الاحتجاز/الأحداث مع ضباط قوات الشرطة السودانية تتعلق بقضايا العنف الجنسي والجنساني، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وحقوق الإنسان، وحماية الأسرة والطفل، وأعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني. وبُذلت جهود إضافية لتنفيذ جميع الأنشطة المقررة قبل إنهاء ولاية العملية
تنظيم 6 حلقات عمل لأعضاء 90 لجنة مجتمعية لتعزيز معرفتهم بالخفارة المجتمعية وتقوية العلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية في التعامل مع المهام الأمنية والمجتمعية	7	نُظِم 7 حلقات عمل لفائدة 250 متطوعاً من متطوعي الخفارة المجتمعية والمشردين داخلياً (100 من الذكور و 150 من الإناث) لتعزيز معرفتهم بالخفارة المجتمعية؛ وتقوية العلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية في ما يتعلق بالتعامل مع المهام الأمنية والمجتمعية. ويعزى ارتفاع عدد حلقات العمل إلى زيادة التركيز على مبادرات وأنشطة الخفارة المجتمعية الرامية إلى سد الفجوة في الثقة بين المجتمعات المحلية وقوات الشرطة السودانية، تمهيداً لإنهاء ولاية العملية



تنظيم 5 حلقات عمل لفائدة 225 فردا من متطوعي الخفارة المجتمعية، بشأن الخفارة المجتمعية وحقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني وحماية الأسرة والطفل من أجل بناء قدراتهم على دعم أنشطة الخفارة المجتمعية	8	نظمت حلقات عمل لفائدة 300 فرد من متطوعي الخفارة المجتمعية والمشردين داخليا (150 من الذكور و 150 من الإناث)، بشأن الخفارة المجتمعية وحقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني وحماية الأسرة والطفل. ويعزى ارتفاع عدد النواتج إلى تكثيف هذه الأنشطة تمهيدا لإنهاء ولاية العملية، مما يتطلب مزيدا من التركيز على مبادرات الشرطة المجتمعية
تنظيم 4 حلقات عمل مدة كل منها يومان في 4 مواقع للأفرقة لفائدة 100 مشارك بشأن تعميم مراعاة الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال؛ وتوسيع فهم ونطاق الجهات الفاعلة (أي منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، والجماعات النسائية، وقوات الشرطة السودانية، ووكالات الأمم المتحدة، وعامة السكان)؛ ودور القانون في توفير بيئة يمكن التنبؤ بها لمن يحتاجون إلى الحماية؛ ومعالجة مختلف التهديدات التي يتعرض لها أمن المدنيين	6	نظمت 6 حلقات عمل لفائدة 204 أفراد من متطوعي الخفارة المجتمعية والمشردين داخليا (100 من الذكور و 104 من الإناث) بشأن تعميم مراعاة الفئات الضعيفة في المجتمع ومعالجة مختلف التهديدات التي يتعرض لها أمن المدنيين في جميع أنحاء دارفور. وقبل إنهاء استخدام أصول العملية، تم إنفاذ هذه الأنشطة، وعُقدت حلقتا عمل إضافيتان
تنظيم 5 اجتماعات للتنسيق وبناء الثقة لـ 125 فردا من أفراد المجتمعات المحلية و 50 ضابط شرطة في 5 مواقع للأفرقة تُخصّص تحديدا لمعالجة أزمة الثقة بين المجتمعات المحلية وقوات الشرطة السودانية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون الحكومية	13	نُظمت 5 اجتماعات للتنسيق وبناء الثقة لـ 1 224 فردا من أفراد المجتمعات المحلية (589 من الذكور و 635 من الإناث) و 100 ضابط شرطة في 13 موقعا للأفرقة، لمعالجة أزمة الثقة بين المجتمعات المحلية وقوات الشرطة السودانية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون الحكومية. ويعزى ارتفاع عدد حلقات العمل إلى إنفاذ هذه الأنشطة تمهيدا لإنهاء ولاية العملية، مما يتطلب مزيدا من التركيز على سد الفجوة في الثقة بين المجتمعات المحلية وقوات الشرطة السودانية
إجراء تقييم لأخطار المتفجرات في 200 منطقة يُشتبه في أنها ملوثة والتخلص من 6 000 قطعة من الذخائر المتفجرة	423	جرى تقييم المناطق التي يشتبه في أنها ملوثة في جميع أنحاء دارفور في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، وتطهير 155 منطقة مؤكدة الخطورة، منها 37 في منطقة جبل مرة. وجرى تحديد مواقع 8 600 قطعة من الذخائر غير المنفجرة وتدميرها أثناء عمليات التقييم هذه. وقبل إنهاء ولاية العملية، جرى تعزيز هذه الأنشطة، وتقييم المزيد من المناطق التي يشتبه في أنها ملوثة

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	تم مسح جميع مواقع الأفرقة التابعة للعملية خلال فترة الأداء، وتم التحقق من خلوها من أخطار المتفجرات، بما في ذلك مقر العملية المختلطة في زانجي وقاعدة اللوجستيات في الفاشر. وبعد اعتماد قرار مجلس الأمن 2559 (2020) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، وتمشيا مع خفض التدريجي للعملية المختلطة، أغلق 14 موقعا من مواقع الأفرقة التابعة للعملية المختلطة خلال فترة الأداء. وسيتم تسليم قاعدة اللوجستيات في الفاشر إلى الحكومة المضيفة خلال فترة التصفية	مسح وتطهير 10 مواقع لأفرقة العملية المختلطة ومقر قيادة البعثة في زانجي، سيتم إغلاقها، وذلك لإزالة مخاطر المتفجرات قبل تسليمها إلى حكومة السودان
التخلص من جميع الذخائر التي انتهت مدة صلاحيتها أو التي من غير الأمن نقلها، المستلمة من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لدى إعادة قواتها إلى الوطن	لا	تم تسليم 41 389 قطعة ذخيرة منتهية الصلاحية و 1 998 478 قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة إلى العملية من قبل الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للعملية المختلطة العائدة إلى الوطن، وتم تدميرها بشكل آمن. ومن المقرر تدمير الـ 1 309 673 قطعة المتبقية من ذخائر الأسلحة الصغيرة أثناء تصفية العملية في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2021	تنظيم دورتين توجيهيتين لفائدة المؤسسات الوطنية المختصة المشاركة في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام في دارفور، لتعزيز قدراتها على معالجة المسائل المتصلة بالذخائر المتفجرة المتبقية
تم التخلي عن فكرة توفير دورات توجيهية محددة بسبب جائحة كوفيد-19 لصالح توفير التدريب المستمر أثناء العمل من قبل مدربين دوليين. وسيوفر التدريب أثناء العمل التوجيه والتدريب للنظراء الوطنيين بشأن التقييمات العامة لمخاطر المتفجرات وأساليب التخلص من الذخائر المتفجرة وإعداد أوامر المهام وخطط تنفيذ المهام	لا	تم التخلي عن فكرة توفير دورات توجيهية محددة بسبب جائحة كوفيد-19 لصالح توفير التدريب المستمر أثناء العمل من قبل مدربين دوليين. وسيوفر التدريب أثناء العمل التوجيه والتدريب للنظراء الوطنيين بشأن التقييمات العامة لمخاطر المتفجرات وأساليب التخلص من الذخائر المتفجرة وإعداد أوامر المهام وخطط تنفيذ المهام	الإنجاز المتوقع 2-2: تهيئة الحكومة الانتقالية في السودان بيئة حمائية في الأجل الطويل في دارفور، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
2-2-1 عدد الأنشطة المنفذة مع سلطات حكومة السودان الانتقالية المعنية على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات بشأن متطلبات الحماية ومبادئ القانون الدولي الإنساني من أجل بناء قدرتها في تعزيز البيئة الحمائية (2018/2019: 175؛ و 2019/2020: 225؛ و 2020/2021: 204)	في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، أوفدت العملية المختلطة بعثات مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تعمل بوصفها رائدة في قطاع الحماية، إلى 13 منطقة ساخنة، ليلعب مجموع المشاركات نحو 20 مشاركة. ونتيجة لإنشاء آلية تنسيق رفيعة المستوى بين حكومة السودان والعملية المختلطة، أنشأت كل ولاية لجنة أمنية لتناقش مع العملية طريقة نقل المسؤولين، بما في ذلك الدروس المستفادة وتبسيط عملية نقل المسؤولين

2-2-2 عدد الاتصالات الرفيعة المستوى التي أجرتها قيادة العملية المختلطة مع السلطات الاتحادية بشأن تسليم مهام حماية المدنيين قبل خروج العملية (2018/2019: لا ينطبق؛ و 2020/2019: 10؛ و 2020/2021: 10)

شارك مكتب نائب الممثل الخاص المشترك على نطاق واسع مع حكومة السودان عقب تقديمها الخطة الوطنية لحماية المدنيين إلى مجلس الأمن. وفي 16 و 28 تموز/يوليه 2021، عقدت العملية المختلطة والحكومة المضيفة اجتماعات لمناقشة الدعم الذي تقدمه العملية وناقشتا على إنشاء آلية تنسيق رفيعة المستوى. واشتركت العملية المختلطة وحكومة السودان في عقد حلقة عمل رفيعة المستوى في الخرطوم يومي 13 و 14 آب/أغسطس 2020، مع اتفاق الطرفين على إنشاء آلية تنسيق وفرقة عمل لتعزيز التعاون. وشاركت العملية أيضا مع ولاية ولايات دارفور الثلاث الخاضعة لمنطقة عمليات العملية المختلطة، وهي وسط وشمال وجنوب دارفور، في نقل المسؤوليات المتعلقة بحماية المدنيين إلى الحكومة المضيفة. وكذلك، عقدت الآلية الثلاثية الأطراف، التي تضم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان، عدة اجتماعات لمناقشة المسائل المتعلقة بحماية المدنيين، ومسار العمل في المستقبل، والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، في مستويين، أي الحماية المادية وتهيئة بيئة حمائية

## النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

## النواتج المقررة

القيام، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، بإنتاج 6 تقارير لتقييم الحماية لتحسين التحليل دعماً لإجراءات الوقاية والاستجابة في سياق حماية المدنيين	نعم	شارك موظفو العملية المختلطة في بعثات تقييم الحماية في دارفور التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الجهة الرائدة في قطاع الحماية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أفضى إلى إعداد تقارير التقييم. واشتركت العملية في إيفاد 13 بعثة إلى مناطق ساخنة مختارة في وسط وشمال وجنوب دارفور في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، مما أفضى إلى إعداد تقارير تقييم شاملة عن الاحتياجات المتعلقة بحماية المدنيين في دارفور. ثم أطلعت الحكومة المضيفة على التقارير
القيام، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتحديد المناطق التي تعتبر مستقرة بما فيه الكفاية لدعم العودة الكريمة والطوعية للمشردين داخليا	نعم	قدمت العملية المختلطة، من خلال مهام الاتصال في الولايات، الدعم إلى مفوضية شؤون اللاجئين في القيام بالعمليات المشتركة لتحديد المناطق خلال فترة الولاية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تعزيز 20 شبكة لحماية المرأة مع التركيز على مناطق التشريد والعودة	لا	لم تنفذ الأنشطة بالكامل من جراء القيود المفروضة بسبب الجائحة وضيق الوقت والقيود التشغيلية الناجمة عن إنهاء ولاية العملية المختلطة، والخفض التدريجي للعملية، والتحضير لإغلاقها. غير أن العملية المختلطة وفرت، في جميع مراحل عملية جوبا للسلام، الدعم والتوجيه لشبكات نسائية في جميع أنحاء دارفور لوضع خطة متسقة لإدراج شواغلها المتعلقة بالأمن والحماية في نص الاتفاقات، وقدمت إليها المساعدة في مشاركتها في المناقشات في جوبا وفي المرحلة التحضيرية في دارفور. وتم ذلك بالتعاون الوثيق مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري العاملين في مجالات مماثلة
تنظيم حلقتي عمل مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بشأن إدماج المنظورات الجنسانية في سياسات وبرامج وتشريعات المؤسسات الانتقالية لولايات دارفور في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن	لا	لم تنفذ الأنشطة بسبب انتهاء ولاية العملية والقيود التشغيلية وضيق الوقت في إطار التحضير لإغلاقها

### الإنجاز المتوقع 2-3: استعادة المدنيين في دارفور من تحسين الحماية ومن زيادة فرص الحصول على المساعدة الإنسانية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
2-3-1 أنشطة الدعوة لدى السلطات المحلية بشأن الحماية وإمكانية الوصول من جانب العملية المختلطة (2018/2019): لا ينطبق؛ و 2020/2019: 175؛ و 2021/2020: 180	اضطلعت العملية المختلطة بأنشطة الدعوة لدى السلطات المحلية بشأن مسائل الحماية على مدار فترة الولاية
2-3-2 أنشطة الدعوة من خلال مهام الاتصال في الولايات لدى السلطات المحلية وسلطات الولايات بشأن الحماية وإمكانية الوصول (2018/2019): لا ينطبق؛ و 2020/2019: 75؛ و 2021/2020: 24	قادت العملية المختلطة، من خلال مهام الاتصال في الولايات، وبالشراكة مع مفوضية شؤون اللاجئين، مشاركات تتعلق بمسائل الحماية مع السلطات المحلية وسلطات الولايات في جميع أنحاء شمال دارفور وجنوبها وشرقها وغربها. وتظل مسائل الوصول من اختصاص مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الذي لم يشارك في الأنشطة المتصلة بمهام الاتصال في الولايات
2-3-3 إيفاد بعثات تقييم وتحقق تركز على حماية المدنيين إلى المواقع الميدانية النائية، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء الفريق القطري في مجال العمل الإنساني (2018/2019): لا ينطبق؛ و 2020/2019: 140؛ و 2021/2020: 12	في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، أوفدت العملية المختلطة بعثات مشتركة لتقييم الحماية إلى 13 منطقة ساخنة في وسط وشمال وجنوب دارفور مع مفوضية شؤون اللاجئين، التي تعمل بوصفها رائدة في قطاع الحماية. وأفضى ذلك إلى إعداد تقرير تقييم شامل عن حماية المدنيين في دارفور

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	عقدت اجتماعات شهرية مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن تنسيق الاستجابة في مجال الحماية. وعُقدت أيضا اجتماعات مجموعة الحماية المشتركة على أساس الحاجة في إطار الاستجابة للأزمة. وعُقدت اجتماعات مع البعثة المتكاملة بشأن تبادل البيانات استمرت طوال فترة الخفض التدريجي. وأرسل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية شؤون اللاجئين ممثلين إلى الاجتماعات اليومية لمركز العمليات المشتركة في الفترة من تموز/يوليه 2020 وحتى نهاية فترة الولاية، مما زاد من تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بشأن حماية المدنيين في منطقة حفظ السلام لأغراض الانتقال	عقد اجتماعات شهرية مع فريق الأمم المتحدة القطري لتنسيق استجابة الأمم المتحدة في مجال الحماية في دارفور ودعم تبادل البيانات وتسليمها، بتنسيق مع البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري (مع تولي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القيادة)
إعداد تقارير شهرية عن انتهاكات حقوق الإنسان وحماية المدنيين من أجل تقديم معلومات وتقييمات عن الشواغل الرئيسية المتعلقة بالحماية	نعم	أصدرت العملية المختلطة تقارير شهرية تركز على انتهاكات حقوق الإنسان وحماية المدنيين، بالإضافة إلى التقارير اليومية والأسبوعية	توفير الحراسة الأمنية، بناء على طلب الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
تنظيم أنشطة كل شهرين لبناء الثقة بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني على مستوى المجتمعات المحلية، لدعم الجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني في إقرار قيامهم بمهام الحماية بعد انتهاء العملية المختلطة	لا	لم تتخذ أي أنشطة لبناء الثقة بسبب جائحة كوفيد-19	الإنجاز المتوقع 2-4: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في دارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
2-4-1 عدد الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل التي تعدها حكومة السودان الانتقالية و/أو الهيئات الرقابية والتشريعية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك العدالة الانتقالية وحقوق المرأة في دارفور (2018/2019: 2؛ 2019/2020: 2؛ 2020/2021: 2)	وفرت العملية المختلطة الدعم لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان وفي مجال المساعدة التقنية لمختلف كيانات الدولة، بما في ذلك المفوضية القومية لحقوق الإنسان. واضطلعت بأنشطة رئيسية لتعميم منظور مراعاة حقوق الإنسان في إطار مبادرة "السودان في مرحلة انتقالية" بالتشاور مع الشركاء المحليين. وشمل ذلك إعطاء الأولوية لتقديم الدعم في المجالات التي حددتها حكومة السودان وشركاؤها، بما في ذلك توفير التدريب ودعم تنمية القدرات لقوات الدعم السريع؛ وتنظيم حلقات عمل في مجال الإصلاح التشريعي والقانوني لفائدة نقابة المحامين السودانية؛ وتنظيم

حلقات عمل للخبراء وعقد مؤتمر وطني بشأن حقوق المرأة؛ وتنظيم حلقات عمل بشأن القيادة والمسؤولية عن حقوق الإنسان لفائدة كبار المسؤولين في حكومة السودان؛ وتنمية قدرات المفوضية القومية لحقوق الإنسان، فضلا عن تعميم منظور مراعاة حقوق الإنسان في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولم تضع الجهات الفاعلة في الدولة خطط عمل أو سياسات جديدة بحلول وقت إنهاء ولاية العملية المختلطة

2-4-2 عدد دورات التوعية التي تنظمها المفوضية القومية لحقوق الإنسان في إطار تنفيذ خطة عملها لحقوق الإنسان (2018/2019: 3؛ 2019/2020: 6) لم تعقد أي دورات توعية بسبب جائحة كوفيد-19 والقيود الناجمة عن ضيق الوقت والقيود التشغيلية بسبب الخفض التدريجي للعملية والتحصير لإغلاقها

2-4-3 زيادة عدد ردود حكومة السودان الانتقالية التي تتناول التقارير أو الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني، في دارفور (2018/2019: 77؛ 2019/2020: 51؛ 2020/2021: 56) لم يتسن جمع معلومات بشأن عدد ردود حكومة السودان الانتقالية التي تتناول التقارير أو الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني، بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة التصفية

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن عدد التحقيقات، واصلت العملية المختلطة طوال الفترة المشمولة بالتقرير الدعوة إلى إجراء تحقيقات أكثر منهجية في استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب ضباط الشرطة الوطنية

## الناتج المنجز

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

## الناتج المقررة

تقديم المساعدة والدعم التقنيين، من خلال اجتماعين وحلقة عمل، إلى مؤسسات العدالة بشأن إدماج النهج القائمة على حقوق الإنسان في مجال العدالة والإصلاح التشريعي وبشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الدوري المتعلق بالسودان

نعم قدمت المساعدة والدعم التقنيين من خلال تنظيم عدد من حلقات العمل لفائدة المؤسسات التابعة للولايات. وشمل ذلك تدريب 1 746 مشاركا، بما في ذلك 248 من ضابطات السجون، على الأخذ بنهج حقوق الإنسان في مجال إدارة السجون وتدريب الضباط المعينين حديثا على تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالسجون. وعقدت العملية المختلطة أيضا حلقات عمل لبناء قدرات المسؤولين في قطاع العدالة ووكالات إنفاذ القانون لتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان؛ والعمل مع المؤسسات الوطنية والوزارات التنفيذية والمجتمع المدني لتوسيع حيز التعاون في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك العمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومساعدة حكومة السودان في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

تقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي، من خلال حلقة عمل واجتماعين، إلى المفوضية القومية لحقوق الإنسان وآليات العدالة الانتقالية لتعزيز قدرتها على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وتطوير معارفها في مجال حقوق الإنسان	أنجز جزئياً	ساعدت العملية المختلطة المكتب الإقليمي لمفوضية السودان القومية لحقوق الإنسان في أعمال البناء والتأثيث على النحو التالي؛ مكتب الفاشر، شمال دارفور؛ و 4 مراكز لموارد حقوق الإنسان في 4 جامعات؛ و 5 مراكز للعدالة والثقة في أربع ولايات في دارفور لتعزيز التوعية بحقوق الإنسان بين المشردين داخليا والمقيمين
تقديم المساعدة التقنية، من خلال حلقتي عمل، إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل بناء مهاراتها في مجال رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها واستخدام النُهج القائمة على حقوق الإنسان	2	تم تنظيم دورتين تدريبيتين للتوعية بشأن العدالة الانتقالية لفائدة 30 من أفراد المجتمع المدني، منهم 15 امرأة. وتم تنظيم دورة تدريبية في مجال رصد حقوق الإنسان في جبل مرة لفائدة 25 من أعضاء المجتمع المدني، كان من بينهم 12 امرأة
تنظيم 20 زيارة ميدانية لرصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق فيها، تشمل 15 زيارة لتقصي الحقائق إلى مواقع الانتهاكات المزعومة والمجتمعات المحلية، وإجراء 5 زيارات متابعة للتحقق من الإجراءات المتخذة ومتابعة التقدم المحرز فيها	لا	لم تنظم زيارات ميدانية بسبب جائحة كوفيد-19، على الرغم من بذل جهد لجمع المعلومات عن طريق الهاتف. ول سوء الحظ، لم يتسنى التحقق بشكل مستقل من المعلومات المقدمة عبر الهاتف
تنظيم 3 حملات لتوعية المجتمعات المحلية بحقوق الإنسان، ونشر مواد للتوعية التثقيفية في مجال حقوق الإنسان لإذكاء الوعي بالصكوك الوطنية والدولية لحقوق الإنسان في 4 مواقع	أنجز جزئياً	نظمت دورة لتدريب المدربين بشأن حقوق الإنسان لفائدة قادة المجتمعات المحلية في جبل مرة، استفاد منها 30 من قادة المجتمعات المحلية، كان من بينهم 15 امرأة
تنظيم 4 حملات توعية بشأن حماية حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، تركز على العنف الجنسي في حالات النزاع والعنف الجنساني وتوزيع مواد الدعوة	أنجز جزئياً	أجريت مناقشات مع قضاة المحاكم الريفية بشأن دورهم في العدل بين الجنسين وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة. وتم تمكين 400 امرأة مشردة داخليا بشأن كيفية التصدي للعنف الجنساني، وتلقين تدريباً على مهارات الأعمال والتسويق من خلال إنشاء مراكز نسائية
تنظيم حلقتي عمل بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع في منطقة جبل مرة الكبرى	أنجز جزئياً	استخدمت العملية المختلطة وسائل بديلة للتصدي للعنف الجنساني من خلال تدريب قضاة المحاكم الريفية ومن خلال بذل جهود الدعوة
تنظيم 3 حلقات عمل للتوعية بغرض نشر إطار التعاون في مجال مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع في السودان	نعم	تم تدريب مساعدين قانونيين على دعم ضحايا حالات العنف الجنساني في مختلف مخيمات المشردين داخليا. وتم تعزيز آليات حماية المجتمع المحلي كجزء من آلية الإحالة في مجال

العنف الجنساني. ويسرت ثلاثة مراكز سرية مخصصة لحالات العنف الجنساني الإدارة الشاملة لحالات الاغتصاب وإحالتها في الوقت المناسب وفي إطار من السرية

تنظيم مشاورتين مدة كل منهما ثلاثة أيام بشأن خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن 1325 (2000) لفائدة 100 من عضوات الائتلافات/الشبكات الإقليمية لنساء دارفور لا لم تنظم أي مشاورات بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة التصفية وكذلك بسبب جائحة كوفيد-19

## الإنجاز المتوقع 2-5: القضاء التدريجي على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أطراف النزاع في حق الأطفال

2-5-1 عدد الخطط الاستراتيجية المجتمعية التي يصدرها وينفذها زعماء القبائل بهدف إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات القبلية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب في حق الأطفال (2019/2018؛ 0؛ 2020/2019؛ 2؛ 2021/2020؛ 2) لم يتسن جمع معلومات بشأن عدد الخطط الاستراتيجية المجتمعية التي يصدرها وينفذها زعماء القبائل بهدف إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات القبلية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب في حق الأطفال بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية والتحضير لإغلاقها

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن عدد الخطط الاستراتيجية المجتمعية، واصلت العملية المختلطة طوال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم الدعم على مستوى المجتمع المحلي، بما في ذلك تقديم الدعم التقني لحكومة السودان في إطار الجهود الرامية إلى تدريب السلطات المحلية وأفراد المجتمعات المحلية في مجال حقوق الطفل

2-5-2 عدد الاجتماعات المعقودة مع اللجنة القومية الرفيعة المستوى المعنية بخطة العمل لتقديم الدعم التقني للجنة في وضع استراتيجية وطنية لحماية الأطفال في حالات النزاع (2019/2018؛ لا ينطبق؛ 2020/2019؛ 1؛ 2021/2020؛ 1) لم يتسن جمع معلومات بشأن عدد الاجتماعات المعقودة مع اللجنة القومية الرفيعة المستوى المعنية بخطة العمل بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية والتحضير لإغلاقها

وعلى الرغم من عدم توفر البيانات عن عدد الاجتماعات، قدمت العملية المختلطة، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) طوال الفترة المشمولة بالتقرير، الدعم التقني لحكومة السودان التي وضعت خطة وطنية لمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال

2-5-3 عدد لجان حماية الطفل الموجودة في دارفور والمدرية على التوعية بحقوق الطفل وحماية الأطفال على مستوى المجتمعات المحلية، لتمكين هذه المجتمعات من الاضطلاع بالمسؤولية عن حماية الأطفال (2019/2018؛ 82؛ 2020/2019؛ 10؛ 2021/2020؛ 10) لم يتسن جمع معلومات بشأن عدد لجان حماية الطفل الموجودة في دارفور والمدرية على التوعية بحقوق الطفل وحماية الطفل على مستوى المجتمعات المحلية بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية والتحضير لإغلاقها



وعلى الرغم من عدم توفر البيانات عن عدد لجان حماية الطفل المدربة الموجودة في دارفور، واصلت العملية المختلطة العمل على تعزيز آليات تنسيق حماية المرأة والطفل، بطرق من بينها الإحالة إلى الآليات النفسية الاجتماعية والطبية والقانونية وغيرها من الآليات ذات الصلة بالعنف الجنسي والجنساني

2-5-4 عدد أطراف النزاع التي تدرب في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال لتوعيتها وتعريفها بالانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الطفل وبالقواعد والمعايير الدولية (2019/2018: 7؛ 2020/2019: 13؛ 2021/2020: 2)

وعلى الرغم من عدم توفر البيانات عن عدد أطراف النزاع الذين تم تدريبهم، واصلت العملية المختلطة تنفيذ برنامجها للحماية الذي شمل جملة أمور تراوحت بين حقوق الإنسان وحماية الطفل والمرأة وحماية المدنيين، بما في ذلك من خلال التدريب على بناء القدرات وتنظيم حلقات عمل شاركت فيها وكالات الحماية القانونية وقادة المجتمعات المحلية وعامة السكان

## الناتج المنجز

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

تنظيم اجتماعين مع زعماء المجموعات العرقية من أجل التفاوض وتقديم المشورة والدعم في صياغة وتنفيذ خطط استراتيجية مجتمعية ترمي إلى منع استخدام الأطفال في النزاعات القبلية	لا	لم تنظم أي اجتماعات بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة النصفية وكذلك بسبب جائحة كوفيد-19
تنظيم اجتماع مع جماعات مسلحة من أجل تشجيع اعتماد تدابير لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود في النزاعات القبلية	لا	لم تنظم أي اجتماعات بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة النصفية وكذلك بسبب جائحة كوفيد-19
إعداد تقريرين عن تعميم مراعاة حقوق الطفل وبناء القدرات وتقديمهما إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وإعداد تقريرين عن الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب في حق الأطفال وتقديمهما إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح	لا	لم يتم إعداد أي تقارير بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة النصفية وكذلك بسبب جائحة كوفيد-19
تنظيم 5 دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال لفائدة 250 من أصحاب المصلحة الوطنيين المدنيين بحماية الطفل، بما يشمل أعضاء منظمات المجتمع المدني، ومتطوعي الخفارة المجتمعية، وأعضاء المؤسسات	نعم	عقدت حلقتا عمل لبناء القدرات لفائدة 75 مشاركا، من بينهم 30 مساعدا قانونياً، بشأن توفير خدمات العدالة للمشردين داخليا وكذلك للنساء والأطفال. وتم تنظيم خمس حلقات عمل لفائدة 75 فردا من قوات الشرطة السودانية، من بينهم

## النواتج المقررة

## النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الحكومية، وأعضاء اللجان المجتمعية المعنية بحماية الطفل، ومنسقي شؤون حماية الطفل		20 ضابطة ولغائدة موظفين في مكاتب الشؤون الجنسانية وأعضاء في منظمات المجتمع المدني
إيفاد 10 بعثات رصد إلى المواقع الميدانية ومخيمات المشردين داخلياً لمتابعة المزاعم بحصول انتهاكات جسيمة في حق الأطفال والتحقق منها	لا	لم توفد أية بعثات رصد بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة التصفية وكذلك بسبب جائحة كوفيد-19
تنظيم اجتماعات شهرية للفريق العامل التابع لآلية الرصد والإبلاغ من أجل متابعة الانتهاكات التي ترتكب في حق الأطفال والتحقق منها وتوثيقها والتصدي لها	لا	لم تنظم أي اجتماعات شهرية بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة التصفية وكذلك بسبب جائحة كوفيد-19
تنظيم 3 حملات توعية مجتمعية تحت شعار "لا لتجنيد الأطفال - احموا دارفور"، بهدف إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية في الاشتباكات الإثنية	لا	لم تنظم أي حملات توعية مجتمعية بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة التصفية وكذلك بسبب جائحة كوفيد-19
تنظيم دورتين تدريبيتين بشأن حماية الطفل في موضوع "تدريب أطراف النزاع على حماية الأطفال/تعزيز المسؤولية المحلية عن حماية الطفل" بهدف بناء قدرات أطراف النزاع وتعزيز معرفتها في مجال تعزيز وحماية رفاه الأطفال المتضررين من النزاع	لا	لم تنظم أي دورات تدريبية بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة التصفية وكذلك بسبب جائحة كوفيد-19

## الإنجاز المتوقع 2-6: تعزيز مؤسسات سيادة القانون

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

2-6-1 عدد النزاعات المدنية على الأراضي التي تحلها المحاكم الريفية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية (2018/2019: لا ينطبق؛ 2019/2020: لا ينطبق؛ 2021/2020: 1 800)	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حلت المحاكم الريفية في جميع أنحاء دارفور 2 200 من النزاعات المدنية على الأراضي. وبينما عطلت جائحة كوفيد-19 أنشطة المحاكم الريفية، كان تأثيرها أقل حدة مما كان متوقعا في الأصل
2-6-2 عدد السياسات والمواد التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة الموضوعية والمعتمدة من أجل تحسين الإدارة والمساءلة في السجون، على النحو المتوخى في الخطة الاستراتيجية الوطنية الخمسية للسجون (2018/2019: 8؛ 2019/2020: 13؛ 2021/2020: 8)	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المديرية العامة للسجون والإصلاح بوضع واعتماد 10 سياسات وإجراءات تشغيل موحدة لتحسين إدارة السجون وعملياتها ومساءلتها في دارفور. وجرى وضع واعتماد إجراءين إضافيين من إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة شؤون المجرمين والأحداث لتوجيه العمليات والإدارة في المؤسسات المعنية بالفئات الضعيفة في السجون. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد 13 مشاريع إجراءات التشغيل الموحدة، كانت قد وضعت في فترة الأداء السابقة، لاستخدامها في السجون

2-6-3 عدد ضباط السجون المدربين في مجال إجراءات التشغيل الموحدة المعتمدة حديثاً لإدارة السجون وتشغيلها (2018/2019: 748؛ 2019/2020: 667؛ 2020/2021: 720)	تم تنظيم دورات دراسية مختلفة خاصة بالكوادر لفائدة ما مجموعه 863 من ضباط السجون خلال الفترة المشمولة بالتقرير على النحو التالي: تدريب 150 ضابطاً تم تعيينهم حديثاً على أداء الواجبات الأساسية للسجون وفي مجال حقوق الإنسان خلال الدورة الأولى التي استغرقت سبعة أشهر، وتدريب 200 من ضباط السجون الموجودين في الخدمة على الأخذ بنهج مستند إلى حقوق الإنسان إزاء إدارة السجون وتشغيلها وعلى تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة في العمليات اليومية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت 11 دورة، كانت قد أجلت في فترة الأداء السابقة بسبب جائحة كوفيد-19، لفائدة 513 من ضباط السجون، بما في ذلك 8 دورات تدريبية لفائدة 338 ضابطاً تم تعيينهم حديثاً و 3 دورات تدريبية أثناء الخدمة لفائدة 175 ضابطاً
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

## الناتج المقررة

## الناتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

تقديم الدعم، من خلال تنظيم حلقتي عمل في الخرطوم والفاشر، إلى السلطات الاتحادية وسلطات الولايات المعنية بالعدالة والسجون، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المتكاملة في السودان، بشأن الفترة الانتقالية ونقل مهام سيادة القانون، ولا سيما في البؤر الساخنة، وتنفيذ جوانب البيئة التي توفر الحماية الواردة في الخطة الوطنية لحماية المدنيين	2	من حلقات العمل تم تنظيمها، بما في ذلك حلقة عمل بشأن الفترة الانتقالية ونقل مهام سيادة القانون في الخرطوم، لفائدة السلطات الاتحادية والبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، وحلقة عمل في الفاشر لفائدة سلطات الولايات والموظفين الميدانيين التابعين لفريق الأمم المتحدة القطري
إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة بسيادة القانون والعدالة والمساءلة من اتفاق السلام المتوقع، بالتنسيق مع البعثة المتكاملة في السودان، من خلال تنظيم 5 حلقات عمل لبناء القدرات على مستوى الولايات لنقابة المحامين بشأن دورهم في الخطة الوطنية لحماية المدنيين وفي تنفيذ اتفاق السلام	5	حلقات عمل تم تنظيمها على مستوى الولايات لبناء قدرات أعضاء نقابة المحامين في كل ولاية من ولايات دارفور فيما يتعلق بدورهم في التنسيق مع البعثة المتكاملة بشأن تنفيذ مبدأي سيادة القانون والمساءلة، في إطار الخطة الوطنية لحماية المدنيين واتفاق جوبا للسلام
تنظيم 4 حلقات عمل مدة كل منها أربعة أيام للمدعين العامين ومحققي الشرطة لتعزيز قدرتهم على التصدي للمخاطر والتهديدات المتعلقة بالحماية في البؤر الساخنة في منطقة جبل مرة الكبرى وغرب دارفور	4	حلقات عمل تم تنظيمها للمدعين العامين ومحققي الشرطة لتعزيز قدرتهم على التصدي للمخاطر والتهديدات المتعلقة بالحماية في منطقة جبل مرة الكبرى وغرب دارفور

## النواتج المقررة

## النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

تنظيم حلقتي عمل لمنتدى العدالة الجنائية مدة كل منهما 3 أيام لما مجموعه 80 مشاركاً لتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة والمجتمع المدني في التصدي للتحديات في مجال حماية المدنيين	2	من حلقات العمل تم تنظيمها لمنتدى العدالة الجنائية بشأن تعزيز آلية التنسيق لفائدة 80 مشاركاً من أصحاب المصلحة في مجال العدالة ومن المجتمع المدني
تقديم الدعم لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إقامة العدالة، من خلال تنظيم حلقتي عمل لبناء قدرات المساعدين القانونيين الذين يقدمون الخدمات في مراكز العدالة والثقة في مخيمات المشردين داخليا في غرب دارفور	2	من حلقات العمل تم تنظيمها لبناء قدرات المساعدين القانونيين بشأن تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إقامة العدالة في جميع أنحاء دارفور
توفير معدات وأثاث المكاتب لمكتب ادعاء واحد ومحكمة ريفية واحدة في غرب دارفور ومركزين لحماية الأسرة والطفل في منطقة جبل مرة؛ وتوفير معدات مكتبية لمكاتب الادعاء في كتم وكاس وزالنجي ونيرتتي، ولمستشارين قانونيين من وزارة العدل في الفاشر وزالنجي، دعماً للخطة الوطنية لحماية المدنيين	10	من مراكز الادعاء تم تشغيلها في غرب دارفور ومنطقة جبل مرة وكتم وكاس وزالنجي ونيرتتي ومكاتب المستشارين القانونيين في الفاشر وزالنجي بعد أن قدمت العملية المختلطة معدات وأثاثاً مكتبياً كجزء من دعم الخطة الوطنية لحماية المدنيين
إسداء المشورة التقنية بشأن وضع 8 إجراءات تشغيل موحدة تتعلق بإدارة السجون واعتمادها والتصديق عليها، من خلال الاجتماع المتعلق بتطوير السجون الوطنية	23	تم وضع 10 إجراءات تشغيلية موحدة واعتمادها، منها إجراءات لإدارة شؤون المجرمين والأحداث، لاستخدامها في سجون دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً اعتماد 13 مشروعاً من مشاريع إجراءات التشغيل الموحدة التي وضعت خلال فترة الأداء السابقة لاستخدامها خلال الفترة الحالية
تنظيم 5 حلقات عمل تدريبية مدة كل منها أسبوعان بشأن الواجبات في السجون وحقوق الإنسان، بما في ذلك تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة في عمليات السجون، لفائدة 150 ضابطاً من ضباط السجون المعيّنين حديثاً لمعالجة مسائل الحماية التي تؤثر على السجون في البؤر الساخنة (كتم وككبائية ونيرتتي وكاس وزالنجي)	13	حلقة عمل تم تنظيمها لفائدة 488 من ضباط السجون المعيّنين حديثاً على النحو التالي: 5 حلقات عمل تدريبية نظمت لفائدة 150 ضابطاً تم تعيينهم حديثاً، بشأن واجبات السجون وحقوق الإنسان وتطبيق إجراءات التشغيل الموحدة في عمليات السجون، في البؤر الساخنة الموجودة في كتم وككبائية ونيرتتي وكاس وزالنجي؛ ونظمت 8 دورات لفائدة 338 ضابطاً تم تعيينهم حديثاً خلال الفترة الحالية بعد أن تم تأجيلها خلال فترة الأداء السابقة بسبب جائحة كوفيد-19
تنظيم 5 حلقات عمل تدريبية أثناء العمل مدة كل منها أسبوعان بشأن الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون وإدماج إجراءات التشغيل الموحدة في عمليات السجون لفائدة 200 من ضباط السجون	8	حلقات عمل تدريبية أثناء العمل تم تنظيمها لفائدة 375 من ضباط السجون في جميع أنحاء دارفور على النحو التالي: 5 حلقات عمل تدريبية لفائدة 200 من ضباط السجون بشأن الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون وتطبيق إجراءات التشغيل الموحدة في العمليات اليومية في السجون.

وبالإضافة إلى ذلك، نظمت 3 دورات أثناء العمل لفائدة 175 من ضباط السجون خلال الفترة الحالية، بعد أن تم تأجيلها خلال فترة الأداء السابقة بسبب جائحة كوفيد-19

من الاجتماعات الأسبوعية تم عقدها مع إدارات السجون في الولايات في خمس ولايات في دارفور لتقديم المشورة بشأن تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة المعتمدة لتعزيز الإدارة والعمليات والأمن في السجون، مما أدى إلى الحد من أعمال الشغب وحوادث الهروب

حلقات عمل تم عقدها لأفراد الشرطة والعاملين في سلك القضاء والمدعين العامين وموظفي الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الموظفون الطبيون للتوعية بشأن توفير خدمات العدالة وفقا لقراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 2429 (2018)

حلقات عمل تم تنظيمها في خمس ولايات بشأن العنف الجنسي والجنساني وعمليات مكاتب الشؤون الجنسانية التابعة لقوة الشرطة السودانية لفائدة موظفي مكاتب الشؤون الجنسانية التابعة لقوة الشرطة

حلقات عمل تم تنظيمها في 5 ولايات بشأن الإبلاغ الأخلاقي عن العنف الجنسي والجنساني لموظفي مكاتب الشؤون الجنسانية التابعة لقوة الشرطة السودانية

منتدى للدعوة عُقد مع العاملين في سلك القضاء بشأن التدابير الرامية إلى زيادة توظيف النساء ومشاركتهن في نظام العدالة الرسمي

حلقات عمل تم تنظيمها من خلال اجتماعات مائدة مستديرة لقضاة المحاكم الريفية والمحاكم المحلية وسلطات إدارة الأراضي، لتعزيز الروابط بين سبل الانتصاف التقليدية (الجدوية) والإدارية والقضائية بشأن قضايا الأراضي

حلقة عمل مدتها يوم واحد تم تنظيمها لقضاة المحاكم المحلية بشأن الفصل في المنازعات على الأراضي.

260

عقد اجتماعات أسبوعية مع سلطات إدارة السجون في الولايات بشأن تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة المعتمدة لتعزيز الإدارة والعمليات في السجون في دارفور

5

تنظيم 5 حلقات عمل للتوعية مدة كل منها يوم واحد لأفراد الشرطة والعاملين في سلك القضاء والمدعين العامين وموظفي الخدمات الاجتماعية والموظفين الطبيين بشأن توفير خدمات العدالة الجنائية وفقا للقرارين 1325 (2000) و 2429 (2018)

5

تنظيم 5 حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد في 5 ولايات بشأن العنف الجنسي والجنساني وعمليات مكاتب الشؤون الجنسانية التابعة لقوة الشرطة السودانية لفائدة موظفي مكاتب الشؤون الجنسانية التابعة لقوة الشرطة

5

تنظيم 5 حلقات عمل مدة كل منها يومان بشأن الإبلاغ الأخلاقي عن العنف الجنسي والجنساني لموظفي مكاتب الشؤون الجنسانية التابعة لقوة الشرطة السودانية

1

عقد منتدى للدعوة مع العاملين في سلك القضاء بشأن التدابير الرامية إلى زيادة توظيف النساء ومشاركتهن في نظام العدالة الرسمي

4

تنظيم 4 حلقات عمل من خلال اجتماعات مائدة مستديرة لقضاة المحاكم الريفية والمحاكم المحلية وسلطات إدارة الأراضي، لتعزيز الروابط بين سبل الانتصاف التقليدية (الجدوية) والإدارية والقضائية بشأن قضايا الأراضي

1

تنظيم حلقة عمل مدتها يوم واحد لقضاة المحاكم المحلية بشأن الفصل في المنازعات على الأراضي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم 5 حلقات عمل لتدريب المدربين لفائدة قضاة المحاكم المحلية لتكوين مجموعة من المدربين لتدريب قضاة المحاكم الريفية في دارفور	5	خمس حلقات عمل لتدريب المدربين تم تنظيمها لفائدة 150 من قضاة المحاكم المحلية لتدريب قضاة المحاكم الريفية في دارفور
تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لقضاة المحاكم الريفية بشأن الوساطة في النزاعات القبلية والجوانب المتعلقة بإدارة الأراضي	2	من حلقات العمل التدريبية تم تنظيمها لثمانين من قضاة المحاكم الريفية بشأن الوساطة في النزاعات القبلية والجوانب المتعلقة بإدارة الأراضي
تنظيم 10 دورات تدريبية مدة كل منها 5 أيام لفائدة 400 فرد من أفراد قوة الشرطة السودانية لبناء قدراتهم فيما يتعلق بمبادرات الخفارة المجتمعية	10	حلقات عمل تدريبية تم تنظيمها لفائدة 400 فرد من أفراد قوة الشرطة السودانية لبناء قدراتهم فيما يتعلق بمبادرات الخفارة المجتمعية
تنظيم 9 حلقات عمل مدة كل منها 3 أيام لـ 45 من كبار قادة قوة الشرطة السودانية في وسط وجنوب وشمال دارفور، و 3 حلقات عمل لـ 15 من كبار قادة قوة الشرطة في كل ولاية، بشأن إدارة التغيير، والقيادة والتحكم، وتحليل الجرائم ورسم خرائطها	9	حلقات عمل تم تنظيمها لـ 45 من كبار قادة قوة الشرطة السودانية في جنوب ووسط وشمال دارفور بشأن إدارة التغيير، والقيادة والتحكم، وتحليل الجرائم ورسم خرائطها
تنظيم 7 حلقات عمل تدريبية مدة كل منها 3 أيام لفائدة 120 فردا من أفراد قوة الشرطة السودانية ذوي الرتب المتوسطة في زانجي وقولو ونيرتتي في وسط دارفور، وفي كتم وسورتوني في شمال دارفور، وفي الجنبية في غرب دارفور، وفي كالما في جنوب دارفور، و 3 حلقات عمل لفائدة 40 فردا من أفراد قوة الشرطة ذوي الرتب المتوسطة في كل ولاية بشأن سلوك وانضباط الشرطة، وحماية ضحايا العنف الجنسي والإنذار المبكر والاستجابة السريعة، وتنفيذ مبادرة الخفارة المجتمعية	7	حلقات عمل تم تنظيمها لفائدة 120 فردا من أفراد قوة الشرطة السودانية ذوي الرتب المتوسطة في وسط وشمال وجنوب دارفور بشأن سلوك وانضباط الشرطة، وحماية ضحايا العنف الجنسي والإنذار المبكر والاستجابة السريعة، وتنفيذ مبادرة الخفارة المجتمعية
تنظيم 31 دورة لتدريب المدربين مدة كل منها 10 أيام لفائدة 330 فردا من أفراد قوة الشرطة السودانية في مواقع الأفرقة في وسط وجنوب وشمال دارفور، بما في ذلك دورات تدريبية في وسط دارفور بشأن تسيير الدوريات وأعمال الشرطة التي تقودها الاستخبارات والتحقيق في الجريمة المنظمة وعبر الوطنية، ودورات تدريبية في جنوب دارفور بشأن الإنذار المبكر والاستجابة السريعة والعنف الجنسي والإنساني، ودورات تدريبية في شمال دارفور بشأن حماية المدنيين وإدارة النظام العام والتحقيق في الاتجار بالبشر وتهريبهم	31	حلقة عمل تم تنظيمها لتدريب المدربين لفائدة 330 فردا من أفراد الشرطة في وسط وجنوب وشمال دارفور، بشأن تسيير الدوريات وأعمال الشرطة التي تقودها الاستخبارات والتحقيق في الجريمة المنظمة وعبر الوطنية، والإنذار المبكر والاستجابة السريعة والعنف الجنسي والإنساني، وحماية المدنيين وإدارة النظام العام والتحقيق في الاتجار بالبشر وتهريبهم

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم 7 حوارات مجتمعية مع موظفي مكاتب الشؤون الجنسانية التابعة لقوة الشرطة السودانية البالغ عددهم 125 موظفا في ولايات دارفور الخمس بما في ذلك البؤر الساخنة (كتم وسورتوني والجنيّة وكالما وزالنجي وقولو ونيرتتي) من أجل بناء الثقة وبث الاطمئنان داخل المجتمعات المحلية والتوعية بالقوانين المتعلقة بالعنف الجنساني	7	اجتماعات للحوار المجتمعي تم عقدها في ولايات دارفور الخمس مع موظفي مكاتب الشؤون الجنسانية التابعة لقوة الشرطة السودانية البالغ عددهم 125 موظفا بشأن بناء الثقة وبث الاطمئنان داخل المجتمعات المحلية والتوعية بالقوانين المتعلقة بالعنف الجنساني
تنظيم 8 منتديات للدعوة لفائدة 130 فردا من أفراد قوة الشرطة السودانية، من بينهم 65 امرأة في صفوف الشرطة، للتعبير عن آرائهم بشأن مؤهلات ومتمسكات وضمائم قبولهم في نظام التعليم الشرطي ودوائر الشرطة	8	منتديات للدعوة تم تنظيمها لفائدة 130 فردا من أفراد قوة الشرطة السودانية، من بينهم 65 امرأة في صفوف قوة الشرطة السودانية للتعبير عن آرائهم بشأن مؤهلات ومتمسكات وضمائم قبولهم في نظام التعليم الشرطي ودوائر الشرطة
توفير المعدات اللازمة لمركزي شرطة الرياض واندريين، ومركز شرطة مكادة، ومركزي سربا وروسي للخفارة المجتمعية في غرب دارفور؛ ومركز اللبوب للخفارة المجتمعية في شرق دارفور؛ ومركزي شرطة ميرشنج وقريضة، ومركز شرطة كيليك، ومركز شرطة غانتا في محلية كاس في جنوب دارفور؛ ومركز شرطة الحميدية في زالنجي، بوسط دارفور	12	من مراكز ومخافز الشرطة، بما فيها مراكز الخفارة المجتمعية في غرب وشرق وجنوب ووسط دارفور، تم تشغيلها نتيجة لتوفير المعدات والأثاث من جانب العملية المختلطة
تحديث ما مجموعه 11 مكتبا للشؤون الجنسانية لقوة الشرطة السودانية من خلال تجديدات بسيطة للمكاتب وتوفير المعدات والأثاث (المكاتب، وخزانات المكاتب، وأجهزة الحاسوب المكتبية والطابعات، والكراسي المكتبية والبلاستيكية) لمكتب الشؤون الجنسانية في شمال دارفور و 10 مكاتب للشؤون الجنسانية في وسط دارفور	11	مكتبا من مكاتب الشؤون الجنسانية التابعة لقوة الشرطة السودانية في شمال ووسط دارفور تم تشغيلها نتيجة لتوفير المعدات والأثاث
القيام بإصلاحات بسيطة في مقر شرطة كتم ومركز الشرطة الرئيسي في محلية كتم؛ وتوفير المعدات لـ 8 مراكز للشرطة في محلية كتم (مراكز شرطة فتابرنو وديسا وجابر ومصري وأم سيالة وهشابة وسراكولي ودامرة الشيخ) ومركزين للشرطة في وسط دارفور (مركزا شرطة قرية غورني وغيلدو في محلية نيرتتي)	13	تم تجديد مؤسستين للشرطة وتشغيل أحد عشر مركزا ومخفرا للشرطة في شمال ووسط دارفور نتيجة لتوفير المعدات والأثاث
توسيع وبناء مرافق التدريب في مدرسة زالنجي للتدريب في وسط دارفور	1	تم إنشاء مرفق تدريب في مركز تدريب الشرطة في زالنجي في وسط دارفور

النواتج المقررة	الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
توفير المعدات لمركز واحد للخفارة المجتمعية في أزوم ومركز واحد للشرطة في نيريتي، بوسط دارفور، دعماً لمبادرة الخفارة المجتمعية	2	من مرافق الشرطة، بما في ذلك مركز للخفارة المجتمعية في أزوم في زالنجي ومركز شرطة في نيريتي، تم تشغيلهما نتيجة لتوفير المعدات والأثاث
تنظيم حملة لتحديد حصة لا تقل نسبتها عن 15 في المائة لتمثيل المرأة في المناصب الرئيسية في قوة الشرطة السودانية في جميع الولايات	10	حملات للدعوة تم تنظيمها مع حكومة السودان وقيادة قوة الشرطة السودانية من أجل تحديد حصة نسبتها 15 في المائة من تمثيل المرأة في المناصب الرئيسية في قوة الشرطة السودانية في جميع الولايات

### العنصر 3: دعم الوساطة في النزاعات القبلية

112 - واصلت العملية المختلطة طوال الفترة المشمولة بالتقرير دعم الجهود المحلية والوطنية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور ومنع العنف القبلي. وشملت استراتيجيتها تقديم الدعم المتواصل لعملية جوبا للسلام، التي تهدف إلى إنهاء النزاع الجاري بطريقة شاملة، فضلاً عن تمكين آليات حل النزاعات المجتمعية المحلية، مثل لجان حماية المحاصيل والتعايش السلمي، وتعزيز مبادرات التخفيف من حدة العنف المجتمعي. غير أن العديد من الأنشطة قد تم تعليقها أو إلغاؤها نتيجة للقيود المفروضة بسبب الجائحة، في حين كان لا بد من تعديل أنشطة أخرى لتتناسب غرض التنفيذ عن بعد.

### الإنجاز المتوقع 3-1: الوساطة في النزاعات المحلية وتسويتها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
3-1-1 انخفاض عدد النزاعات المحلية من خلال الحوار الشامل، وزيادة إشراك المجتمعات المحلية (2019/2018: 25؛ 2020/2019: 33؛ 2021/2020: 20)	مع توقيع اتفاق جوبا للسلام، التزمت أطراف النزاع بالحد من النزاعات على الصعيد المحلي من خلال الحوار والعمل المشترك. وقدمت العملية المختلطة كل الدعم اللازم لتوقيع اتفاق السلام. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان مكلفة، بموجب الولاية المنوطة بها، بتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وأبرزت العملية المختلطة عدم وجود توافق في الآراء على الاتفاق بسبب غياب حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد من طاولة السلام وشجعت جميع الأطراف على إيجاد محفل مناسب لإشراك هذا الطرف الفاعل الرئيسي في عملية السلام الشاملة. كما يسرت العملية المختلطة ودعمت مشاركة المجتمعات المحلية (المشردون داخليا وشيوخ القبائل والنساء والشباب) في عملية جوبا



3-1-2 عدد اتفاقات السلام والمصالحة ووقف أعمال القتال التي وقعت عليها أطراف النزاعات القبلية (2018/2019: 0؛ 2020/2019: 0؛ 2021/2020: 3)	تم التوقيع على اتفاق واحد. ووقعت الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية السودانية وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي اتفاق جوبا للسلام في جوبا في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 وأقره مجلس السيادة ومجلس الوزراء في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021
3-1-3 إنشاء آليات تنسيق رسمية لمعالجة النزاعات القبلية (2018/2019: تعزيز التعاون بين آليات التنسيق؛ 2020/2019: زيادة تعزيز التعاون بين آليات التنسيق في منطقة جبل مرة الكبرى؛ 2021/2020: توسيع نطاق آليات التنسيق على مستوى الولايات لتشمل منطقة جبل مرة الكبرى)	واصلت العملية المختلطة تعاونها الوثيق مع السلطات السودانية من خلال مهام الاتصال في الولايات من أجل إيجاد حلول للمسائل التي تشكل دوافع حاسمة مسببة للنزاع والمساعدة على منع العودة إلى النزاع. وفي الوقت نفسه، بذلت العملية جهوداً من أجل توفير الدعم لاستجابة السلطات السودانية في حالات النزاع القبلي، بطرق من بينها تعزيز القدرة على الحماية في منطقة جبل مرة الكبرى

## النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

## النواتج المقررة

تيسير إقامة 10 حوارات بين المزارعين وجماعات الرعاة في منطقة جبل مرة الكبرى، بالتنسيق مع السلطات المحلية وهيئات الإدارة الأهلية وغيرها من الهيئات الحكومية المعنية لتخفيف حدة النزاعات وتشجيع التعايش السلمي	7	حوارات أقيمت بين المزارعين وجماعات الرعاة في منطقة جبل مرة الكبرى، في سرف عمرة، وطويلة، وشنقل طوباية، وكتم، وكبكاية في شمال دارفور، فضلاً عن نيرتتي وقولو في وسط دارفور. ويعزى انخفاض عدد الحوارات إلى إنهاء ولاية العملية المختلطة
تنظيم 8 اجتماعات للتواصل مع المزارعين والرعاة في منطقة جبل مرة الكبرى من أجل تعزيز التشاور وبدء حوار لاستباق الاشتباكات ونزع فتيل التوترات وتسوية النزاعات بشأن الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها	7	حوارات ركزت على تسوية النزاعات بين نفس المزارعين والجماعات الرعوية المذكورة أعلاه. وتم تقليص عدد الاجتماعات التي تعقد بالحضور الشخصي بسبب جائحة كوفيد-19
تنظيم 8 اجتماعات مع لجان الحماية الزراعية، ولجان التعايش السلمي، ولجان المصالحة (الأجاويد)، في منطقة جبل مرة الكبرى، لنزع فتيل النزاعات ورصد تنفيذ اتفاقات وقف أعمال القتال والسلام الموقعة على الصعيد المحلي	7	تضمنت الحوارات السبعة المذكورة أعلاه أيضاً تمكين لجان الحماية الزراعية التي تمثل المزارعين وجماعات الرعاة على حد سواء، لمنع تصاعد النزاعات
تنظيم 4 حلقات عمل لبناء القدرات بشأن بناء السلام، وحلقتين دراسيتين بشأن الحوكمة الرشيدة في منطقة جبل مرة الكبرى لفائدة الجهات المحلية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمسؤولون الحكوميون والسلطات المحلية، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري	6	حلقات عمل تم تنظيمها لبناء القدرات بشأن بناء السلام والحوكمة الرشيدة، لمؤسسات الحكم المحلي والإدارات القبلية في منطقة جبل مرة الكبرى. وحضر هذه الأنشطة ما مجموعه 500 مشارك في زالنجي، وسط دارفور، وشنقل طوباية، في شمال دارفور وقولو، ووسط جبل مرة، كان من بينهم 150 من القيادات النسائية

النواتج المقررة	الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تنظيم اجتماعين مع الآلية التقليدية (الأجاويد أو الجودية) في منطقة جبل مرة الكبرى للدعوة إلى إشراك المرأة في عملية المصالحة التقليدية	لا	لم تنظم أي اجتماعات بسبب القيود التشغيلية والمتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة التصفية
تنظيم 6 اجتماعات مع الإدارة الأهلية للدعوة إلى إشراك المرأة في عملية المصالحة التقليدية في دارفور	لا	لم تنظم أي اجتماعات بسبب القيود التشغيلية والمتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة التصفية
تنظيم حلقة عمل تقييمية على المستوى الاستراتيجي بشأن الوساطة في النزاعات القبلية في دارفور	لا	رغم عقد حلقتي عمل تدريبيتين لقضاة المحاكم الريفية بشأن الوساطة في النزاعات القبلية والمنازعات المتعلقة بإدارة الأراضي، لم تنظم حلقة عمل تقييمية على المستوى الاستراتيجي بسبب القيود المتعلقة بضيق الوقت والقيود التشغيلية الناشئة عن إنهاء ولاية العملية المختلطة، والخفض التدريجي للعملية والتحصير لإغلاقها

### الإنجاز المتوقع 3-2: تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية المعرضة لخطر تجنيد أفرادها في جماعات مسلحة أو إجرامية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
3-2-1 زيادة عدد المقاتلين السابقين المشاركين في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذين يتلقون الدعم اللازم لإعادة إدماجهم في المجتمع (2018/2019: 729؛ 2020/2019: 0؛ 2021/2020: 0)	أرجئ توقيع اتفاق جوبا للسلام عدة مرات، ولذلك لم تشرع الحكومة والحركات المسلحة في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
3-2-2 تنفيذ مشاريع محددة الأهداف لإيجاد فرص العمل وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية تركز على مشاركة الشباب والنساء في منطقة جبل مرة الكبرى (2018/2019: 58؛ 2020/2019: 20؛ 2021/2020: 6)	أجرت العملية المختلطة والجهات الشريكة لفريق الأمم المتحدة القطري في التنفيذ دورات للتدريب المهني، ودورات تدريبية في مجال تنمية المشاريع الريفية والإدارة التقنية والتجارية والتدريب على القيادة لتعزيز قدرات المجتمعات المحلية والمساعدة في نموها الاقتصادي. وتم تزويد بعض المشاركين بمعدات متنوعة بما في ذلك آلات صنع الشعبيرية وعربات التوك توك والعربات التي تجرها الحمير لتلبية احتياجاتهم من النقل. وفي قرية أزرني، تلقت مجموعة من الشباب تدريباً على مهارات الأعمال التجارية، وزودوا بآلات مسيجة لنزع قشور الفول السوداني وماكينات لعصر الزيوت وتم توفير مضخات مياه تعمل بالديزل وبذور محسنة لـ 50 امرأة

3-2-3 زيادة عدد المدنيين الذين يسلمون أسلحة مملوكة بصورة غير مشروعة مقابل حوافز لكسب الرزق (2018/2019: 0؛ 2020/2019: 200؛ 2021/2020: 0) لم يتسن جمع معلومات بشأن عدد المدنيين الذين سلموا أسلحة مملوكة بصورة غير مشروعة مقابل حوافز لكسب الرزق بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة التصفية

على الرغم من عدم توفر البيانات عن عدد المدنيين، واصلت العملية المختلطة طوال الفترة المشمولة بالتقرير الدعوة إلى إجراء تحقيقات أكثر منهجية في استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب ضباط الشرطة الوطنية

## الناتج المقررة

## الناتج المنجز

(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

تنظيم اجتماعات شهرية مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرهما من الشركاء المعنيين، من أجل تخطيط وتنسيق الدعم اللازم لتنفيذ برنامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين من الحركات الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وتسريحهم وإعادة إدماجهم	لا	لم تنظم أي اجتماعات بسبب القيود التشغيلية والقيود المتعلقة بضيق الوقت الناشئة عن إنهاء ولاية العملية وإعطاء الأولوية لأنشطة التصفية
تقديم المساعدة التقنية واللوجستية إلى المؤسسات الوطنية المعنية، بما في ذلك مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور؛ ودفع استحقاقات إعادة الإدماج لدعم تسريح المقاتلين السابقين	لا	لم تشرع الحكومة والحركات المسلحة في القيام بأنشطة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولذلك لم يقدم أي دعم
تنظيم حلقة عمل لاستخلاص الدروس تتعلق ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور	نعم	وثقت العملية المختلطة الدروس المستفادة وعقدت جلسة مع البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن الدروس المستفادة من دعمها للبرنامج السابق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور
تنظيم حلقة عمل تقييمية على المستوى الاستراتيجي بشأن تحديد الأسلحة المدنية في دارفور	لا	كان من المقرر أصلاً أن تبدأ الأنشطة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ولكنها ألغيت فيما بعد تمشياً مع أحكام قرار مجلس الأمن 2559 (2020)
تنظيم حلقتي عمل بشأن التعافي النفسي والاجتماعي للمقاتلين السابقين، تشملان حلقة عمل لصالح مسؤولين من مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومن حكومة السودان، وحلقة عمل لتدريب المدربين لصالح الأفراد الميدانيين التابعين للمفوضية وسلطات ولايات دارفور	لا	كان من المقرر أصلاً أن تبدأ الأنشطة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ولكنها ألغيت فيما بعد تمشياً مع أحكام قرار مجلس الأمن 2559 (2020)

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	كان من المقرر أصلاً أن تبدأ الأنشطة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ولكنها ألغيت فيما بعد تمشياً مع أحكام قرار مجلس الأمن 2559 (2020)	تنظيم حلقتي عمل لبناء القدرات بشأن إدماج منظور جنساني في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتنظيم حلقة عمل لصالح موظفي مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والوزارات التنفيذية المعنية التابعة للولايات في منطقة جبل مرة الكبرى؛ وحلقة عمل لصالح القيادات النسائية في منظمات/مجموعات المجتمع المدني، مع التركيز على إدماج المقاتلات السابقات
تنفيذ 6 مشاريع لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، ومشروعين لأمن المجتمعات المحلية وتحديد الأسلحة في منطقة جبل مرة الكبرى	لا لم تبدأ الأنشطة لأن العملية ركزت على الأنشطة المقررة التي بدأت خلال الفترة السابقة، ولكنها لم تكتمل بسبب القيود ذات الصلة بكوفيد-19		

#### العنصر 4: الدعم

113 - إن عنصر الدعم مكلف بتقديم خدمات تتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية لدعم تنفيذ ولاية العملية عن طريق تحقيق الناتج ذات الصلة، وإدخال تحسينات على الخدمات وزيادة الكفاءة. وقُدِّم الدعم لقوام متوسطه 20 من المراقبين العسكريين و 107 3 من أفراد الوحدات العسكرية و 339 من أفراد شرطة الأمم المتحدة و 1 243 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و 402 من الموظفين الدوليين و 754 من الموظفين الوطنيين و 83 من الموظفين المؤقتين و 57 من متطوعي الأمم المتحدة و 4 من الأفراد المقدمين من الحكومات. وشمل الدعم المقدم تنفيذ البرامج المتعلقة بالسلوك والانضباط وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة شؤون الموظفين، وخدمات الإدارة المالية، والرعاية الصحية، وتشديد منشآت المكاتب والإقامة وصيانتها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل الجوي والسطحي، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وتوفير الخدمات الأمنية على نطاق العملية المختلطة برمتها.

#### الإنجاز المتوقع 4-1: تزويد العملية المختلطة بخدمات دعم سريعة وفعالة وتتسم بالكفاءة والمسؤولية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
4-1-1 النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (باستثناء البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي/إجلاء المصابين) (2019/2018: 94 في المائة؛ 2020/2019: 69 في المائة؛ 2021/2020: 90 ≤ في المائة)	استخدمت العملية 65,9 في المائة من ساعات الطيران المعتمدة. ويعزى انخفاض عدد ساعات الطيران المستخدمة عما كان مقرراً إلى إغلاق مواقع الأفارقة التابعة للعملية وإنهاء عقود العتاد الجوي تدريجياً بعد انتهاء الولاية في كانون الأول/ديسمبر 2020
4-1-2 متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية الشاغرة المأذون بها (2019/2018: 10,2 في المائة؛ 2020/2019: 9 في المائة؛ 2021/2020: 9 في المائة ± 2 في المائة)	بلغ متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية الشاغرة المأذون بها 9,3 في المائة. ويعزى ارتفاع معدل الشواغر عما كان مقرراً إلى انتهاء خدمة أفراد العملية المختلطة وانتهاء عمليات التوظيف خلال الفترة من

1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 في إطار التحضير  
للخفض التدريجي للعملية وتصفيته

4-1-3 متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات  
(2019/2018: 28 في المائة؛ 2020/2019: 26 في المائة؛  
2021/2020: 27 في المائة)

4-1-4 متوسط عدد الأيام التقييمية التي يستغرقها الاستقدام من قائمة  
المرشحين المقبولين، من تاريخ الإعلان عن الوظيفة حتى تاريخ اختيار  
المرشحين، للرتب من ف-3 إلى مد-1 ومن خ-3 إلى خ-7  
(2019/2018: 38؛ 2020/2019: 87؛ 2021/2020:  $\geq 75$ )

4-1-5 متوسط عدد الأيام التقييمية التي يستغرقها استقدام  
موظفين لشغل وظائف محددة، من تاريخ الإعلان عن الوظيفة  
حتى تاريخ اختيار المرشحين، للرتب من ف-3 إلى مد-1 ومن  
خ-3 إلى خ-7 (2019/2018: 105؛ 2020/2019: 154؛  
2021/2020:  $\geq 124$ )

4-1-6 الدرجة الإجمالية في سجل أداء الإدارة في مجال الإدارة  
البيئية (2019/2018: 64؛ 2020/2019: 66؛ 2021/2020:  
100)

4-1-7 النسبة المئوية لجميع الحوادث المتصلة بتكنولوجيا  
المعلومات والاتصالات التي تُسوى في إطار الأهداف المحددة  
للمشاكل ذات الأهمية الكبيرة والمتوسطة والمنخفضة (2019/2018:  
78 في المائة؛ 2020/2019: 84 في المائة؛ 2021/2020:  
 $\geq 95$  في المائة)

4-1-8 درجة التقييم الإجمالية في الرقم القياسي للأداء في إدارة  
الممتلكات الذي وضعته إدارة الدعم العملياتي استناداً إلى 20 مؤشراً  
أساسياً للأداء (2019/2018: 1 511؛ 2020/2019:  $\leq 1 341$ ؛  
2021/2020:  $\leq 1 800$ )

4-1-9 الانحراف عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة  
وتوقيت الشراء (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: لا ينطبق؛  
2021/2020:  $\geq 20$  في المائة)

يُعزى انخفاض النسبة عما كان مقرراً أساساً إلى اقتصار الأنشطة على  
دعم البعثة المتكاملة بسبب تخفيض العملية وإغلاق مواقع الأفرقة

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

4-1-10 النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم المتحدة تستوفي المعايير في 30 حزيران/يونيه، 2021، كان 100 في المائة من أفراد الوحدات يقيمون في مبانٍ تابعة للأمم المتحدة تستوفي المعايير	مذكرات التقاهم (2019/2018: 100 في المائة؛ 2020/2019: 100 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة)
4-1-11 امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة لحصص الإعاشة من حيث تسليمها وجودتها وإدارة المخزون (2019/2018: 99 في المائة؛ 2020/2019: 99 في المائة؛ 2021/2020: 95 في المائة)	حققت العملية المختلطة امتثالاً بنسبة 95 في المائة لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بتسليم حصص الإعاشة وجودتها وإدارة المخزون

## الناتج المقررة

## الناتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

## تحسين الخدمات

تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تمشياً مع الاستراتيجية البيئية للإدارة	نعم	تتماشى خطة العمل البيئية للعملية المختلطة مع الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم العملياتي، المصممة خصيصاً من أجل خفض التدريجي للعملية الذي كان يهدف إلى زيادة كفاءة الاستخدام المستدام للموارد إلى أقصى حد وتقليل الأثر البيئي للعملية على البلد المضيف إلى أدنى حد ممكن
وتشمل الإنجازات الرئيسية للعملية خلال الفترة وضع استراتيجية إغلاق المواقع البيئية وتنظيفها المستمدة من إدارة الدعم العملياتي والمبادئ التوجيهية البيئية الخاصة بالعملية. وتم تنظيف 14 موقعاً وتسليمها بما في ذلك المقر السابق للعملية، بعد تصديق حكومة السودان عليها. وبالإضافة إلى ذلك، تخلصت العملية المختلطة من 240 650 كيلوغراماً من النفايات الإلكترونية، وحوالي 25 358 كيلوغراماً من معدات الحماية البالسنتية، وحوالي 52 932 كيلوغراماً من مختلف المنتجات الكيميائية، وحوالي 5 200 كيلوغراماً من النفايات الطبية، و 25 200 كيلوغراماً من السجلات الورقية غير المرغوب فيها، و 6 000 من الفرشات المستعملة، وأصلحت 130 أسطوانة من اسطوانات غاز التبريد R-22. وعلاوة على ذلك، قامت العملية المختلطة بمعالجة (تخصيب) حوالي 636 متراً مكعباً من التربة الملوثة بالنفط والديزل، وتركيب وتشغيل محطة ترميد طبية حيوية في مستشفى الفاشر للولادة كهدية لحكومة السودان، وواصلت رصد مستويات المياه الجوفية		

في الفاشر وزالنجي، وقامت بإنتاج 550 شتلة أشجار والتبرع بـ 300 منها إلى جامعة الفاشر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لري الأشجار ومكافحة الغبار؛ واستبدلت وحدات الاغتسال بوحدات اغتسال عالية الكفاءة في استهلاك المياه ومزودة بسخانات مياه تعمل بالطاقة الشمسية، وإضاءة مستشعرة للحركة، واستبدلت مكيفات الهواء الموجودة بأخرى موفرة للطاقة، وقامت بتيسير زيارة تقنية واحدة لفريق وحدة الدعم البيئي التقني التابع لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا

تمكنت العملية المختلطة من دعم تنفيذ استراتيجية إدارة الدعم العملياتي ومخططها بشأن إدارة سلسلة الإمداد. وفي هذا الصدد، أنجزت العملية التحقق من المخزون وحصر أوجه التضارب. ونفذ نهج مماثل لاستكمال عمليات التحقق ذات الصلة في مواقع الأفرقة والقطاعات الجاري إغلاقها، لضمان حصر جميع الأصول وإنهاء إجراءات شطبها والتصرف فيها على النحو المقرر

نعم دعم تنفيذ استراتيجية الإدارة ومخططها بشأن إدارة سلسلة الإمداد

### خدمات الطيران

جرى تشغيل وصيانة ما يلي: طائرتان ثابتتا الجناحين و 8 طائرات مروحية

نعم تشغيل وصيانة 10 طائرات (طائرتان ثابتتا الجناحين، و 8 طائرات مروحية)

وتم تخفيض عدد الطائرات المروحية إلى 6 طائرات في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2021. وخلال حزيران/يونيه 2021، قامت العملية بتشغيل وصيانة طائرتين ثابتتي الجناحين وطائرتين مروحيتين

ولم يتجاوز عدد ساعات طيران أربع طائرات مروحية عسكرية متمركزة في العملية المختلطة 29 ساعة لنقلها من العملية المختلطة إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

تم إكمال 688 3 ساعة طيران (190 ساعة باستخدام طائرات ثابتة الجناحين و 498 ساعة باستخدام طائرات مروحية) من مقدمي خدمات تجاريين لجميع أنواع الخدمات، بما في ذلك ما يتصل بالركاب، والبضائع، والدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي

نعم توفير ما مجموعه 5 588 ساعة طيران مقررة من مقدمي خدمات تجاريين لجميع أنواع الخدمات، بما في ذلك ما يتصل بالركاب، والبضائع، والدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

## النواتج المقررة

ويعزى انخفاض عدد الساعات عما كان مقرراً إلى التشغيل المحدود للطائرات بسبب القيود المفروضة على حركة الطائرات في سياق جائحة كوفيد-19 في السودان

الإشراف على معايير سلامة الطيران لما عدده 10 طائرات و 14 مطاراً وموقعاً لهبوط الطائرات

نعم تولت العملية المختلطة الإشراف على التقيد بمعايير سلامة الطيران فيما يتعلق بما يلي:

10 طائرات

14 مطارا وموقعا للهبوط (11 موقعا للهبوط و 3 مطارات (الفاشر ونبالا والخرطوم)

وكانت جميع المواقع المبلغ عنها قيد الاستخدام حتى كانون الأول/ديسمبر 2020، وبعد ذلك تم إغلاق تدريجي لمواقع الأفرقة المختلفة، وبالتالي لم تكن هناك حاجة للإشراف في تلك المواقع. وبنهاية حزيران/يونيه، لم يكن قد تبقى قيد استخدام العملية سوى مطاري الفاشر والخرطوم

## خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

تقديم خدمات الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة لميزانية قدرها 474,0 مليون دولار، تمشيا مع السلطة المفوضة

نعم تم رصد اعتماد بمبلغ 484,7 مليون دولار، تمشيا مع السلطة المفوضة ومجموع الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020. وتستند النفقات الفعلية المبلغ عنها إلى الاعتماد النهائي للعملية المختلطة وقدره 477,3 مليون دولار

## خدمات الموظفين المدنيين

تقديم خدمات الموارد البشرية إلى موظفين مدنيين مأذون بهم يصل عددهم إلى 1 564 فرداً (527 موظفاً دولياً، و 872 موظفاً وطنياً، و 97 موظفاً في وظائف مؤقتة، و 68 متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والسفر، والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، والتدريب، وإدارة أداء الموظفين، تمشياً مع السلطة المفوضة

نعم قدمت العملية خدمات الموارد البشرية إلى ما متوسطه 1 296 موظفاً مدنياً يتألفون من: 402 من الموظفين الدوليين، و 754 من الموظفين الوطنيين، و 83 من الموظفين المؤقتين من فئة الخدمات العامة، و 57 من متطوعي الأمم المتحدة

نجحت العملية المختلطة في إدارة خدمات الموارد البشرية ودعم الموظفين المدنيين، بما في ذلك استحقاقات الموظفين، والإجازات، والتعيينات، والتوظيف، والتدريب، وأداء الموظفين، وغير ذلك من مهام الدعم المتصلة بالموظفين، بما يتماشى مع السلطة المفوضة. ولكن عملاً بالقرار 2559 (2020) الذي أنهى مجلس الأمن بموجبه ولاية العملية، ركزت خدمات الموظفين المدنيين على إنهاء خدمة الموظفين وإعادةتهم إلى الوطن وتنسيبهم. ويعزى انخفاض عدد الموظفين المشمولين



بالدعم إلى خفض التدريجي للعملية بالتزامن مع إنهاء خدمة الموظفين في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2021

### خدمات المرافق والبنى التحتية والخدمات الهندسية

تقديم خدمات الصيانة والتوصيل لجميع المواقع التابعة للبعثة	نعم	قُدمت خدمات الصيانة والتوصيل لـ 23 موقعا
تنفيذ 5 مشروعات من مشاريع التشييد والتجديد والتعديل	أنجز جزئيا	يعزى انخفاض عدد مشاريع التشييد إلى إلغاء مشاريع التشييد التي كان مقررا أن تضطلع بها العملية المختلطة خلال فترة خفضها التدريجي أو تقليص حجمها، بما في ذلك تشييد ساحة إدارة النفايات في زالنجي ومواقع إلقاء النفايات في زمزم ونيالا. وألغيت أيضا أنشطة التجديد والتعديل المقررة في مكتب الاتصال التابع للعملية في الخرطوم بسبب خفض التدريجي للعملية المختلطة والتحضير لتصفيتها
تشغيل وصيانة 1 369 من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة	نعم	قُدمت خدمات الصيانة والتوصيل إلى 1 369 من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة و 23 مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات في النصف الأول من السنة المالية وحتى 30 حزيران/يونيه 2021، انخفض عدد المولدات الكهربائية العاملة إلى 47 مولدا بسبب خفض التدريجي للعملية المختلطة والتحضير لتصفيتها
تشغيل وصيانة مرافق الإمداد بالمياه المملوكة للأمم المتحدة ومرافق معالجتها (بما في ذلك 18 محطة لمعالجة المياه والنفايات و 36 بئرا)	نعم	قامت العملية بتشغيل وصيانة 18 محطة لمعالجة المياه والنفايات و 36 بئرا في النصف الأول من السنة المالية ومع خفض التدريجي لمواقع الأفرقة وإغلاقها، لم يتبق لدى العملية المختلطة سوى 6 محطات لمعالجة المياه والصرف الصحي و 7 آبار في نهاية حزيران/يونيه 2021
توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 23 موقعا	نعم	قدمت العملية خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 23 موقعا في النصف الأول من السنة المالية. ومع الإغلاق التدريجي للمواقع المختلفة، ظل عدد المواقع التي تم توفير الخدمات فيها ينخفض شهرا بعد شهر في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2021. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، لم يكن هناك سوى 3 مواقع في حالة تشغيل وبحاجة إلى هذه الخدمات

الناتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

## الناتج المقررة

## خدمات إدارة الوقود

إدارة توريد وتخزين 23,4 مليون لتر من الوقود (5 ملايين لتر للمعدات الجوية، و 1,8 مليون لتر للنقل البري، و 16,6 مليون لتر للمولدات وغيرها من المرافق) والزيوت ومواد التشحيم على نطاق نقاط التوزيع ومرافق التخزين

قامت العملية بإدارة توريد وتخزين 13,2 مليون لتر للمولدات الكهربائية وغيرها من المرافق، و 1,4 مليون لتر للنقل البري و 4,1 ملايين لتر للمعدات الجوية ومواد التشحيم عبر نقاط التوزيع ومرافق التخزين

ويعزى انخفاض الاستهلاك في مختلف فئات الوقود إلى إنهاء الولاية وإغلاق مواقع الأفرقة، وانتهاء خدمة الموظفين، وإعادة الأفراد النظاميين إلى أوطانهم

## تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية

توفير ودعم 1 877 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة باليد، و 783 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة للمركبات، و 35 من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات المحطات القاعدية

وفرت العملية المختلطة الصيانة والدعم لـ 1 750 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة باليد و 672 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة للمركبات و 16 محطة قاعدية. ويعزى انخفاض الاحتياجات إلى وقف تشغيل المعدات غير الصالحة للاستعمال والخفض التدريجي للعملية بالتزامن مع التخفيض التدريجي في عدد الموظفين

تشغيل وصيانة مرفق واحد للبث الإذاعي

قامت العملية المختلطة بصيانة مرفق واحد للبث الإذاعي وقدمت الدعم التقني له

تشغيل وصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك محور اتصالات واحد لمحطة أرضية و 34 محطة طرفية دقيقة الفتحات، و 78 مقسماً هاتفياً، و 109 وصلات تعمل بالموجات الدقيقة، وكذلك توفير خطط لخدمات الهواتف المحمولة

تولت العملية المختلطة تشغيل وصيانة 34 نظاماً من نظم الوحدات الطرفية الدقيقة الفتحات و 54 مقسماً هاتفياً و 95 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة للاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات. ويعزى انخفاض عدد المعدات التي تم تشغيلها وصيانتها، بما في ذلك وقف تشغيل محور اتصالات لمحطة أرضية، إلى تغيير طوبولوجيا شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متشياً مع خفض التدريجي للعملية

توفير ودعم 2 101 من الأجهزة الحاسوبية و 239 طابعة لقوام متوسطه 2 106 مستعملين نهائيين ومدنيين ونظاميين، بالإضافة إلى تركيب 106 من الأجهزة الحاسوبية و 13 طابعة، لتوفير خدمات الربط لأفراد الوحدات وكذلك خدمات مشتركة أخرى

تولت العملية المختلطة توفير ودعم 1 759 جهازاً حاسوبياً و 186 طابعة لقوام متوسطه 2 106 مستعملين نهائيين مدنيين ونظاميين، بالإضافة إلى تركيب 95 جهازاً حاسوبياً و 11 طابعة لتوفير خدمات الربط لأفراد الوحدات، وخدمات مشتركة أخرى. ويعزى انخفاض الموجودات من الأجهزة الحاسوبية عما كان مدرجاً في الميزانية إلى وقف تشغيل المعدات غير الصالحة للاستعمال والخفض التدريجي للعملية المختلطة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
دعم وصيانة 35 من الشبكات المحلية والشبكات الواسعة النطاق في 89 موقعا	نعم	قدمت العملية المختلطة خدمات الدعم والصيانة إلى 35 من الشبكات المحلية والشبكات الواسعة النطاق في 85 موقعا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعزى التغير في الاحتياجات إلى تغير في طوبولوجيا شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب الخفض التدريجي للعملية المختلطة
تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي مساحة 350 000 كيلومتر مربع، وتعهّد طبقات المعلومات الطبوغرافية والمواضيعية، وإعداد 1 785 خريطة	نعم	أجري تحليل لبيانات جغرافية مكانية غطت مساحة 350 000 كيلومتر مربع. وإضافة إلى ذلك، تعهدت البعثة طبقات من المعلومات الطبوغرافية والمواضيعية وأعدت 762 خريطة. ويعزى انخفاض الاحتياجات عما كان مقررًا إلى الخفض التدريجي للعملية في النصف الثاني من السنة المالية
<b>الخدمات الطبية</b>		
تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (عيادة واحدة من المستوى الأول ومستشفيان من المستوى الأول المعزز)، وتقديم الدعم إلى المرافق الطبية المملوكة للوحدات (24 عيادة من المستوى الأول، ومستشفى واحد من المستوى الثاني المعزز) في 16 موقعا، والإبقاء على ترتيبات تعاقدية مع مستشفيين آخرين من المستوى الثالث في الخرطوم	نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (عيادة واحدة من المستوى الأول ومستشفيان من المستوى الأول المعزز)، وتقديم الدعم إلى المرافق الطبية المملوكة للوحدات (24 عيادة من المستوى الأول، ومستشفى واحد من المستوى الثاني المعزز) في 16 موقعا، وأبقت على الترتيبات التعاقدية مع مستشفيين آخرين من المستوى الثالث في الخرطوم
تعهد ترتيبات الإجلاء الطبي المقدمة إلى 4 مستشفيات من المستوى الرابع في 4 مواقع خارج منطقة البعثة (الإمارات العربية المتحدة وجنوب أفريقيا وكينيا ومصر)	نعم	قامت العملية بتعهّد ترتيبات الإجلاء الطبي المقدمة إلى 4 مستشفيات من المستوى الرابع في 4 مواقع خارج منطقة البعثة (الإمارات العربية المتحدة وجنوب أفريقيا وكينيا ومصر)
<b>خدمات الأفراد النظاميين</b>		
توفير خدمات التمرّكز والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام أقصاه 6 550 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم (49 مراقبا عسكرياً، و 135 من ضباط الأركان العسكريين، و 866 3 من أفراد الوحدات، و 760 من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و 1 740 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة) و 6 من الأفراد المقدمين من الحكومات	نعم	قامت العملية المختلطة بتوفير خدمات التمرّكز والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام متوسطه 6 288 من الأفراد النظاميين المنتشرين تألف من: 20 مراقبا عسكرياً، و 83 من ضباط الأركان العسكريين، و 866 3 من أفراد الوحدات العسكرية، و 339 من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و 1 243 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة

النواتج المقررة	الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
تنفيذ عمليات تفتيش وتحقيق وإبلاغ في مجال الامتثال المتصل بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي فيما يخص 22 من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة	نعم	قامت العملية المختلطة بتفتيش المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي وتحقيق منها، والإبلاغ عنها فيما يخص 22 من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في 15 موقعا من مواقع الأفرقة، قبل إعادة الوحدات إلى بلدانها الأصلية
توفير وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام متوسطه 3 866 من أفراد الوحدات العسكرية و 1 636 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة	نعم	قامت العملية المختلطة بتوفير وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام متوسطه 3 107 من أفراد الوحدات العسكرية و 1 243 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة
تقديم الدعم لتجهيز المطالبات، بما في ذلك طلبات السفر في مهام رسمية والاستحقاقات، لقوام متوسطه 4 050 من الأفراد العسكريين و 2 500 من أفراد الشرطة و 6 من الأفراد المقدمين من الحكومات	نعم	قامت العملية بتجهيز المطالبات، بما في ذلك طلبات السفر في مهام رسمية والاستحقاقات، لقوام متوسطه 3 127 من الأفراد العسكريين و 1 582 من أفراد الشرطة و 4 من الأفراد المقدمين من الحكومات
خدمات إدارة المركبات والنقل البري		
تشغيل وصيانة 1 157 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (بما فيها 575 مركبة ركاب خفيفة، و 272 مركبة للأغراض الخاصة، و 8 سيارات إسعاف، و 15 مركبة مدرعة، و 287 من المركبات المتخصصة والمقطورات والملحقات الأخرى)، من خلال ورشتين رئيسيتين و 7 مرافق تصليح في 9 مواقع، وتوفير رحلات مكوكية يومية على مدار الأسبوع لنقل أفراد الأمم المتحدة داخل منطقة البعثة	نعم	قامت العملية بتشغيل وصيانة 1 157 مركبة مملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك 575 مركبة ركاب خفيفة، و 272 مركبة للأغراض الخاصة، و 8 سيارات إسعاف، و 15 مركبة مدرعة، و 287 من المركبات المتخصصة والمقطورات والملحقات الأخرى في ورشتين رئيسيتين و 7 مرافق تصليح في 9 مواقع ومع خفض التدريجي للعملية، شهد عدد المركبات ومعدات المركبات انخفاضا تدريجيا، وبنهاية حزيران/يونيه 2021، كان لدى العملية المختلطة 244 من المركبات ومعدات المركبات وقامت العملية المختلطة بتوفير رحلات نقل مكوكية يومية على مدار الأسبوع لنقل أفراد الأمم المتحدة من أماكن إقامتهم إلى مواقع مكاتبهم ونقل أفراد الوحدات من معسكرات المرور العابر إلى عدة مطارات أثناء إعادة القوات إلى الوطن

## الأمن

توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة	نعم	تم توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة
توفير الحماية اللصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم	قُدمت خدمات الحماية اللصيقة على مدار الساعة إلى كبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى
إجراء تقييم للحالة الأمنية في المواقع على نطاق العملية المختلطة، بما في ذلك إجراء مسح تشمل 120 مكان إقامة	نعم	أُجريت تقييمات للحالة الأمنية، بما في ذلك إجراء مسح لـ 37 من أماكن الإقامة. ويعزى انخفاض عدد أماكن الإقامة المشمولة بالتقييمات عما كان متوقعا إلى إغلاق مواقع الأفرقة تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2559 (2020) الذي أذن فيه المجلس بالخفض التدريجي للعملية وتصفيته لاحقا
تنظيم ما مجموعه 1 084 دورة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة، وتوفير تدريب توجيهي في مجال الأمن وتدريبات/تمارين أولية بشأن مكافحة الحرائق لجميع أفراد البعثة الجدد	نعم	نظمت العملية المختلطة 520 دورة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ وقامت بتوفير تدريب توجيهي في مجال الأمن وتدريبات وتمارين أولية بشأن مكافحة الحرائق لجميع أفراد البعثة الجدد. ويعزى انخفاض عدد الدورات عما كان متوقعا إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 على التواصل وجها لوجه إلى جانب دخول العملية حاليا في مرحلة خفض التدريجي والتصفية

## السلوك والانضباط

تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه إلى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، من خلال الوقاية، بما يشمل التدريب، ورصد التحقيقات والإجراءات التأديبية	نعم	نفذت العملية المختلطة خطة عملها مع تعديلات بسيطة تتصل بكوفيد-19 لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين بين جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. ولتعزيز قدرات أفراد العملية الوافدين حديثا (أفراد الشرطة والأفراد العسكريين والموظفون المدنيون) على معالجة المسائل المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، حصل ما نسبته مائة في المائة منهم على تدريب توجيهي على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، باستخدام تطبيق للتداول بالفيديو. ونظمت العملية المختلطة دورات تدريب توجيهي ودورات تدريب لتجديد المعلومات عن طريق تطبيق Teams للتداول بالفيديو لتدريب 423 فردا من أفراد العملية خلال الفترة 2021/2020. وأجرت العملية المختلطة أيضا 23 تقييما لمخاطر سوء السلوك في عدد من مواقع الأفرقة لتحديد بشكل استباقي المخاطر المحتملة المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وغيرهما من
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

الناتج المنجز  
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

الناتج المقررة

أشكال سوء السلوك. وقد اتخذت إجراءات مناسبة للحد من جميع المخاطر المحددة وعلاجها. وتولت فرقة العمل المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة للعملية رصد تنفيذ الخطة واستعراضه عن كثب كل ثلاثة أشهر خلال المرحلة السابقة للخفض التدريجي للعملية.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة مرافق توفر لجميع أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص الطوعيين والسريين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، ونفذت برامج لتوعية جميع أفراد البعثة بشأن هذا الفيروس، بما في ذلك التوعية عن طريق الأقران

نعم

تشغيل وصيانة مرافق توفر لجميع أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص الطوعيين والسريين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، وتنفيذ برامج لتوعية جميع أفراد البعثة بشأن هذا الفيروس، بما في ذلك التوعية عن طريق الأقران

## ثالثاً - أداء الموارد

## ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ وتمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021)

الفرق					
المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية		
(1)	(2)	(2)-(1)=(3)	(1)÷(3)=(4)		
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
974,5	1 105,6	(131,1)	(13,5)	المراقبون العسكريون	
129 125,0	129 282,9	(157,9)	(0,1)	الوحدات العسكرية	
15 401,6	16 823,0	(1 421,4)	(9,2)	شرطة الأمم المتحدة	
53 285,7	51 470,9	1 814,8	3,4	وحدات الشرطة المشكّلة	
198 786,8	198 682,4	104,4	0,1	المجموع الفرعي	
الموظفون المدنيون					
142 615,7	137 834,2	4 781,5	3,4	الموظفون الدوليون	
43 186,9	44 924,6	(1 737,7)	(4,0)	الموظفون الوطنيون	
3 612,7	5 202,3	(1 589,6)	(44,0)	متطوعو الأمم المتحدة	
8 207,2	7 319,9	887,3	10,8	المساعدة المؤقتة العامة	
168,6	175,6	(7,0)	(4,1)	الأفراد المقدمون من الحكومات	
197 791,1	195 456,6	2 334,5	1,2	المجموع الفرعي	
التكاليف التشغيلية					
—	—	—	—	مراقبو الانتخابات المدنيين	
120,6	150,0	(29,4)	(24,4)	الخبراء الاستشاريون	
1 648,3	1 459,6	188,7	11,4	السفر في مهام رسمية	
16 733,2	15 768,5	964,7	5,8	المرافق والبنى التحتية	
1 625,2	1 518,5	106,7	6,6	النقل البري	
25 805,4	26 983,9	(1 178,5)	(4,6)	العمليات الجوية	
18,5	18,5	—	—	العمليات البحرية	
10 332,6	9 149,3	1 183,3	11,5	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
1 769,4	1 342,5	426,9	24,1	الخدمات الطبية	
—	—	—	—	المعدات الخاصة	
30 056,0	26 813,0	3 243,0	10,8	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
—	—	—	—	المشاريع السريعة الأثر	
88 109,2	83 203,8	4 905,4	5,6	المجموع الفرعي	
484 687,1	477 342,8	7 344,3	1,5	إجمالي الاحتياجات	

الفئة	الفرق		
	المخصصات (1)	النفقات (2)	المبلغ (3)-(1)=(4) النسبة المئوية (1)÷(3)=(4)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	22 025,5	19 078,4	2 947,1
صافي الاحتياجات	462 661,6	458 264,4	4 397,2
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—
مجموع الاحتياجات	484 687,1	477 342,8	7 344,3

## باء - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات

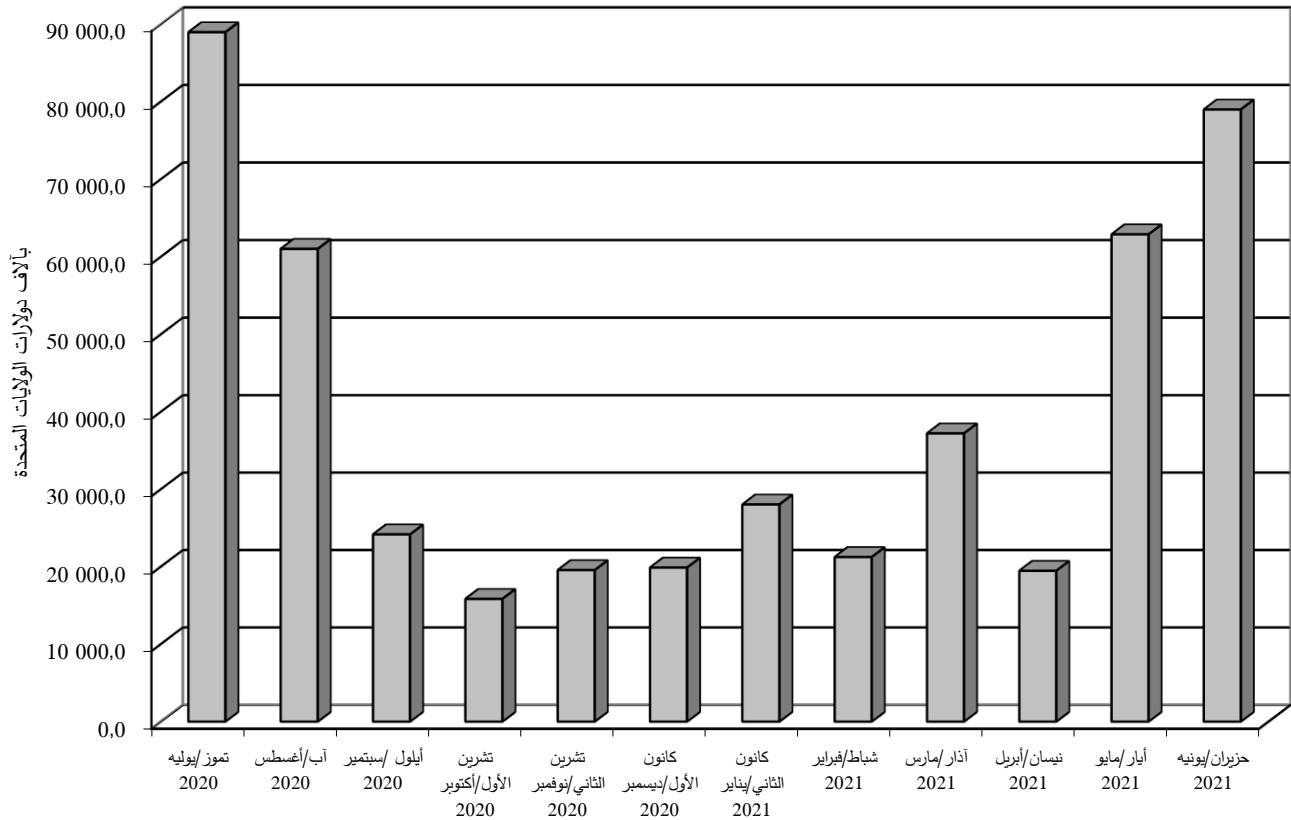
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	198 786,8	—	198 786,8
ثانيا - الموظفون المدنيون	197 791,1	—	197 791,1
ثالثا - التكاليف التشغيلية	88 109,2	—	88 109,2
المجموع	484 687,1	—	484 687,1
النسبة المئوية للموارد المعاد توزيعها قياساً إلى مجموع الاعتمادات			
			—

114 - لم تحدث أي عمليات إعادة توزيع للموارد فيما بين المجموعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.



## جيم - نمط الإنفاق الشهري



115 - يُعزى ارتفاع الإنفاق في تموز/يوليه وفي آب/أغسطس 2020 عما كان مقرراً في الأساس إلى إنشاء التزامات لسداد تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة بالمعدلات القياسية والمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات والمعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي على أساس توافر النقدية للعملية. ويعزى ارتفاع مستوى النفقات في آذار/مارس وأيار/مايو وحزيران/يونيه 2021 أساساً إلى إنشاء التزامات وتوفير مدفوعات تتعلق بإعادة الأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات إلى أوطانهم، فضلاً عن إنهاء خدمة الموظفين المدنيين.

## دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
533,0	إيرادات الاستثمار
2 002,5	إيرادات أخرى/متنوعة
—	التبرعات النقدية
—	تسويات الفترات السابقة
9 073,2	إلغاء التزامات الفترة السابقة
<b>11 608,7</b>	<b>المجموع</b>

## هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة		
	المعدات الرئيسية		
22,808,8	الوحدات العسكرية		
12,428,0	وحدات الشرطة المشكّلة		
35 236,8	المجموع الفرعي		
	الاكتفاء الذاتي		
12 088,2	الوحدات العسكرية		
5 117,4	وحدات الشرطة المشكّلة		
17 205,6	المجموع الفرعي		
52 442,4	المجموع		
العوامل المنطبقة على البعثة	النسبة المئوية	تاريخ النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
معامل الظروف البيئية البالغة القسوة	2,6	1 تموز/يوليه 2017	حزيران/يونيه 2017
معامل اللوجستيات وأحوال الطرق	3,8	1 تموز/يوليه 2017	حزيران/يونيه 2017
معامل العمل العدائي/التخلي القسري	3,7	1 تموز/يوليه 2017	حزيران/يونيه 2017
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
معامل النقل التزايدي	صفر إلى 3,75		

## واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
1 123,0	اتفاق مركز القوات <sup>(أ)</sup>
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
<b>1 123,0</b>	<b>المجموع</b>

(أ) تشمل قيمة الأراضي التي أسهمت بها حكومة السودان (73 600 دولار)، وحقوق الهبوط في المطار (301 900 دولار)، وحقوق الركوب/النزول في الموانئ البحرية (379 200 دولار)، ورسوم التردد الراديوي (112,4 دولار)، وتسجيل المركبات (255 900 دولار).

## رابعاً - تحليل الفروق<sup>(1)</sup>

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(131,1)	(13,5)	المراقبون العسكريون

116 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى زيادة بدل الإقامة المقرر للبعثة المدفوع للمراقبين العسكريين للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 عما كان مدرجا في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(157,9)	(0,1)	الوحدات العسكرية

117 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة تكلفة إعادة أفراد الوحدات العسكرية إلى أوطانهم بسبب ارتفاع أسعار الرحلات الجوية التجارية المستأجرة؛ و (ب) الاعتمادات المرسودة لتغطية مطالبات الوفاة والعجز التي وردت ولكن لم يتم تجهيزها بعد. كما قابلت الزيادة في الاحتياجات أساساً انخفاض الاحتياجات في إطار بند تسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية بسبب متوسط معدل الشغور الفعلي للوحدات العسكرية البالغ 9,5 في المائة مقابل المعدل البالغ صفر في المائة المدرج في الميزانية لفترةتي ولاية العملية وخفضها التدريجي.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(1 421,4)	(9,2)	شرطة الأمم المتحدة

118 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة بدل الإقامة المقرر للبعثة المدفوع لأفراد شرطة الأمم المتحدة للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 عما كان مدرجا في الميزانية؛ و (ب) زيادة الاحتياجات في إطار بند السفر لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن بسبب زيادة تكلفة السفر الجوي التجاري.

(1) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

## الفرق

بِأَلافِ الدُولارات	بِالنسبة المئوية
1 814,8	3,4
وحدات الشرطة المشكّلة	

119 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تكلفة شحن المعدات المملوكة للوحدات نتيجة لضرورة الاحتفاظ بوحدة شرطة مشكلة إضافية للتصفية، نظراً للتغير في تكوين وحدة الحراسة وكذلك لتجميع شحنات المعدات المملوكة لمختلف الوحدات الموجودة في نفس المنطقة. وقابلت انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند السفر لأغراض تركز وحدات الشرطة المشكلة وتتأهبها وإعادتها إلى الوطن بسبب ارتفاع تكاليف السفر الجوي، واعتماد حُصص لتغطية مطالبات الوفاة والعجز التي ورودت ولكن لم يتم تجهيزها بعد.

## الفرق

بِأَلافِ الدُولارات	بِالنسبة المئوية
4 781,5	3,4
الموظفون الدوليون	

120 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض المدفوعات المستحقة للموظفين عند انتهاء الخدمة عما كان مقرراً؛ و (ب) انخفاض مدفوعات بدل الخطر بسبب استعادة الموظفين من ترتيبات العمل عن بعد نتيجة لجائحة كوفيد-19 في المناطق التي لا تقدم فيها هذه المدفوعات. وقابلت انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة في الاحتياجات لتغطية تكاليف مرتبات الموظفين الدوليين الناجمة عن ارتفاع تسوية مقر العمل بنسبة 74 في المائة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه 2021 مقارنة بنسبة 70,1 في المائة في كانون الثاني/يناير 2021، عندما قدم الطلب الإضافي للحصول على موارد لتغطية تكاليف خفض التدرجي للعملية المختلطة.

## الفرق

بِأَلافِ الدُولارات	بِالنسبة المئوية
(1 737,7)	(4,0)
الموظفون الوطنيون	

121 - تعزى زيادة الاحتياجات في المقام الأول إلى المبالغ المدفوعة بأثر رجعي عن العمل الإضافي الذي تم أدائه خلال الفترة 2012-2014. وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض الاحتياجات من المرتبات، وبدلات الخطر، وتكاليف الموظفين العامة بسبب انخفاض المتوسط الفعلي للرتب والدرجات مقارنة بالمستوى المدرج في الميزانية، وبسبب التعجيل بإنهاء خدمة الموظفين الوطنيين نتيجة خفض التدرجي للعملية.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(1 589,6)	(44,0)
متطوعو الأمم المتحدة	

122 - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى رصد اعتماد لتغطية المدفوعات المستحقة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين وقت إعادتهم إلى أوطانهم. كما أن الزيادة في بدل معيشة المتطوعين بسبب الزيادة في مضاعف تسوية مقر العمل للسودان ساهمت في زيادة الاحتياجات.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
887,3	10,8
المساعدة المؤقتة العامة	

123 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض المدفوعات المستحقة للموظفين عند انتهاء خدمتهم عما كان مقررا بسبب ارتفاع عدد عمليات إعادة الانتداب إلى عمليات الأمم المتحدة الميدانية ومكاتبها الأخرى.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(29,4)	(24,4)
الخبراء الاستشاريون	

124 - تعزى زيادة الاحتياجات إلى إدراج النفقات المتصلة بسفر المتعاقدين الدوليين في إطار هذه الفئة من النفقات بدلا من إدراجها ضمن فئة اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، حيث كانت هذه الموارد مدرجة في الميزانية.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
188,7	11,4
السفر في مهام رسمية	

125 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض السفر داخل منطقة البعثة نتيجة لإلغاء الأنشطة الفنية التي تجرى بالحضور الشخصي وانخفاض عدد الرحلات الدولية بسبب القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
964,7	5,8

## المرافق والبنى التحتية

126 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى إنهاء الولاية، والتعجيل بإغلاق المعسكرات مما أدى إلى ما يلي: (أ) إلغاء مشاريع البناء وتقليص حجمها، حيث أعربت الحكومة المضيفة عن رغبتها في استلام مواقع الأفرقة المغلقة "كما هي" دون عمليات تجديد إضافية؛ و (ب) انخفاض الاحتياجات من الخدمات الأمنية ومن وقود مولدات الكهرباء بسبب التعجيل بإغلاق بعض المعسكرات.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
106,7	6,6

## النقل البري

127 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض في أسطول النقل البري للعملية المختلطة بمستوى أكبر مما كان متوقعا، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات أساسا في إطار بند تأمين المسؤولية؛ و (ب) استعمال قطع الغيار الموجودة بدلا من شراء أصناف جديدة.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(1 178,5)	(4,6)

## العمليات الجوية

128 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف استئجار الطائرات المروحية وتشغيلها بسبب الاعتماد على الدعم الجوي اعتمادا أكبر مما كان مقررا أثناء الخفض التدريجي للعملية المختلطة، وضرورة تغطية ساعات الطيران المضمونة؛ و (ب) ارتفاع تكلفة الوقود عما كان مقررا بسبب زيادة تكلفة اللتر الواحد وعدم كفاية وقود الطيران الموجود بالفعل في المخزون خلال فترة الخفض التدريجي للعملية المختلطة.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
1 183,3	11,5

## الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

129 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى الخفض التدريجي للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية المختلطة بوتيرة أسرع مما كان متوقعا، بسبب إنهاء ولاية العملية ووقف تشغيل عدد

من معدات تكنولوجيا المعلومات أكبر مما كان متوقعا في الأصل. كما ساهم إلغاء المناسبات الإعلامية أو تغيير شكلها في خفض الاحتياجات.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
426,9	24,1	الخدمات الطبية

130 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض الاحتياجات من اللوازم الطبية، بما فيها معدات الوقاية الشخصية، بسبب إنهاء ولاية العملية وما ترتب عليه من انخفاض الطلب الناجم عن انخفاض عدد الموظفين. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا ارتفاع عدد الحالات التي كانت تتطلب تدخلا طبيا عما كان مقررا.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
3 243	10,8	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

131 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف شحن الأصول المملوكة للأمم المتحدة عما كان متوقعا وزيادة عدد أصول العملية المختلطة التي نُقلت إلى عمليات ميدانية أخرى للأمم المتحدة على حساب المكتب المتلقي، أو التي تم إهداؤها إلى السلطات المحلية أو بيعها محليا، عما كان متوقعا؛ (ب) إلغاء عدد من الأنشطة البرنامجية للعملية المختلطة بسبب إنهاء ولايتها؛ (ج) انخفاض الطلب على خدمات المتعاقدين الأفراد بسبب إغلاق مواقع الأفرقة التابعة للعملية والاعتماد على القدرات القائمة للعملية.

## خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

132 - يرد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ 7 344 300 دولار المتعلق بالفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021، البالغة 11 608 700 دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (533 000 دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (2 002 500 دولار)، ومن إلغاء التزامات الفترة السابقة (9 073 200 دولار).

سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبتة في قرارها 251/75 جيم، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية

ألف - الجمعية العامة

(القرار 251/75 جيم)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل الحفاظ على الطابع الثلاثي للعملية المختلطة خلال فترة التصفية (الفقرة 8)

تم الحفاظ على الطابع الثلاثي للعملية طوال الفترة الزمنية المحددة لها، عن طريق الاجتماعات المشتركة وآليات الإبلاغ، فضلا عن التخطيط وتعيين كبار موظفيها. وخلال فترة الخفض التدريجي، قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعدة زيارات إلى السودان لتقييم الحالة وأنشطة العملية. ومؤخرا، جرت زيارة لمسؤولي الاتحاد الأفريقي في 31 آذار/مارس 2021. وتشاور رئيس العملية بانتظام مع رئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في السودان بشأن عمليات العملية المختلطة. وسيستمر التنسيق الثلاثي والمشاورات طوال فترة التصفية

وكذلك، باشر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في آب/أغسطس 2021، بناء على طلب مجلس الأمن، بإعداد دراسة مشتركة للدروس المستفادة من الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالبعثة المختلطة. وأنجزت الدراسة وقُدمت إلى مجلس الأمن (انظر S/2021/1099).

عملت العملية المختلطة بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وفريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان خلال فترة الخفض التدريجي. وفي 7 كانون الثاني/يناير 2021، أنشأت العملية المختلطة فريقا متكاملًا من مختلف الأقسام الفنية للعملية المختلطة، في إطار الترتيبات المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري، لتمكين كيانات فريق الأمم المتحدة القطري التي تتولى القيادة البرنامجية، من إنهاء ما تبقى من أنشطة التعاون البرنامجي. وقدم الفريق المتكامل الدعم لانتقال جميع الأنشطة المتبقية من عدة مسارات عمل، لا سيما تلك الموجودة في آلية مهام الاتصال في الولايات، من العملية المختلطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وعلاوة على ذلك، يسرت العملية المختلطة أيضا تبادل المعلومات وتحليلها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تشير إلى الطابع المختلط للعملية، وتؤكد في هذا الصدد أهمية ضمان التنسيق التام للجهود بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبلد المضيف خلال مرحلة خفض التدريجي للعملية (الفقرة 9)



وفي 28 شباط/فبراير 2021، عقد وكيل الأمين العام للدعم العملياتي خلال زيارته للسودان، جلسة مع رئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي، استعرضا خلالها استراتيجيات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الانتقالية بعد انتهاء ولاية العملية المختلطة

وقام وفد من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يضم 23 من كبار الشخصيات برئاسة سفير كينيا، جان نجيري كامو، بزيارة السودان في الفترة من 30 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2021، لتقييم عمليات خفض التدريجي الجارية للعملية المختلطة. والتقى المندوبون، خلال زيارتهم الميدانية إلى الفاشر في 31 آذار/مارس 2021، بوالي ولاية شمال دارفور، وقضوا بعد ذلك بعض الوقت في أبو شوك مع المشردين داخليا؛ وجرت مناقشات بشأن خروج العملية المختلطة والتأهب للانتقال. وعلاوة على ذلك، أجرى الوفد مناقشات مع قيادة العملية المختلطة في الفاشر. وأجريت مداوالات ختامية أيضا في الخرطوم مع ممثلي وزارة الخارجية، أثنى خلالها مجلس السلم والأمن على حكومة السودان لجهودها التعاونية المتواصلة دعما للخفض التدريجي للعملية المختلطة

وعلاوة على ذلك، عقدت العملية المختلطة حوارا ومفاوضات رفيعة المستوى تُوجت بتوقيع الاتفاق الإطارى بين الحكومة والعملية المختلطة بشأن تسليم مواقع وأصول أفرقة العملية واستخدامها في الأغراض المدنية حصرا، في 4 آذار/مارس 2021. وكانت ترتيبات التسليم والوثائق المرتبطة بها فيما يتعلق بمواقع الأفرقة التي يجري إغلاقها وتسليمها إلى مختلف ولايات دارفور بالنيابة عن حكومة السودان تستند إلى الاتفاق الإطارى الذي كان يكملها. وينص الاتفاق الإطارى على إنشاء لجان مناسبة على المستوى المركزي (فرقة العمل المشتركة) وعلى مستوى الولايات (اللجان التقنية) لتنسيق عملية التسليم مع العملية المختلطة، كما يكفل أن تتم، على النحو المناسب، إدارة مواقع الأفرقة وأصولها التي سلمتها العملية المختلطة واستخدامها وحصرها، مما يضمن الاستخدام النهائي لمواقع وأصول أفرقة العملية المختلطة السابقة في الأغراض المدنية، فضلا عن حمايتها المادية. ومن المتوقع أن يستمر هذا التنسيق مع هذه اللجان طوال عملية التصفية.

وتحقق التعاون مع حكومة السودان خلال فترة خفض التدريجي للبعثة بمقتضى الاتفاق المؤرخ 9 شباط/فبراير 2008 المبرم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان بشأن مركز العملية المختلطة كبعثة لحفظ السلام (اتفاق مركز القوات). وأنشأت حكومة السودان فرقة عمل

مشتركة باعتبارها آلية لتنسيق العمليات مع العملية المختلطة فيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية وتصفيته. كما تم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المضيفة ينص على أن تقوم العملية المختلطة بتقديم إشعارات دورية إلى وزارة خارجية السودان لكي تظل حكومة السودان على علم بالجدول الزمنية المقبلة للقوافل البرية، وتحركات الوحدات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة وعمليات نقلها وإعادتها إلى الوطن

اعتمدت العملية المختلطة نهجا قويا لردع سرقة الأصول (أو محاولة سرقتها) أثناء التصفية. وعولجت حالات السرقة أو محاولة السرقة بجدية، تمشيا مع سياسات الأمم المتحدة القائمة، باتخاذ إجراءات إدارية ضد الموظفين وغير الموظفين من أفراد العملية المختلطة، الذين ثبتت مشاركتهم في هذا التصرف المخالف للقانون

وقامت العملية المختلطة، لتأمين أصولها، بتحسين تدابير الأمن المادي، التي شملت تجميع الأصول في مواقع مختارة لتيسير إدارتها ورصدها، وزيادة الدوريات المتنقلة والراجلة في المعسكرات، وتحسين الإضاءة في المناطق المعرضة للخطر، لا سيما على طول السياج المحيط، وتنفيذ نظام صارم للعبور من البوابات

وفي حالات السرقة، تعاونت العملية المختلطة مع سلطات الشرطة للمساعدة في استرداد الأصول المسروقة. ونجح هذا التعاون في عدد من الحالات حيث تم استرداد الأصول المسروقة

لإدارة التصرف في الأصول خلال فترة الخفض التدريجي، أعيد تنشيط فرقة العمل المعنية بالخفض التدريجي للأصول التي شكلت سابقا. وشكلت العملية المختلطة أيضا وحدة مخصصة لإدارة الأصول، وأعادت تنظيم مهام إدارة الأصول ضمن ركيزة إدارة سلسلة الإمداد. وتمشيا مع سياسات الأمم المتحدة القائمة، قدمت قائمة الأصول، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بها وحالتها، إلى عمليات ميدانية أخرى. ونُقل عدد كبير من المعدات، بما في ذلك معدات الهندسة والنقل والأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعدات الطبية، إلى بعثات أخرى. أما المعدات المتبقية فقد أُرسلت إما إلى احتياطي الأمم المتحدة أو تم التخلص منها عن طريق بيعها إلى فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان، وبيعها تجاريا، وإهدائها، وتحويلها إلى خردة وتدميرها على النحو المطلوب. وشاركت الوحدات التقنية والمجلس المحلي لحصر الممتلكات في جميع الحالات، بينما أُحيلت بعض الحالات إلى مجلس حصر الممتلكات في مقر الأمم المتحدة

تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في خطط تصفية البعثات المقبلة تقييما للمخاطر، وتدابير لتخفيف المخاطر من أجل منع أي سرقة محتملة للأصول، وخطوات مناسبة لاسترداد الأصول المسروقة، وفقا للأحكام المناسبة من النظامين الأساسي والإداري للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية (الفقرة 11)

تشير إلى توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالتصرف في الأصول، وتطلب إلى الأمين العام أن يستعرض امتثال العملية المختلطة في هذا الصدد، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يحدد الأساليب المناسبة للتصرف في الأصول في امتثال تام للأنظمة والقواعد ذات الصلة (الفقرة 12)

اعتمدت العملية المختلطة نهجا قائما على تقييم المخاطر خلال فترة الخفض التدريجي. فقد أُعد سجل مستكمل للمخاطر يغطي فترة خفض التدريجي ووزع على جميع المديرين. واستُخدم السجل كأداة إدارية في تخطيط أنشطة خفض التدريجي وتنفيذها. وإضافة إلى ذلك، بغية ترسيخ إدارة المخاطر خلال فترة خفض التدريجي، يعمل رئيس وحدة إدارة المخاطر والامتثال كعضو في فريق إدارة التصفية

وواصلت العملية تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية بضمان عدم إضعافها أو تجاهلها خلال فترة التصفية الجارية حاليا. ولا يزال رصد الميزانية مجالا من مجالات التركيز الهامة. فاستخدام الميزانية يشكل جزءا من بنود التقارير الأسبوعية المقدمة إلى فريق إدارة التصفية

واصلت العملية المختلطة بذل قصارى جهدها لضمان تنفيذ توصيات الهيئات الرقابية في الموعد المحدد. واحتفظت العملية المختلطة بوحدة إدارة المخاطر والامتثال ضمن فريق التصفية حيث أنيط بها دور تيسير عمل الهيئات الرقابية ومتابعة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات. وفي إطار مؤشرات الأداء الرئيسية في عملية التصفية، تقدم وحدة إدارة المخاطر والامتثال تقارير منتظمة عن حالة التوصيات المفتوحة إلى رئيس العملية وفريق الإدارة العليا

واستنادا إلى أحكام قرار مجلس الأمن 2429 (2018) الذي يؤيد الأخذ بنهج شامل للمنظومة من أجل نقل بعض المهام الفنية إلى فريق الأمم المتحدة القطري، بدأت العملية المختلطة التعاون مع الفريق القطري، من خلال بذل جهود مشتركة في مجال التحليل والتخطيط والتنفيذ، لتقديم حلول مستدامة للعوامل الحاسمة المسببة للنزاع. ووضعت العملية المختلطة عددا من الموظفين في مواقع مشتركة مع الفريق القطري في عواصم ولايات دارفور الأربع لدعم تنفيذ الأنشطة في المجالات ذات الأولوية المحددة

واعتبارا من شباط/فبراير 2019، عقب إصدار الأمين العام التوجيه التخطيطي لتفعيل خفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفياتها، أنشئت خلية مشتركة للمرحلة الانتقالية معنية بتقديم الدعم التقني وتنسيق الانتقال. وقامت الخلية المشتركة برصد تنفيذ الأنشطة البرنامجية لوظائف الاتصال المنفذة ضمن مفهوم مهام الاتصال في الولايات بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وبرصد هذه الأنشطة والإبلاغ عنها. ونُقلت مهام الخلية المشتركة إلى الفريق المتكامل المكلف بالإشراف على إنجاز مهام الاتصال في الولايات والأنشطة البرنامجية الأساسية المتبقية

تشدد على أهمية نظام المساءلة في الأمانة العامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز إدارة المخاطر والشفافية والضوابط الداخلية في إدارة ميزانيات حفظ السلام، وذلك لتيسير تنفيذ الولايات، وأن يبلغ عن ذلك ضمن تقريره المقبل (الفقرة 13)

تشدد أيضا على أهمية الأداء العام للميزانية في عمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحسين الرقابة على أنشطة بعثات حفظ السلام وتنفيذ توصيات هيئات الرقابة المعنية، وفي هذا الصدد تقادي أوجه القصور في الإدارة والخسائر الاقتصادية المتصلة بها بهدف ضمان الامتثال التام للنظام المالي والقواعد المالية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتوجيهات الجمعية العامة وتوصياتها، وأن يبلغ عن ذلك في سياق تقارير الأداء (الفقرة 14)

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل اتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل الأنشطة المتبقية إلى حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، حسب الاقتضاء، وأن يبلغ عن ذلك ضمن تقرير الأداء النهائي (الفقرة 15)

وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2021، نظم الفريق المتكامل، إلى جانب وحدة بناء السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، مناسبات افتراضية مكنت جمهورا كبيرا من الاستفادة من الخبرة المواضيعية لموظفي العملية المختلطة الذين قدموا مجموعة واسعة من المواضيع، تتراوح بين حماية المدنيين وتسوية النزاعات وسيادة القانون ورصد حقوق الإنسان وعمل الشرطة في دارفور. وعلاوة على ذلك، يَسَّرت العملية المختلطة الوصول المباشر لموظفي البعثة المتكاملة إلى مجموعات البيانات الحالية لخلية التحليل المشتركة للبعثة التابعة للعملية المختلطة وذلك كتدبير من تدابير تبادل المعارف.

وجرى تدريب مختلف مؤسسات الدولة، بما فيها أجهزة الأمن السودانية، على مجالات مواضيعية مختلفة لتمكين حكومة السودان من تولي المسؤوليات التي كانت تضطلع بها العملية المختلطة سابقا؛ وشملت تلك المسؤوليات حماية المدنيين، وحقوق الإنسان والمرأة، وحماية الطفل، من بين مجالات مواضيعية أخرى

تم تنفيذ أنشطة التصرف في أصول العملية المختلطة وفقا لسياسات الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية القائمة لإدارة الأصول الصادرة عن مقر الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أصدر مدير دعم البعثة توجيهات بشأن التصرف في الأصول، بينما أصدر الممثل الخاص المشترك توجيهات بشأن تسليم مواقع الأفرقة. وتمشيا مع هذه المبادئ التوجيهية، قامت أفرقة التفتيش المشتركة بالتحقق المادي من الأصول والبنى التحتية لكل موقع وأعدت قائمة مفصلة بجميع الأصول. وأُطلعت العمليات الميدانية الأخرى التابعة للأمم المتحدة على قائمة الأصول لنقلها المحتمل، كما أُطلع عليها فريق الأمم المتحدة القطري بغرض بيعها أو التبرع بها أو إهدائها

ووضعت العملية المختلطة 'استراتيجية للإغلاق البيئي للمواقع والالتزام البيئي' خاصة بالبعثة تستند إلى المبادئ التوجيهية بشأن الالتزام البيئي وتسليم مواقع البعثات/الكيانات الميدانية التي وضعتها إدارة الدعم العملياتي، فضلا عن تحسين الأساليب والعمليات والمبادرات المستمدة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من بعثات حفظ السلام المنتهية الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأجري تقييم بيئي أولي لأنشطة الإغلاق في كل موقع لتحديد جميع أنشطة التنظيف اللازمة. واسترشد فريق التنظيف بتقرير التقييم في أنشطته، التي أعقبها تفتيش مشترك قام

تطلب التعاون بشكل فعال مع كيانات الأمم المتحدة المعنية خلال عملية التصفية، مع مراعاة الدروس المستفادة من عمليات التصفية السابقة، بما في ذلك في ما يتعلق بالتصرف على نحو فعال ومبكر في الأصول والممتلكات والتخفيف من الآثار السلبية على البيئة، وتشجع الأمين العام على مواصلة الاستناد إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لأغراض عمليات خفض التدرجي والإغلاق في المستقبل (الفقرة 16)

به موظفو العملية المختلطة ومسؤولون أو ممثلون عن ملاك الأراضي في البلد المضيف، قبل تسليم أماكن العمل/المواقع. وتم التحقق من أنشطة التنظيف البيئي وتسجيلها في تقارير الإغلاق البيئي للمواقع. واختتمت هذه العملية بإصدار حكومة السودان شهادة الالتزام البيئي عند تسليم مواقع الأفرقة

بدأ نقل الأنشطة إلى البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري قبل انتهاء الولاية، مما أتاح نقل الأنشطة المتبقية بسلاسة. وعقب اتخاذ قرار مجلس الأمن 2559 (2020) الذي أنهى ولاية العملية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، اتخذت إدارة العملية المختلطة الخطوات المناسبة لضمان خفض التدرجي للعملية وتصفيته بطريقة منسقة وفعالة

وفي انتظار ما سيقضى مجلس الأمن في قراره 2559 (2020) بشأن خفض التدرجي، بذلت شعبة دعم البعثة جهوداً لتخطيط خفض التدرجي عن طريق آلية فريق التخطيط المتكامل للبعثة، ومسارات العمل القائمة بشأن الأنشطة المتعددة المتعلقة بالخفض التدرجي مثل التصرف في الأصول، وتقليص عدد الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، وأعمال التنظيف البيئي وما إليها. وإضافة إلى ذلك، أعادت العملية تنظيم هيكلها وأعدت تنظيم بعض المهام لدعم أنشطة خفض التدرجي والتصفيه بكفاءة. وخلال فترة خفض التدرجي، تمكنت العملية المختلطة، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2021، من إعادة جميع القوات وأفراد الشرطة إلى الوطن باستثناء من سيمولون وحدة حراسة الأمم المتحدة التي تحرس معسكر الفاشر، وإنهاء خدمة جميع الموظفين المدنيين باستثناء من تم إبقاؤهم لأغراض التصفيه، وإغلاق 14 من مواقع الأفرقة، ونقل بعض المعدات إلى بعثات أخرى وإلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا

وبدأ التخطيط للتصفية في عام 2018 كغاية نهائية يجب تحقيقها. وتولى إدارة فترة التخفيض التدرجي فريق التخطيط المتكامل للبعثة وفرقة العمل الإدارية. وفي حزيران/يونيه 2021، شرعت العملية المختلطة في إعداد خطة تصفيه تحدد أولويات أنشطة التصفيه وجدولها الزمنية. وأنجز مدير دعم البعثة في العملية المختلطة خطة التصفيه النهائية وأقرها في 1 تموز/يوليه 2021. وواصلت العملية المختلطة العمل على نحو وثيق مع مقر الأمم المتحدة ومركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، أوغندا، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، لكفالة التصفيه بسلاسة وفعالية

تسلم بالمدة المقترحة للتصفية وهي 12 شهراً، وتلاحظ البيئة الصعبة التي تعمل فيها العملية المختلطة وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل إجراء خفض التدرجي والتصفيه، وكذلك نقل الأنشطة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بأسرع ما يمكن وبأكثر السبل فعالية وكفاءة (الفقرة 17)

وتشمل أنشطة التصفية أعمال التنظيف البيئي لمعسكر الفاشر وإغلاقه وتسليمه؛ وإنهاء جميع عقود الخدمات؛ وإكمال جميع أنشطة التصفية، بما في ذلك الأنشطة الإدارية والمالية وتسوية القضايا القانونية المعلقة؛ وإعادة وحدة حراسة الأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات المعنية إلى الوطن، وإتمام التصرف في الأصول المتبقية وإنهاء خدمة جميع الموظفين المدنيين. وتتوقع العملية المختلطة الانتهاء من هذه الأنشطة في غضون الجداول الزمنية المحددة. وستُقل أنشطة التصفية المتبقية إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، للتصرف في الأصول، وإلى مركز الخدمات الإقليمي في عنيني، بأوغندا، فيما يتعلق بمسائل المالية والإدارة والموارد البشرية

ظلت العملية المختلطة تستعد للتصفية منذ أن أيد مجلس الأمن، في قراره 2429 (2018)، التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة عن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة (S/2018/530) بشأن مفهوم جديد للبعثة ومفهوم للانتقال، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري خلال فترة سنتين حتى خروج العملية المختلطة وتصفيتها

منذ عام 2019، في انتظار اتخاذ مجلس الأمن قراراً نهائياً بشأن العملية المختلطة، وُضعت خطط أولية للخفض التدريجي تركز على الإغلاق التدريجي لـ 14 من مواقع الأفرقة، وإنهاء خدمة الموظفين المدنيين، وإعادة الأفراد النظاميين إلى أوطانهم، ووضع وثائق متعلقة بمسارات العمل المقترحة تحدد أنشطة خفض التدريجي، التي شملت إدارة الأصول والتصرف فيها وأعمال التنظيف البيئي

خلال فترة خفض التدريجي، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أربع عمليات مراجعة تركز على أنشطة خفض والإغلاق، وصدر تقريران آخران بعد حزيران/يونيه 2021 فيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتها. وأدرجت الدروس المستفادة من عمليات المراجعة الداخلية في تخطيط وتنفيذ أنشطة التصفية المتعلقة بالعملية

تم الحفاظ على الطابع الثلاثي للعملية طوال الفترة الزمنية المحددة لها. وإضافة إلى ذلك، بدأ الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في آب/أغسطس 2021، بناء على طلب مجلس الأمن، دراسة مشتركة للدروس المستفادة من الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالبعثة المختلطة. وأنجزت الدراسة وقُدمت إلى مجلس الأمن (انظر S/2021/1099)

تكرر تأكيد أهمية التخطيط الشامل والمستجيب والمتقدم لأي عملية انقلاية لبعثة من البعثات على أساس خطط عملياتية للخفض التدريجي والانتقال تستند إلى الدروس المستفادة وتأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة، بالتشاور مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، والحكومة المضيفة، لضمان نقل الأدوار والمسؤوليات والأنشطة ذات الصلة في الوقت المناسب وبكفاءة وفعالية، والتصرف في الأصول والممتلكات في امتثال تام للأنظمة والقواعد ذات الصلة، بأقل خسارة ممكنة وبأفضل فعالية ممكنة من حيث التكلفة في استخدام الموارد عند الاستجابة لتغييرات في الولاية تتطلب من البعثة النظر في خيارات لخفض البعثة تدريجياً أو تصفيتها، أو الاستعداد لذلك الخفض أو التصفية أو الشروع فيهما (الفقرة 18)

تشجع مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أن يواصل، بواسطة عمليات المراجعة والتحقيقات، كفالة الرقابة على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تكون في طور الإغلاق، وأن يبلغ عن ذلك في تقريره المقبل (الفقرة 19)

تسلم بالدور الهام الذي تؤديه الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام، وتشجع في هذا الصدد الأمين العام على مواصلة تعميق أو أواصر شراكة الأمم المتحدة وتعاونها وتنسيقها مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً للولايات الصادرة في هذا الشأن، وتقديم معلومات عن تعميق هذا التعاون ضمن تقريره المقبل (الفقرة 21)

وأحد الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها الوثيقة هو أن العملية المختلطة قد مهدت الطريق لشراكة أوثق وأقوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال السلام والأمن اليوم

تعطي الأمانة العامة الأولوية لمطالبات الوفاة والعجز وتبذل قصارى جهدها لضمان تسوية جميع مطالبات الوفاة والعجز في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز 90 يوما من تاريخ تقديم الطلب وعند استلام جميع الوثائق الداعمة

إضافة إلى أنشطة التدريب في مجال تنمية المهارات، قامت العملية المختلطة بتحميل ملفات تعريفية للموظفين في منصة Horizon لكي تنظر فيها كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في السودان. كما أطلقت العملية المختلطة الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى العاملة في السودان على القائمة التي تتضمن جميع الموظفين الوطنيين، وبعثت رسائل عامة بالبريد الإلكتروني للموظفين الوطنيين بشأن إعلانات الوظائف الشاغرة داخل هذه الكيانات التابعة للأمم المتحدة

كخطوة أولى، حددت العملية المختلطة الوظائف ومجموعات المهارات اللازمة لأنشطة التصفية أثناء الخفض التدريجي، واحتفظت، حيثما أمكن، بالموظفين العاملين بالفعل، بمن فيهم الموظفون الوطنيون الذين يشغلون هذه الوظائف. ولم تستعن العملية بمرشحين خارجيين إلا في الحالات التي ترك فيها العملية موظفون عاملون ذوو مهارات للبحث عن فرص عمل أخرى تتيح استمرارية عملهم أو تركوها بمحض إرادتهم

إن عملية الخفض التدريجي والتصفية ذات طبيعة إدارية إلى حد ما. ويستند النظر في تعيين الموظفين في فريق التصفية إلى المتطلبات الوظيفية وليس إلى التوزيع الجغرافي، من بين عوامل أخرى كثيرة

خلال فترة الأداء، لم تكن للعملية المختلطة ولاية للتنسيق مع السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في تعزيز التعمير بعد انتهاء النزاع وبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء الجائحة

تشير إلى الفقرة 11 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتطلب إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير للتعجيل بمعالجة أي مطالبات متبقية متعلقة بالوفاة والعجز وأن يبلغ الجمعية العامة عن ذلك ضمن تقريره المقبل (الفقرة 23)

تلاحظ الجهود التي تبذلها العملية المختلطة لمساعدة الموظفين الوطنيين على تنمية المهارات وإيجاد فرص العمل في حال خفض العملية تدريجيا وخروجها، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل مساعدة الموظفين الوطنيين على تحديد فرص العمل في المستقبل (الفقرة 24)

تشير إلى الفقرة 33 من تقرير اللجنة الاستشارية وتكرر طلبها إلى الأمين العام أن يحدد استراتيجيات للموارد البشرية تيسر الاحتفاظ بالخبرة المكتسبة من الموظفين العاملين بالفعل، بمن فيهم الموظفون الوطنيون، حتى نهاية فترة التصفية (الفقرة 25)

تطلب أن يواصل الأمين العام الجهود الجارية التي يبذلها لضمان تحقيق التوزيع الجغرافي العادل في الأمانة العامة ولضمان التوزيع الجغرافي للموظفين على أوسع نطاق ممكن في جميع الإدارات والمكاتب وعلى صعيد جميع الرتب في الأمانة العامة، بما في ذلك رتب المديرين والرتب العليا، وتطلب إليه أن يبلغها في تقريره الاستعراضي العام المقبل بما تم في هذا الشأن (الفقرة 26)

تلاحظ بقلق الأثر المتوسط والطويل لأجل لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على البلدان والمناطق والمناطق دون الإقليمية التي تشهد نزاعات، وتؤكد أهمية أن تتسق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حيثما كان ذلك مناسباً وفي حدود ولاية كل منها، مع السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في تعزيز التعمير بعد انتهاء النزاعات وبناء السلام وانتعاش البلدان والمناطق التي تشهد

نزاعات بعد انتهاء الجائحة، وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا  
(الفقرة 27)

امتثالاً لسياسات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات واستراتيجيتها البيئية، واصلت البعثة المتكاملة جهودها الرامية إلى الحد من بصمتها البيئية. وانتهت من أنشطة التنظيف البيئي في مواقع الأفرقة البالغ عددها 14 قبل إغلاقها وتسليمها إلى الحكومة السودانية وتستخدم العملية المختلطة متعاقدين لجمع النفايات الإلكترونية والنفايات الصلبة غير الخطرة والتخلص منها وإعادة تدويرها بصورة مأمونة

وإضافة إلى ذلك، توجد لدى العملية المختلطة مرافق مختلفة لإدارة النفايات تشمل ساحة لإدارة النفايات بشكل مركزي في الفاشر مزودة بمحطتين كبيرتين لترسيد الأوراق والنفايات الطبية، ومقلب للنفايات في زمزم، وغرف ترميد من الصلب مغلقة بحاويات بحرية طولها 20 قدماً يستخدمها مكتب التخلص من الذخائر لتدمير الذخيرة والأجهزة المتفجرة بأمان

ومن المرافق الأخرى كسارات مصابيح كهربائية للتخلص من المصابيح الفلورية ومعالجتها كيميائياً بطريقة مأمونة، وساحة للتخلص من النفايات في معسكر الفاشر

ومن التدابير التي اتخذتها العملية المختلطة خلال فترة الخفض التدريجي للتخفيف من الآثار البيئية مزمنة مولدات الكهرباء، ومضخات الآبار التي تعمل بالطاقة الشمسية وأبراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإضاءة الشوارع بالطاقة الشمسية في مواقع الأفرقة والمعسكرات، ومعدات التدفئة والتبريد المؤتية للبيئة، واستمرار البعثة في التخلص من المواد الكيميائية الخطرة بالاستفادة من التوجيه والدعم التقنيين من مرفق المساعدة التقنية العاجلة في مجالي المناخ والبيئة

إن جميع موظفي العملية المختلطة مطالبون بالقيام بتدريبات ميدانية أمنية إلزامية قبل وصولهم. وتوفر العملية المختلطة على نحو مستمر تدريبات شخصية للموظفين وتقوم بإطلاعهم على المعلومات عن طريق التنبهات الأمنية ورسائل البريد الإلكتروني العامة ورسائل البريد الإلكتروني ورسائل النصية القصيرة العامة، وهو ما سيستمر خلال فترة التصفية

ويتم تأمين مجمعات العملية المختلطة بتجهيزات مادية رادعة منها الجدران المحيطة، والأسلاك الشائكة القابلة للطي، وجدران هسكو

تلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات للحد من الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز التدابير المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية في جميع بعثات حفظ السلام، انسجاماً مع الركائز الخمس للاستراتيجية ووفقاً للولايات التشريعية والظروف الخاصة القائمة في الميدان، وفي امتثال تام للقواعد والأنظمة ذات الصلة بالموضوع، وأن يبلغ عن ذلك في سياق تقريره الاستعراضي المقبل (الفقرة 28)

تسلم بالتحديات الأمنية المتزايدة التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، وتؤكد من جديد على أهمية تحسين سلامة وأمن حفظة السلام وأفراد البعثات بطريقة متكاملة، بما في ذلك تحسين التدريب وبناء القدرات، وتخطيط حماية القوات الخاص بمعسكرات الأمم المتحدة، والإلمام بالحالة، وتطلب إلى الأمين العام والحكومات المضيفة الوفاء بالمسؤوليات المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل تحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأفراد البعثات،



باسيتيون، وحواجز الدخول. وتم تجهيز المجمعات بكاميرات دوائر تلفزيونية مغلقة، ونقاط مراقبة أمنية يشغلها أفراد من وحدات الشرطة المشكلة

وتطلب إلى الأمين العام أن يبلغ عن ذلك في تقريره المقبل، وتلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد لتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة (الفقرة 29)

ولدى العملية المختلطة نظام لتصريح تنقل الأفراد/القوافل/الأصول، يوفر أيضا الدعم لإدارة حالات الطوارئ والأزمات

وتوفر وحدات الشرطة المشكلة المنتشرة أمن أفراد العملية المختلطة وأصولها. ولما كانت العملية تدخل فترة خفضها التدريجي، وبسبب تزايد التهديدات الأمنية، استعانت العملية المختلطة بحكومة السودان لتعزيز ترتيبات الدعم الأمني القائمة. وتمكنت من تنسيق المسائل الأمنية على نحو فعال مع قوات الشرطة السودانية. وعند اقتراب موعد الإغلاق، زادت حكومة السودان عدد الأفراد العاملين في قوات الأمن المشتركة، التي تضم القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوات الشرطة، لتوفير الأمن خارج مواقع أفرقة العملية المختلطة. ولم تقع حوادث كبيرة أثناء الخفض التدريجي للمواقع وإغلاقها/تسليمها

واتبعت العملية نهجا حذرا بشأن أمن المواقع بعد أعمال النهب التي وقعت في نيسان/أبريل 2019 خلال تسليم معسكر الضعين الضخم وفي كانون الأول/ديسمبر 2019 بعد تسليم معسكر نبالا الضخم. ووضعت إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتعاون مع قيادة القوات العسكرية وقوات الشرطة المنتشرة، خطة طوارئ أمنية ومذكرة مفاهيمية أمنية ثالثة استرشدت بها جميع الأفرقة بشأن جوانب الإدارة المتكاملة لشؤون الأمن. وأجريت تقييمات أمنية ووضعت خطط أمنية لكل موقع. ولكفالة تحقيق الفعالية في تنفيذ الترتيبات الأمنية، ظل الأفراد النظاميون المسؤولون موجودين في مواقع الأفرقة المخصصة لهم إلى حين تسليم موقع كل فريق. ونجح ذلك بفعالية في الحد من التحركات والتغييرات في الترتيبات الأمنية وزيادة التواصل والقدرة الإجمالية على التصرف في حالة حدوث أي خرق للأمن

تم تحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة في عام 2020 وأضيف إليه فرع متعلق بطرق التماس العروض يلخص هذه الطرق والمبادئ التوجيهية لتحديد استخدامها المناسب

تطلب إلى الأمين العام أن يضع أطرا ومبادئ توجيهية واضحة لتحديد إجراءات تقديم العطاءات، سواء كانت دعوة لتقديم العطاءات أو طلبا لتقديم العروض، التي ستستخدم لأغراض منها الحصول على أنواع مختلفة من السلع والخدمات، بما في ذلك خدمات الطيران، وأن يقوم بتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة تبعا لذلك (الفقرة 30)

ينص الفرع 1-4-2 من دليل مشتريات الأمم المتحدة على أن الشفافية تقتضي تحديد جميع المعلومات المتعلقة بسياسات وإجراءات وفرص

تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير لكفالة امتثال المنظمة لأفضل الممارسات المتبعة في مجال المشتريات العامة فيما يتعلق

وعمليات الشراء بوضوح، والإعلان عنها و/أو إطلاع جميع الأطراف المهمة عليها في نفس الوقت. وتقيدت العملية المختلطة، منذ إنشائها، بالسياسات والإجراءات المبينة في الدليل، بما في ذلك إتاحة المعلومات المتعلقة بنتائج عمليات الشراء لعامة الجمهور. وتتضمن سياسة المشتريات التي تعتمدها العملية المختلطة إجراءات رقابة داخلية مع فصل واضح بين المهام التي تشمل إعداد طلبات تقديم العروض ومعايير التقييم، وإنشاء لجنة لفتح العطاءات، واستعراض العطاءات، ومنح العطاءات عن طريق لجنة العقود المحلية أو لجنة العقود في المقر. وإشراك مختلف المكاتب واللجان يكفل فعالية إجراءات الرقابة الداخلية في جميع مراحل العملية

تواصل شعبة المشتريات العمل في تعاون وثيق مع دائرة التمكين والتواصل في مكتب إدارة سلسلة الإمداد لاستكشاف سبل ابتكارية أخرى كفيلة بتشجيع الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتشجيع البائعين المحليين على التقدم بطلب للتسجيل في قائمة البائعين لدى الأمانة العامة بغية توسيع القاعدة الجغرافية وخلال جائحة كوفيد-19، نُظمت حلقات دراسية تجارية في شكل افتراضي لتزويد البائعين المحتملين والكيانات التجارية بمعلومات عن عملية الشراء في الأمم المتحدة ومعايير التقييم وإجراءات تسجيل البائعين والفرص التجارية المحتملة

لا تجيز مبادئ الشراء، أي أعلى جودة بأفضل سعر، والإنصاف والنزاهة والشفافية والمنافسة الدولية الفعالة ومصلحة الأمم المتحدة، تفضيل الموردين المحليين. وينبغي إجراء جميع عمليات الشراء، بغض النظر عن مقدمي خدمات المشتريات، وفقاً للنظام المالي والقواعد والسياسات والإجراءات المالية والتوجيهات ذات الصلة، على النحو المبين في دليل المشتريات

خلال فترة الخفض التدريجي، تلقت العملية المختلطة الدعم من الفريق التابع لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي يقوم بعمليات التخلص من الذخائر، وتحليل الدروس المستفادة وتنسيق تسليم المهام إلى عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والمركز القومي السوداني لمكافحة الألغام. وفي إطار دعم خفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيته، قام مكتب التخلص من الذخائر، منذ كانون الثاني/يناير 2021، بالتحقق من 14 من مواقع الأفرقة وتطهيرها في جميع أنحاء

بالشفافية، تشمل نشر معلومات إضافية في المجال العام عن نتائج عمليات الشراء المنجزة، بما في ذلك في مجال خدمات الطيران، وذلك لزيادة الشفافية في عمليات الشراء التي تقوم بها المنظمة، وأن يقوم بتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة تبعاً لذلك (الفقرة 31)

تشير إلى الفقرتين 16 و 18 من قرارها 273/69 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2015، وتكرر في هذا الصدد طلبها إلى الأمين العام أن يواصل بحث طرق ابتكارية أخرى للتشجيع على الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المقر وفي المكاتب الميدانية، وأن يشجع البائعين المحليين المهتمين بالأمر على التقدم بطلب للتسجيل في قائمة البائعين لدى الأمانة العامة بغية توسيع قاعدتها الجغرافية (الفقرة 32)

تشجع الأمين العام على استخدام المواد والقدرات والمعارف المحلية في تنفيذ مشاريع البناء من أجل عمليات حفظ السلام، امتثالاً لدليل مشتريات الأمم المتحدة (الفقرة 33)

تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة إنجاز الأنشطة الجارية في مجال مكافحة الألغام، وعلى الأخص المسوح، وإزالة الألغام، والتحقق من خلو مواقع الأفرقة ومكاتب القطاعات المتبقية منها وإصدار الشهادات ذات الصلة، وأن يقدم معلومات مستكملة في سياق تقريره المقبل (الفقرة 34)

دارفور، قبل تسليمها إلى الحكومة المضيفة. وإضافة إلى ذلك، تم تدمير 1,4 مليون قطعة ذخيرة تعود للقوات ووحدات الشرطة التي أُعيدت إلى الوطن. واحتفظت العملية المختلطة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021 بفريق صغير من مكتب التخلص من الذخائر مكون من ثلاثة أفراد لإتمام الأعمال المتبقية التي تشمل التحقق من مجمع العملية المختلطة في الفاشر، فضلا عن التخلص من الذخائر البالغ عددها 1,7 مليون قطعة والمتبقية من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للعملية المختلطة

اتبع فريق السلوك والانضباط النهج الثلاثي القائم على الوقاية والتنفيذ ومساعدة الضحايا في التعامل مع سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت العملية المختلطة التدريب بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين لما يبلغ 5 567 من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين. وإضافة إلى ذلك، أجرى فريق السلوك والانضباط 14 تقييما لمخاطر سوء السلوك وعدة دورات لتدريب المدربين بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين لفائدة المنسقين في مواقع الأفرقة

وواصلت العملية المختلطة اتباع نهجها الاستباقي في تذكير أفراد العملية بالالتزام بأعلى معايير السلوك، من خلال الإعلانات الإلكترونية المنبثقة والملصقات ورسائل البريد الإلكتروني العامة

وشددت قيادة العملية المختلطة باستمرار، خلال اللقاءات المفتوحة والزيارات الميدانية والاجتماعات الداخلية مع المديرين والقادة، على سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المنظمة

تعرب عن القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي أُبلغ عنها في بعثات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام مواصلة تنفيذ سياسته القائمة على عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بجميع الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، والإبلاغ عن ذلك في سياق تقريره المقبل عن المسائل الشاملة لعدة قطاعات (الفقرة 35)

## باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/75/839)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

تلاحظ اللجنة الاستشارية البيئة البالغة الصعوبة التي تعمل فيها العملية المختلطة، وتتفق في أن جميع الجهود تبذل لضمان القيام بفعالية وكفاءة بإجراء خفض التدرجي، ونقل الأنشطة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والإعداد لتصفية العملية المختلطة (الفقرة 7)

ناقشت اللجنة الاستشارية تطبيق الدروس المستفادة بالنسبة للعملية المختلطة في تقريرها السابق، الذي يغطي المسائل المتصلة بالتصرف في الأصول، وتسليم مواقع الأفرقة، والتخلص من النفايات، وأنشطة الالتزام البيئي (A/75/633، الفقرات 30 إلى 35). وتتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات وتتوقع أن تنفذ توصيات المجلس في الوقت المناسب (A/75/5 (Vol. II)، الفقرات 189 و 236 و 237 و 292 و 314 و 318). وتأمل اللجنة أن تطبق العملية الدروس المستفادة من عملية خفض التدرجي التي تقوم بها الدروس المستخلصة من عمليات حفظ السلام المنتهية الأخرى. وعلاوة على ذلك، تأمل اللجنة أن يُقدّم في الميزانية المقترحة المقبلة مزيد من المعلومات عن خفض التدرجي للعملية المختلطة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تسليم مواقع الأفرقة، والتصرف في الأصول، وأعمال التنظيف البيئية مع إصدار الشهادات المناسبة. (الفقرة 19)

(A/75/822/Add.13)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن نسق خفض التدرجي للعملية المختلطة وتصنيفها يجريان في ظروف صعبة وفي سياق جائحة. ومع ذلك، تؤكد اللجنة على أنه سيتم، خلال تصفية العملية المختلطة، التقيد بالمواد ذات الصلة من النظامين الأساسي والإداري للموظفين في الاحتفاظ بالموظفين المعيّنين بعقود دائمة وبعقود مستمرة، بما في ذلك المواد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، تأمل اللجنة أن يُتخذ جميع التدابير اللازمة للحد من أي تكاليف محتملة على المنظمة (انظر أيضا الوثيقة A/75/839، الفقرتان 10 (ب) و 16)، وأن يتضمن تقرير الأداء المقبل معلومات وتبريرات مفصلة (الفقرة 33)

على الرغم من أن رخصة قيادة الحاسوب الدولية أتاحت للموظفين الوطنيين من مختلف مجالات الخبرة فرصة اكتساب مختلف مهارات برامجيات الحاسوب، توقفت برامج التدريب اعتباراً من نيسان/أبريل 2021 بسبب إنهاء ولاية العملية وإعادة موظفي العملية المسؤولين عن الاضطلاع بأنشطة التدريب إلى أوطانهم. غير أنه تم تدريب معظم الموظفين الوطنيين في دورات مختلفة نُظمت في عام 2016 ركزت على مساراتهم الوظيفية بعد العملية المختلطة. وفي هذا الصدد، نُظمت دورات للتدريب على إعداد المحاضرات من التاريخ الشخصي وكتابة رسائل الإحالة؛ ووضع مقترحات المشاريع وتقييمها؛ ودراسات جدوى المشاريع؛ وإدارة المشاريع؛ وتنظيم الوقت؛ ومهارات إجراء المقابلات؛ وصيانة الأجهزة الكهربائية؛ والتبريد وتكييف الهواء؛ وميكانيك السيارات؛ واللحام؛ وأعمال البناء؛ وتشغيل الآلات الثقيلة لتحريك التربة؛ والبستنة وتربية الحيوانات

للدعم الموظفين الوطنيين، وتحديد فرص العمل، دعت العملية المختلطة الموظفين الوطنيين إلى تقديم نسخ من لمحات تاريخهم الشخصي وتقارير أدائهم وقوائم المرشحين المقبولين الذين أدرجت فيها أسمائهم، وتم تحميل هذه الوثائق على منصة Horizon بهدف تنسيق الموظفين الذين أنهت خدمتهم في إطار تقليص حجم البعثة في وظائف شاغرة في العمليات الميدانية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في السودان. كما أطلعت العملية المختلطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى العاملة في السودان على قائمة جميع الموظفين الوطنيين، وبعثت رسائل عامة بالبريد الإلكتروني إلى الموظفين الوطنيين لتعميم إعلانات الوظائف الشاغرة الصادرة عن هذه الكيانات التابعة للأمم المتحدة. وبحلول نهاية فترة الخفض التدريجي، كان قد تم توظيف ما مجموعه 10 موظفين وطنيين بنجاح في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري

سينتضمن التقرير النهائي بشأن التصرف في الأصول معلومات مفصلة عن أصول العملية المختلطة التي تم التصرف فيها قبل فترة تصفية العملية وأثناءها

وعلى ضوء الفرص التي ستتاح للموظفين الوطنيين من مركز الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب ومن نقله الوشيك، تأمل اللجنة الاستشارية أن يتضمن تقرير الأداء المقبل مزيداً من المعلومات بهذا الخصوص، بما في ذلك عن استدامة المركز في المستقبل (الفقرة 34)

تلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي تبذلها العملية المختلطة من أجل مساعدة الموظفين الوطنيين على تطوير المجموعة الكاملة من المعارف والمهارات، وهي تأمل في تقديم ما يلزم من الدعم لإيجاد فرص العمل خلال مرحلة تقليص قوام البعثة وخروجها (الفقرة 36)

ترى اللجنة الاستشارية أنه لا بُدَّ في تقرير الأداء المقبل من تقديم معلومات شاملة وشفافة عن توزيع جميع أصول العملية المختلطة وعن كيفية التصرف فيها، بما في ذلك القيمة الدفترية للأصول، والأصول الموهوبة، والإيرادات المتأتية من الأصول المباعة، وتفاصيل عن أي عمليات في مجال سداد أو استرداد تكاليف الأصول المنقولة إلى بعثات وعمليات أخرى (انظر أيضاً A/75/822، الفقرة 76) (الفقرة 46)

خلال فترة الخفض التدريجي، تلقت العملية المختلطة الدعم من الفريق التابع لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي تقوم بعمليات التخلص من الذخائر، وتحليل الدروس المستفادة وتنسيق تسليم المهام إلى عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والمركز القومي السوداني لمكافحة الألغام. وفي إطار دعم الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفياتها، قام مكتب التخلص من الذخائر، منذ كانون الثاني/يناير 2021، بالتحقق من 14 موقعا للأفرقة وتطهيرها في جميع أنحاء دارفور، قبل تسليمها إلى الحكومة المضيفة. وإضافة إلى ذلك، تم تدمير 1,4 مليون قطعة ذخيرة تعود للقوات ووحدات الشرطة التي أعيدت إلى الوطن. واحتفظت العملية المختلطة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021 بفريق صغير من مكتب التخلص من الذخائر مكون من ثلاثة أفراد لإتمام الأعمال المتبقية التي تشمل التحقق من مجمع العملية المختلطة في الفاشر، فضلا عن التخلص من الذخائر البالغ عددها 1,7 مليون قطعة والمتبقية من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للعملية المختلطة

لضمان نقل الأنشطة البرنامجية بفعالية، قامت العملية المختلطة والبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري بوضع إطار لنقل الأنشطة المتبقية والتوقيع عليه في 30 كانون الثاني/يناير 2021. ويفصل الإطار آلية تنسيق نقل الأنشطة المتبقية

تتقيد العملية المختلطة بجميع سياسات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن خفض التدريجي والتصفية. ويشمل ذلك الامتثال لسياسات البيئة وإدارة النفايات، وبناء على ذلك أجرت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أعمال التنظيف البيئي في جميع المواقع المغلقة قبل تسليمها إلى حكومة السودان. وخلال عملية التنظيف، تعاونت العملية على نحو وثيق مع الحكومة المضيفة التي أصدرت شهادات للالتزام البيئي بعد التحقق النهائي من مواقع الأفرقة المغلقة. واتخذت العملية المختلطة أيضا ترتيبات لجمع النفايات الإلكترونية والتخلص منها بطريقة مأمونة، ويجري التخلص منها وإعادة تدويرها في معظمها خارج السودان. وبموجب الأحكام ذات الصلة من الاتفاق، تقدم الحكومة المضيفة شهادة تؤكد تصدير النفايات الإلكترونية

أبلغت اللجنة بأن المسؤولية عن إزالة ما تبقى من أصناف المتفجرات من مخلفات الحرب في المواقع المتبقية قد نُقلت إلى المركز القومي لمكافحة الألغام، الذي ستنعاه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وبأن المسؤولية عن التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة وعن أنشطة مساعدة الضحايا قد نُقلت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 من مكتب التخلص من الذخائر إلى المركز القومي لمكافحة الألغام. وفيما يتعلق بتطوير القدرات الوطنية، نقل مكتب التخلص من الذخائر المسؤولية عن هذه المهمة إلى عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام داخل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، اعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وعمل عن كثب مع المركز القومي من أجل تعزيز قدرة موظفيه على إدارة العمليات، ومن أجل توفير التدريب الأساسي على إزالة الذخائر المتفجرة، وتوجيه المنظمات غير الحكومية الوطنية لتكون مستقلة في تلبية أية احتياجات متبقية. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يتم تقديم معلومات مستكملة بهذا الشأن ضمن تقرير الأداء المقبل. (الفقرة 48)

ورُودت اللجنة أيضا بمعلومات عن إطار نقل الأنشطة المتبقية من العملية المختلطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وعن حالة تنفيذ الأنشطة البرنامجية للعملية المختلطة خلال الفترة 2020/2021، وحالة تنفيذ الأنشطة المتبقية. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يتم تقديم معلومات مستكملة بهذا الشأن ضمن تقرير الأداء المقبل (الفقرة 50)

تؤكد اللجنة الاستشارية مرة أخرى على أهمية الامتثال للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات، وذلك على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة 31 من قرارها 286/70. وتأمل اللجنة أن تتم أنشطة التنظيف البيئية وإدارة النفايات الإلكترونية بالتنسيق الوثيق مع سلطات البلد المضيف (الفقرة 54)

وثقت العملية المختلطة كل مرحلة من مراحل الخفض التدريجي والتصفية، بما في ذلك التحديات التي واجهتها. وجرى تفاعل سياسي رفيع المستوى بين العملية ومقر الأمم المتحدة؛ ومشاركة مباشرة من الحكومة الاتحادية عن طريق فرقة العمل المشتركة والاتفاق الإطاري للخفض التدريجي لمواقع الأفرقة التابعة للعملية المختلطة وتسليمها الموقع في آذار/مارس 2021؛ وتحسين العلاقات مع ولاية دارفور من خلال التواصل والدبلوماسية المكوكية؛ والشراسة مع نظراء العملية من مقر الأمم المتحدة وقاعدة الأمم المتحدة للوجستية في برينديزي بإيطاليا ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، بأوغندا، والاعتراف بقيمتها المضافة؛ واعتماد وضع عملياتي مرن دون إغفال الهدف الاستراتيجي (وهو ما أتاح بدوره للعملية أن تتجه، في منتصف عملية الخفض التدريجي، نحو التصفية). وتلبية لطلب مجلس الأمن، بأمر الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في آب/أغسطس 2021، بدراسة مشتركة تتضمن الدروس المستفادة من الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالعملية المختلطة. وأنجزت الدراسة التي تتضمن الدروس المستفادة وقُدمت إلى مجلس الأمن بوصفها وثيقة من وثائق المجلس (S/2021/1099). وأولت العملية المختلطة الأولوية للاحتفاظ بالموظفين وتنسيبهم في وظائف دائمة ومستمرة، وتم تحميل لمحات من تاريخهم الشخصي على منصة Horizon لينظر فيها في مكاتب الأمم المتحدة الأخرى وللإطلاع على معلومات عن أنشطة التصرف في أصول العملية المختلطة، يرجى الرجوع إلى الفقرات 49 إلى 52 من هذا التقرير وللإطلاع على معلومات عن أنشطة إغلاق المواقع وأعمال التنظيف البيئي، يرجى الرجوع إلى الفقرات 33 إلى 37 من هذا التقرير

تُلاحظ اللجنة الاستشارية طول فترة الخفض التدريجي والتصفية، وترى أن عددا من الدروس المستفادة فيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتهما يتطلب مواصلة النظر فيها من حيث آثارها على البعثات المقبلة. وتشمل هذه الدروس ضرورة أن يتم، عند الخفض التدريجي، الانطلاق مبكرا في عملية الاحتفاظ بالموظفين العاملين بعقود دائمة أو مستمرة وتنسيبهم في وظائف ملائمة داخل الأمانة العامة العالمية (انظر الفقرة 33 من التقرير A/75/822/Add.13)؛ وإدارة الأصول والتصرف فيها، بما في ذلك تقديم تفاصيل جرد الموجودات، وبيان أفضل قيمة للأصول المباعة، وأية عمليات استرداد لتكاليف الأصول المنقولة (انظر الفقرة 46 من التقرير A/75/822/Add.13)؛ ووضع استراتيجيات بيئية لإغلاق المواقع وتطهيرها (انظر الفقرة 54 من التقرير A/75/822/Add.13). (الفقرة 57)